

اخترنا لك - ٥٣

السلطة والفرد

طلبه

تأليف

برتراند راسل

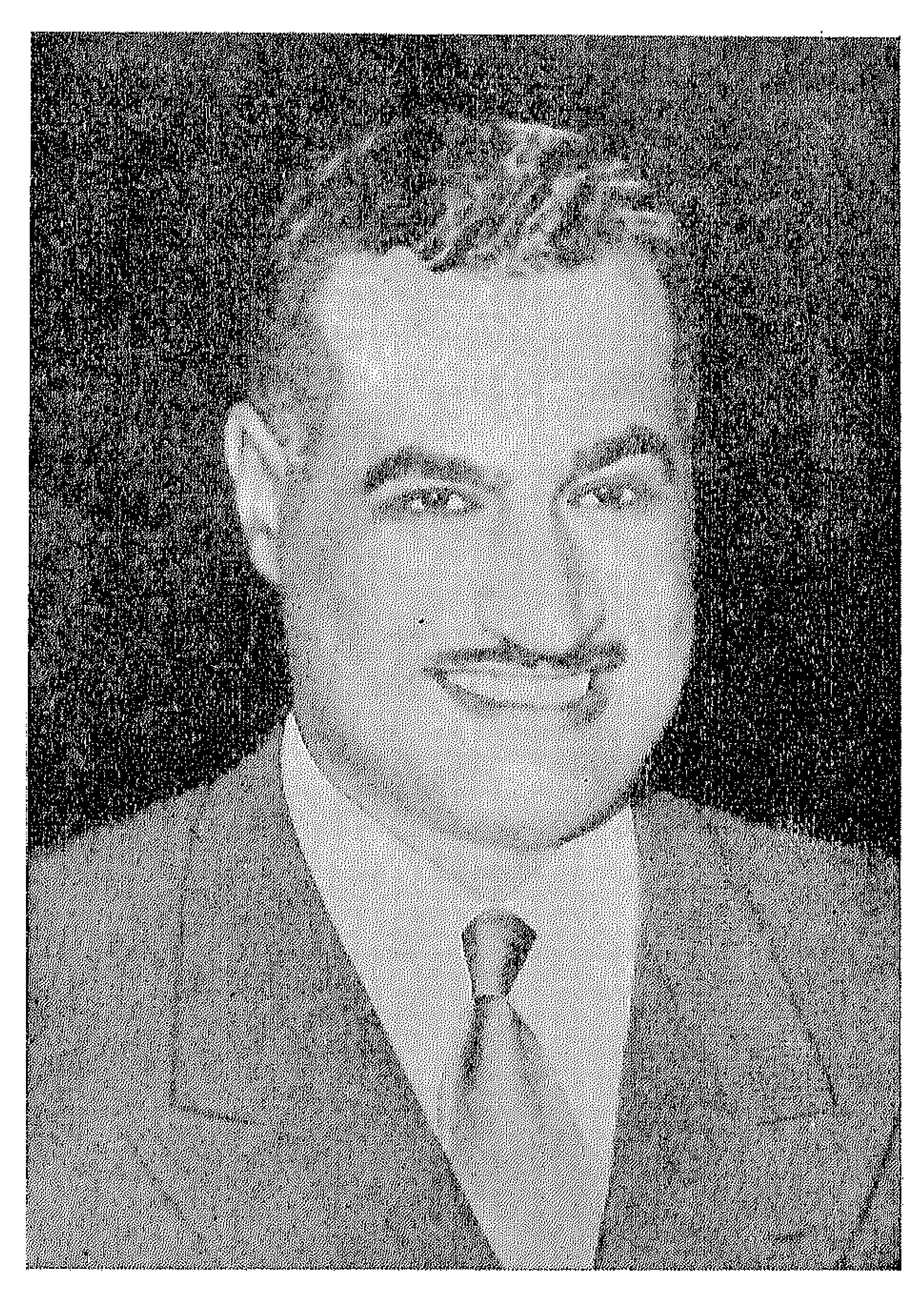
اخترنا لك ...
٥٣

السّلطة والفرد

تأليف
برتراند رسل

ترجمة
محمد بكير خليل

دار المعارف بمصر



الرئيس جمال عبد الناصر

مقدمة الكتاب

محاضرات ريث

فى يوليو من عام ١٩٤٧ أعلن السير وليم هيلى المدير العام لهيئة الإذاعة البريطانية عن تنظيم سنوي لسلسة من المحاضرات تتولى إذاعتها دار الإذاعة ، ويطلق عليها اسم محاضرات ريث (Reith Lectures) .

وتقرر على هذا الأساس أن يدعى فى كل عام أحد كبار المختصين فى فرع من الفروع كعلم الاجتماع أو أدب اللغة أو التاريخ أو الأعمال العامة للقيام بدراسة خاصة أو بحث علمى لم يسبق إليه يتناول فيه موضوعاً من الموضوعات ، ثم يذيع على جمهور المستمعين خلاصة أبحاثه فى سلسلة من المحاضرات . ولم يقصد بإذاعة هذه المحاضرات أن تكون مقياساً للجهود السنوية لهيئة الإذاعة البريطانية فيما يلقى من سلسلة أحاديث فحسب ، وإنما قصد بها فى نفس الوقت أن تكون نظاماً قومياً له قيمته يهدف إلى زيادة الرصيد العلمي ويثير التفكير فى آفاق تزداد اتساعاً .

وحين عرض السير وليم لقرار أعضاء هيئة الإذاعة الخاص بتسمية هذه المحاضرات « محاضرات ريث » قال : « إن فى تاريخ هيئة الإذاعة البريطانية اسماً يسمو على سائر الأسماء الأخرى . إن ما يدين به أهل هذه البلاد لذكرى ذلك الرجل الذى كان له الأثر الأول فى توجيه الإذاعة

البريطانية ، أمر ما زال ينبغي علينا تحديد قيمته تحديداً دقيقاً . إن تفكيره كان منصبا على أن الإذاعة ينبغي أن تسخر لخدمة المثل العليا ، واختيار المعايير التى ينبغى أن تسمو إليها . وكم كان أحرى بتلك الجهود الجبارة التى بذلتها وتبذلها هيئة الإذاعة البريطانية صوب استخدام الإذاعة فى نطاق التفكير العلمى أن تقترن باسم مؤسسها » .

التماسك الاجتماعى والطبيعة البشرية

إن المشكلة الأساسية التى أعتزم علاجها فى هذه المحاضرات هى : كيف السبيل إلى الجمع بين اثنين ؟ أولهما : مبلغ ما أودع فى الفرد من قوى ابتكارية ضرورية للتقدم الإنسانى ، وثانيهما : ذلك التماسك الاجتماعى بالقدر الذى يكفل للبشرية البقاء . وسأعرض فى أول الأمر للغرائز التى أودعها الله فى البشر والتى بفضلها أصبح التعاون الاجتماعى ممكناً ، وهنا سأبتدئ بعرض مظاهر الغريزة فى المجتمع الإنسانى الأول ؛ ثم ما أدخل على هذه الغريزة من تكييف يلائم بينها وبين أسباب الحياة — تغيير استحدثته المدنية فى المراحل التدريجية لأوضاعها المتغيرة ، فإذا ما انتهيت من ذلك عرضت للتماسك الاجتماعى نفسه ومبلغ ما وصل إليه فى أزمنة وأماكن مختلفة عرضاً ينتهى بنا إلى المجتمع فى العصر الحاضر ، والعرض لدراسة إمكانياته أو ما يمكن أن يسفر عنه من تقدم فى المستقبل البعيد ، فإذا ما انتهيت من النظر فى تلك القوى الكفيلة بإحداث التماسك فى المجتمع فسأعرض للناحية الأخرى من حياة الفرد فى الجماعة ، وأعنى بها الابتكارية الفردية ، والدور الذى لعبته فى مراحل مختلفة من التطور ، ثم الدور الذى تلعبه فى الوقت الحاضر ، وأخيراً مدى ما يمكن أن تتمخض عنه القوى الابتكارية للفرد أو المجتمع ، سيان كان الاحتمال

هنا قويًّا أو ضعيفاً ؛ ثم أتناول بعد ذلك مشكلة من المشكلات الأساسية فى عصرنا هذا وأعنى بها ما تمخضت عنه الأساليب الفنية الحديثة من تعارض بين الأنظمة القائمة وبين الطبيعة الإنسانية ، أو بتعبير آخر : كيف أصبح الوازع الاقتصادى بمعزل عن غريزة التملك والبناء ، فإذا ما انتهيت من هذه المشكلة عرضت لطرق حلها ، ثم انتقلت إلى بحث يتناول سلطة الجماعة وعلاقتها بالتفكير والجهد والتصور الفردى ، بوصف هذه بحوثاً أخلاقية بحتة .

الواقع أن ظاهرة التعاون بين أفراد الجماعة ، ومنها الجماعة الإنسانية ، يمكن تفسيرها إلى حد ما على أساس الغرائز ، وإنك لتجدها بالغة مبلغ الكمال فى النمل والنحل الذى لا يمكن بحال من الأحوال أن يقدم على عمل ضار بمصلحة الجماعة أو يحيد عن هدف واحد هو التفانى فى خدمة الخلية أو العش : ونحن نستطيع ولو إلى حد ما أن نعجب بذلك التعاون فى دائرة الخدمة العامة ، ولكن الظاهرة على كل حال لا تخلو من ضرر : ذلك أن النحل والنمل لا يستطيعان شيئاً من الإنتاج الفنى الضخم أو المكتشفات العلمية أو التبشير بدين . فجماعات النمل ترتبط بينها بروابط الإخاء ، ومعنى ذلك أن الحياة الاجتماعية فى هذا النطاق حياة آلية ثابتة محدودة ، أما نحن فنقبل أن تخضع الحياة الإنسانية لشىء من الاضطراب ثمناً للنجاة من حياة يبلغ بها التطور مبلغ هذا الجمود .

لقد كان الإنسان الأول من الفصائل التى تعوزها أسباب البقاء

والاستقرار ، ثم حدث فى أحد العصور أن هبط أسلافه من الأشجار ، ففقد ما تميز به قدمه من قوة قابضة ، ولكنه اكتسب الذراع واليد ، وكان من نتيجة هذه التغييرات أن أفاد الإنسان خبرة بالحياة فى خارج نطاق الغابات ، ولكنك تجد من ناحية أخرى أن الأصقاع الشاسعة لم تغدق عليه وفرة من الرزق كتلك التى أغدقتها عليه الغابات الحارة فى أفريقيا . ويقول السير آرثر كيث ؛ إن الإنسان الأول كان يحتاج إلى ميلين-مربعين من الأرض للفرد الواحد لإمداده بالطعام ، فى حين يرى بعض العلماء أن هذا القدر من الأرض غير كاف ، ويمكننا قياساً إلى القرد الشبيه بالإنسان وإلى أقدم الجماعات الإنسانية التى بقيت حتى العصر الحديث أن نتصور الإنسان الأول — وإن كان هذا التصور من قبيل الحدس البحت — يعيش فى جماعات يربو عدد الجماعة منها على خمسين أو مائة ، جماعات لا تكبر الجماعة منها الأسرة بقدر يذكر ، ويبدو أنه كانت هناك ألوان شتى من التعاون بين الأفراد فى هذه الجماعات أما من حيث العلاقة بين هذه الجماعات أو بين بعضها و بعض ، فحينما أمكن الاتصال نشأت العداوة . وطالما كان الإنسان ظاهرة غريبة أو نادرة كان احتكاك الجماعات بعضها ببعض أمراً عرضياً لا أهمية له . لقد كان لكل جماعة رقعة من الأرض ، فلم يكن ليحتدم النزاع إلا عند الحدود ، ونجد كذلك فى هذه الأزمة الغابرة أن الزواج كان مقصوراً على أفراد الجماعة الواحدة ، ومعنى ذلك تضخم عدد الأفراد فى هذه الجماعة فإذا نتج عن هذا التزاوج والتكاثر عناصر جديدة أبقى عليها كعناصر

لها أهميتها فى نمو الجماعة ، فإذا ما تزايد عدد الأفراد فى الجماعة إلى الحد الذى لم تعد تتسع له رقعة الأرض كان ذلك مدعاة لاصطدام بينها وبين الجماعات الأخرى المجاورة ، وإذا ما حدث هذا كانت أية ميزة بيولوجية اختصت بها جماعة دون أخرى نتيجة لاقتصار الزواج والتناسل على أفرادها عاملا هاماً فى النصر وباعثاً على الاحتفاظ بهذا النوع المفيد للعشيرة . ولقد أفاض السير آرثر كيث فى شرح هذا كله .

الحق أن آباءنا الأول — تلك الهياكل البشرية المحضة — ما كان يتسنى لهم أن يتصرفوا نتيجة لسياسة مرسومة وتفكير سديد ، وإنما كانوا فيما يصدر عنهم من أفعال مدفوعين بغريزة آلية تتجلى فى مظهرين : رباط الصداقة بين أفراد القبيلة الواحدة وشعور بالعداء تجاه القبائل الأخرى ، وإذ كانت القبائل البدائية محدودة العدد ، فقد كان من السهل على الفرد فيها أن يفهم الآخر حق الفهم ، ومن ثم كانت الظروف مواتية لنمو الصداقة والمعرفة جنباً إلى جنب .

ولقد كانت الأسرة وما زالت أقوى هذه العشائر الاجتماعية بل هى وضع تمليه الغريزة إملاء . إن قيام نظام الأسرة بين أفراد الجنس الإنسانى أمر ضرورى بسبب طول فترة الطفولة ولأن أم الأطفال كانت مغلولة اليدين بانصرافها إلى جمع الطعام . ولقد كان هذا الاعتبار وحده باعثاً على وجود الأب بوصفه العنصر الجوهرى فى حياة الأسرة ، سيان فى حالة الإنسان أو فى الغالبية العظمى من فصائل الطير ، ولا بد أن يكون

هذا قد أدى إلى توزيع للعمل بمقتضاه انصرف الرجال إلى الصيد وانصرفت المرأة إلى الخدمة فى المنزل . ونجد تبعاً لذلك أن دور الانتقال من الأسرة إلى القبيلة الصغيرة كان من الوجهة البيولوجية قائماً على الاعتقاد بأن التعاون شرط أساسى للصيد المنتج كما أن تماسك القبيلة منذ العصور الأولى لا بد أنه كان وليد التصادم بينها وبين القبائل الأخرى .

على أن الآثار التى اكتشفت عن الإنسان الأول آدمياً كان أو نصف آدمى أصبحت من الكثرة بحيث يمكنها أن تعطينا صورة جلية عن مراحل التطور فى السلسلة التى مرت بين الإنسان الشبيه بالقردة وبين الإنسان البدائى فى صورة الآدمى ؛ وأقدم الآثار الإنسانية التى اكتشفت والتى نجد فيها صورة لا يشك فى صحتها ، يرجع تاريخها إلى مليون عام تقريباً ، ولكن يبدو أن القرد الشبيه بالإنسان يرجع تاريخه إلى بضعة ملايين من السنين قبل ذلك التاريخ ، حين عاش على سطح الأرض لا على الأشجار .

ولعل حجم المخ هو أكبر طابع يحدد مراحل التطور المختلفة عند الإنسان ، ثم يأخذ هذا الحجم فى الزيادة السريعة حتى يصل المخ إلى مقدرته الحالية التى بقيت على ما هى عليه منذ مئات الألوف من السنين ، ولكن الإنسان تقدم من حيث المعرفة فى هذه الفترة كما تقدم من حيث ما اكتسب من مهارة وما استحدث فى المجتمع من تنظيم ، غير أنه لم يتقدم على ما يظهر من حيث المقدرة العقلية المتوارثة ،

ونستطيع بناء على ما لدينا من معلومات مستقاة من دراسة العظام أن نتبين أن هذا التقدم البيولوجى قد بلغ مبلغ الكمال منذ أمد بعيد ، وإذن نستطيع أن نقول إن هذا الاستعداد العقلى الوراثى — لا المران العقلى المكتسب بالتعلم — لا يختلف اختلافاً كبيراً عن العقلية الإنسانية فى العصر الحجرى (البليولوثيك) بل يبدو أننا ما زلنا محتفظين بالغرائز التى حدت بالإنسان — من قبل أن يرزق ملكة التفكير والتدبير — إلى المعيشة فى قبائل صغيرة يحددها الإخلاص بين أفراد القبيلة الواحدة والعداء للقبائل الأخرى ، وهما عاطفتان متناقضان ؛ وما طرأ على البشرية من تغيير منذ هذا العهد البعيد إنما استمد قوته من هذه الغرائز البدائية بالإضافة إلى شعور غامض يزين له مصلحة الجماعة فى بعض الأحيان . والواقع أن إحدى المشاكل التى قد ترهق الإنسان فى حياته الاجتماعية ، هى ما يبدو له أحياناً من أن ثمة أسساً منطقية معقولة لألوان من التصرف لا تمليها الغريزة الطبيعية ، ولكن الذى يحدث هو أن مثل هذا التصرف قد يرهق الغريزة الطبيعية إلى حد لا تحتمله فتثأر الطبيعة لنفسها عن أحد طريقين : إما ترغيب النفس عن هذا التصرف أو الاتجاه نحو هدمه وتقبيحه ، وفى كلتا الحالتين قضاء على ما يمليه العقل من تدبير وتفكير .

والتماسك الاجتماعى الذى بدأ بالولاء للجماعة ولاء أملاه أو دعمه الخوف من العدو الخارجى نما عن طريق طبيعى من ناحية وعن طريق التفكير والتدبير من ناحية أخرى ، حتى انتهى به الأمر إلى أن يتبلور فيتخذ شكل تلك الجماعات التى نسميها الأمم ، وثمة قوى مختلفة

تضافرت على السير به فى هذا الاتجاه ، من ذلك أن الولاء للجماعة لا بد أن يكون فى الماضى البعيد قد اقترن بالولاء للزعيم أو القائد ، والذى يحدث فى قبيلة كبيرة هو أن الرئيس أو الملك يكون معروفاً للأفراد عامة ، ولو لم يعرف هؤلاء الأفراد بعضهم بعضاً ، وهنا يصبح الولاء الشخصى – بصرف النظر عن الولاء للقبيلة – عاملا فى اتساع القبيلة ونموها بلا افتيات على الغريزة أو محق لكيانها .

ثم يأتى تطور آخر حدث فى مرحلة من المراحل : ذلك هو أن الحروب التى كانت فى بداية عهدها تستهدف إبادة القبائل المعادية أصبحت بالتدريج حروب غزو واستعمار ، أى أن القبائل المغلوبة على أمرها لم تكن ليقضى عليها بالموت ، وإنما أصبحت تعامل معاملة الأرقاء يحرثون الأرض ويزرعونها لسادتهم الغزاة ، فإذا ما استقرت هذه الظاهرة ألفيت طبقتين فى المجتمع : أولاهما العناصر الأصلية من السكان وهم الأمراء تتمثل فيهم روح الجماعة ، وثانيتهما العناصر التى خضعت واستسلمت لسادتها استسلاماً لا تلبية لداعى الغريزة . لقد حكمت نينوى وبابليون أصقاعاً واسعة جدا ، لا لأن الجماعة التى دانت لها أدركت إدراكاً غرزيا معنى التماسك الاجتماعى مستمداً من المدنية ذات السيطرة . ولكن لأن الأخيرة بشجاعتها فى الحرب أوقعت الرعب فى القلوب . ولقد كانت الحرب منذ العصور الأولى وحتى العصر الحديث ، عاملا هاماً فى اتساع رقعة الجماعات ونموها ، كما أن الشعور بالخوف أخذ يزداد حتى أصبح هو العامل الأول فى تماسك الجماعة

بصرف النظر عما تمليه روح هذه الجماعة من ارتباط بين أفرادها ، ولم يقتصر هذا التغيير على الجماعات الكبرى فقط ، بل ظهر على سبيل المثل فى اسبرطه حيث كان المواطنون الأحرار أقلية إلى جانب أغلبية كبري تسام سوء العذاب ، ولقد كانت اسبرطه فى التاريخ القديم مضرب الأمثال لشعب يتسم بطابع التماسك الاجتماعى . ولكنه تماسك لم يشمل الرعايا جميعاً إلا بقدر ما بعث الخوف فى القلوب من ولاء ظاهرى زائف ، وإذا ما سارت بنا المدنية مرحلة أخرى ألفينا نوعاً آخر من الولاء لا علاقة له بالإقليمية أو الارتباط بين أفراد الجنس الواحد ، ولكن يقوم على وحدة فى العقيدة — تلك هى الظاهرة التى تبدو فى أول الأمر فى العرب ، وفى الغرب فى جماعات أورفيوس « The Orphic Community » لأن هؤلاء اعتبروا أنفسهم والعبيد على قدم المساواة ، وفيما عدا هؤلاء كان الدين قديماً شديد الارتباط بالحكومة إلى حد كانت معه الجماعات التى تدين بدين واحد لا تختلف عن الجماعات التى نشأت على الأسس البيولوجية القديمة ، ولكن الإيمان بعقيدة واحدة تطور حتى أصبح عاملا من العوامل الفعالة فى ربط الجماعات بعضها ببعض ، عاملا نستطيع أن نتبين مداه فى تاريخ الإسلام وفيما قام به من غزوات فى القرنين السابع والثامن ، بل هو نفس القوة الفعالة فى الحروب الصليبية وفى الحروب الدينية كلها . ولقد حدث فى القرن السادس عشر أن كان الولاء للسلطات الدينية أمراً تضاءل أمامه الولاء لمبدأ القومية ، فانضم الكاثوليك الإنجليز إلى إسبانيا كما انضم هيجونت

فرنسا لإنجلترا ، ونجد فى زماننا هذا عقيدتين تسيطران على أغلبية البشر الأولى : هى الشيوعية، وتتميز بالتعصب القوى وأن لها دستوراً تضمنه كتاب مقدس . أما العقيدة الثانية فأقل من الأولى تحديداً أو وضوحاً ، ويمكن أن نسميها « أسلوب الحياة الأمريكية » ، وتفصيل ذلك أن أمريكا — وهى شعب تكون عن طريق الهجرة فتألف من عناصر مختلفة — لم يقم على أساس وحدة بيولوجية ، ولكن على أساس وحدة أخرى تشبه من حيث القوة وحدة الشعوب الأوربية أو كما قال إبراهيم لنكولن : « ذلك شعب يدين بقضية منطقية »، والذين يهاجرون إلى أمريكا قد يضنيهم الحنين إلى أرض الوطن الأوروبى ، ولكن الأغلبية من أطفالهم يفضلون أساوب الحياة الأمريكية على الحياة فى العالم القديم ، ويعتقدون أنه من الخير للبشرية قاطبة أن يعمم نظام الحياة الأمريكية ، والذى حدث فى أمريكا وروسيا هو اندماج بين وحدة فى العقيدة وأخرى فى الشعور القومى ، وباندماج الوحدتين تألفت عروة وثقى ، ولكن الحق أن هاتين العقيدتين المتنافستين اكتسبتا من الجاذبية والسحر شيئاً كثيراً ، فانتشرتا خارج حدودهما الجغرافية .

والولاء الحديث الذى ندين به للجماعات الكبرى فى وقتنا هذا مقيساً بقدر ما ينطوى عليه من قوة ويبعث من غبطة فى النفس ، ما زال يعتمد على تلك الأداة النفسية القديمة التى ابتكرتها القبائل الصغيرة فى الزمن القديم ، والطبيعة الإنسانية المرسلة على سجيتها والتى لم تتأثر بعد بالمدارس والأديان عن طريق الدعاية والتنظيم الاقتصادى — تلك الطبيعة لم

تتأثر أو تتغير كثيراً منذ الوقت الذى ابتدأ فيه الإنسان يتميز بالمخ ذى الحجم الذى نجده فى تكويننا الآن . ونستطيع على أساس الغريزة أن نقسم أفراد الإنسان قاطبة إلى أصدقاء وأعداء : أصدقاء تربطنا بهم رابطة أخلاقية هى التعاون ، وأعداء تربطنا بهم رابطة التنافس ، ولكن هذا التقسيم يعتريه التغيير الدائم ، والذى يحدث هو أن يمقت الرجل منافسه فى العمل أحياناً ، ولكنه لا يلبث أن يشعر نحوه بشعور الإخاء إزاء تهديد من جانب الاشتراكية أو خطر الغزو الخارجى ، وإذا ما تخطينا حدود الأسرة ، نجد أن العدو الخارجى كان العامل القوى فى تماسك الجماعة ، والواقع أننا نستطيع أن نكره جارنا فى وقت السلم ، لكن لا بد أن نتحول إلى محبته فى ساعة الخطر ، وقلما يشعر الناس بحب هؤلاء الذين يجلسون إلى جانبهم فى المركبات العامة ، ولكن يظهر هذا الحب إذا ما أحدقت بهم غارة جوية .

وهنا نستطيع أن نلمس تلك الصعوبة التى تعترض طريق إنشاء دولة عالمية موحدة . هب العالم دولة عالمية واحدة موطدة الأركان ؛ إذن لا يوجد — حينئذ — عدو خارجى تخشاه مثل هذه الدولة ، فهى على هذا الأساس فى مأمن من الخوف ، وما دام هذا الأخير هو العامل القوى فى خلق التماسك بين الناس فستظل هذه الدولة مهددة بالانهيار . وهناك عقيدتان عالميتان هما المسيحية والبوذية ، وقد حاولتا خلق روح التعاون بين أفراد البشرية قاطبة على نسق ذلك الشعور التلقائى الذى ينمو بين أفراد القبيلة الواحدة. لقد نادت هاتان العقيدتان بمبدأ الأخوة بين البشر ،

وهما باستعمالهما لكلمة أخوة إنما تحاولان تطبيق أو تفسير النزعات العاطفية تفسيراً يخرج بها عن نطاق مدلولها الطبيعى ، وهى عواطف ترتكز فى الحقيقة على أساس بيولوجى ؛ منها أننا جميعاً أبناء الله ، وما دام الأمر كذلك فالمجتمع البشرى أسرة واحدة ، ولكن الذى حدث عملياً هو أن هؤلاء الذين أخذوا بهذه العقيدة نظروا إلى غيرهم ممن لا يعتقدون بها على أنهم ليسوا من أبناء الله بل هم سلالة الشيطان ، وإذن عادت الأداة النفسية القديمة تعمل عملها فى شن العداء على أفراد العقائد الأخرى ، ولكن عادت مدعمة تحمل من القوة ما لم تحمل من قبل . بل سرت فى اتجاه آخر غير الاتجاه الأول ، وأنت ترى أن الدين والأخلاق والمنفعة الاقتصادية ومجرد الإبقاء على الكيان البيولوجى للبشرية أو تتبع أسباب هذا الإبقاء — كل هذه تمد الذكاء البشرى بوابل من الأدلة دفاعاً عن ضرورة التعاون بل هى أدلة من العسير تفنيدها أو مناقشتها ، ولكن الغرائز القديمة التى توارثناها عن أسلافنا القبليين تكفر بهذا وتثور عليه بكل ما فيها من عنف شعوراً منها بأن الحياة تفقد معناها إذا لم تجد عدواً تكرهه ، وأن من يستطيع أن يشعر بالحب تجاه إنسان ساقط كفلان أو فلان لهو مخلوق وضيع لأن الصراع قانون الحياة ولا معنى للحياة فى عالم يحب فيه بعضنا بعضاً . الحق أن فكرة توحيد البشرية لو كتب لها أن تتحقق لكان لزاماً علينا أن نتدبر طرق الغلبة على هذه الوحشية اللاشعورية البدائية عن طريق تدعيم سلطات القانون أحياناً ثم توجيه الغريزة فى نطاق آخر توجيها بريئاً يخرج بها عن وحشيتها .

وتلك مشكلة عسيرة لا يمكن أن تحل على أساس علم الأخلاق فقط ، وعلم النفس التحليلى رغم ما ذهب إليه من إسراف وما اقترن به من نتائج قد تبلغ مبلغ السخف علّمنا الكثير من الحقائق ذات القيمة . من ذلك أن هنالك مثلا قديماً يقول: لو أنك محقت عناصر الطبيعة فى نفسك محقاً لما كان لك مفر منها لأنها لا بد أن تعود إليك ، ولكن علم النفس علّق على هذا القول ، وتفصيل ذلك ما نعرفه من أن الحياة التى تسرف فى مقاومة الغريزة الطبيعية وجهادها ستنتهى حتماً إلى ضروب من الإرهاق لا تقل سوءاً عن الانغماس فى إشباعٍ للغرائز غير مشروع . إن الذين يحيون حياة غير طبيعية لا تعرف حدا للإسراف خليق بهم أن يكونوا على شىء كثير من الحسد والضغينة لا يعرف البر سبيلا إلى قلوبهم . قد يستشعر هؤلاء ضروبا من القسوة أو تجدهم من ناحية أخرى يفقدون لذة الاستمتاع بالحياة لعجزهم عن القيام بأى مجهود ، وهذا بالضبط ما لوحظ فى حالة العناصر الوحشية التى ألفت نفسها بغتة فى العالم المتمدين . ولقد وصف علماء الإنسان كيف أن صيادى الرؤوس من أهالى جويانة الجديدة « Papua » حين حرّمت عليهم السلطات الغربية هذا المتاع الذى ألفوه ففقدوا لذة الاستمتاع بالحياة بفقدانهم كل رغبة فيها ، ولست أريد أن أقول إنه كان ينبغى على السلطات أن تسمح لهم بصيدهم هذا ، ولكن أقصد أن المشكلة كانت خليقة ببعض الجهد يبذله علماء النفس ابتغاء إيجاد لون من ألوان النشاط البرىء يستعاض به عن هذه العادة ؛ وما الإنسان المتمدين فى كل مكان بأسعد حظًّا من هؤلاء الذين

وقعوا ضحية الفضيلة . لقد أودعت فينا كل الغرائز العدوانية جنباً إلى جنب مع غرائز الابتكار والبناء ، ولكن المجتمع يحول بيننا وبين إشباع هذه الغرائز ثم يتقدم إلينا بألوان أخرى من النشاط فيها إعلاء لها ككرة القدم ، وحلبات المصارعة ، وهى ألوان قلما تكفى لإشباع الغرائز السالفة الذكر ، وخليق بكل إنسان يأمل فى قدرة البشرية على التخلص من كابوس الحرب يوماً ما أن يفكر تفكيراً جدياً فى طرق الإشباع المشروع لتلك الغرائز التى توارثناها عن أسلافنا المتوحشين فى قرون طويلة . أما أنا فأجد هذا الإشباع المشروع فى قصص الجاسوسية حيث أتصور نفسى القاتل تارة والجاسوس الذى يتعقب الجانى تارة أخرى ، ولكنى أعرف أن غيرى قد لا يرضيه هذا اللون من الإشباع البرىء الذى يخلو من العنف . فيجب أن يتاح لهؤلاء لون من النشاط أعنف من هذا . وفى اعتقادى أن أفراد البشر العاديين لا يستطيعون أن يكونوا سعداء بلا منافسة بينهم ، والسبب فى ذلك أن التنافس كان منذ ظهور البشرية حافزاً على القيام بأخطر أنواع النشاط ، وإذن لا يجدر بنا القضاء على التنافس ، وإنما يجدر بنا أن نراقبه حتى لا يتخذ شكلا ضاراً . لقد كان التنافس فى عصور البشرية الأولى صراعاً يقرر أي الرجلين يجب عليه قتل الآخر وزوجته وبنيه ، والحرب بوصفها لوناً من ألوان التنافس الحديث تتخذ هذا المظهر أيضاً ، ولكن التنافس فى الألعاب الرياضية وفى الأدب والفن ، وكذلك التنافس فى أفق النظام السياسى الدستورى ، يتخذ من الأشكال ما لا ينجم عنه ضرر يذكر ، وهو فى الوقت نفسه

إعلاء لا بأس به للغرائز الوحشية فى الكيان البشرى ، والخطأ هنا فى هذه الأوضاع هو أن مثل هذا النشاط يشغل حيزاً ضيقاً أو جزءاً يسيراً من حياة الرجال والنساء، أما هذا النشاط نفسه وفى أشكاله السالفة الذكر فلا يعتبر أمراً ضاراً .

ونجد فيما عدا الحرب أن المدنية الحديثة فى كل جهودها تستهدف الأمن والطمأنينة ، ولكنى لست على ثقة من أن استبعاد الخطر معناه توافر أسباب السعادة ، وهنا أورد عبارة وردت فى كتاب السير آرثر كيت : « نظرية جديدة فى التطور البشرى » .

إن الذين أتيحت لهم فرصة زيارة الشعوب التى تخضع « لسلطان العدل الجائر » يتحدثون عن السعادة التى يشعر بها الأهالى فى ظل هذا النظام ، مثل ذلك قول فرايا ستارك عن السكان فى جنوب شبه جزيرة العرب : « حين جبت خلال ذلك الجزء من البلاد الذى لا يتمتع بالأمن والطمأنينة وجدت أناساً رغم أنهم يندبون حظهم من هول ما يلقون من تدليس وإيقاع وتلصص إلا أنهم مع ذلك على شىء كثير من البشر يشعرهم بلذة الاستمتاع بالحياة ، مثلهم فى ذلك مثل أية أمة تعيش على سطح الأرض » . ولفرايا ستارك تجربة شبيهة بهذه فى زيارتها للسكان الأصليين باستراليا حيث تقول : « إن المواطن الذى يعيش عيشة الوحشية فى هذه الأنحاء يتعرض لخطر دائم ، إنه عرضة للأرواح الشريرة فى كل مكان، وهو مع ذلك فرح مستبشر ، عطوف كل العطف على

أولاده شفيق بوالديه حتى شيخوختهما » ، وهنا أذكر مثلا ثالثاً لهنود أمريكا الذين عاش بينهم الدكتور لورى سنين عديدة وهم يعيشون الآن عيشة الأمن والطمأنينة باعتبارهم قوى احتياطية للطوارئ .

يقول الدكتور لورى : « سل واحداً منهم ، هل يريد أن يحيا حياة الطمأنينة بالشكل الذى يحياه الآن ؟ أو هو يفضل حياة تكتنفها الخطورة كالحياة القديمة ؟ وسيجيبك على الفور : لا ؛ بل حياة الخطورة على النحو القديم ، فلطالما اقترنت بالمجد !... »، والذى أريد أن أنتهى إليه من هذا كله هو أن ظروف الحياة القاسية التى عرضت لوصفها هى بنفسها تلك الظروف التى عاش فيها الإنسان إبان المراحل الأولى للتطور الإنسانى ، بل هى بنفسها الظروف التى شكلت طبيعة الإنسان وأخلاقه ، تلك الظروف التى سوّغت أساليب مختلفة ، منها الأخذ بالثأر » .

وإنك لتجد فى هذه المعانى التى أوردناها لك من علم النفس الإنشانى ما يفسر — فى اعتقادى الشخصى على الأقل — الكثير من الظواهر التى أدهشتنى عند أول تجربتى لها فى عام ١٩١٤ ، منها أن كثيراً من الناس يشعرون بالسعادة فى وقت الحرب أكثر من شعورهم بها فى وقت السلم ، بشرط ألا يتعرض هؤلاء لويلات الحرب بصفة مباشرة أو ترهقهم مخاطرها إلى حد يتجاوز احتمالهم . قد تغدو الحياة الهادئة عبئاً ثقيلا لا يحتمل . والحياة البعيدة عن المغامرات التى يحياها مواطن دمث الأخلاق لقاء معاش متواضع يستحيل عليها أن تشبع عنصر المغامرة فيه ، كما كان شأن الإنسان منذ أربعمائة ألف عام ، إذ أشبع

هذا العنصر بالبحث عن الطعام ، أو ببتر رأس عدوه ، أو الهرب من الوحوش الكاسرة . والحرب إن أقبلت ربما زينت لموظف البنك الهرب إلى الميدان يعمل فيه كجندى فدائى ، ليوقن فى آخر الأمر أنه يحيا الحياة التى تريدها له الطبيعة ، أو أنه ميسر لذلك العمل . ولكننا نجد من سوء الحظ أن العلم قد وفر لنا تلك الأداة القوية الضخمة التى تستطيع إشباع غرائز العبث فينا ، وإذن لو تركت هذه الغرائز على سجيتها لأصبحت عديمة الجدوى من الناحية التطورية ، بعكس ما كانت عليه فى العصر الذى عاش فيه الإنسان فى قبائل صغيرة ممزقة الأوصال . ولنعلم أن مشكلة مهادنة العناصر الهدامة أو الغرائز الوحشية فى التكوين الإنسانى لم تلق دراسة كافية ، ولكنها تصبح مسألة ملحة كلما خطت البشرية خطوات واسعة صوب التقدم العلمى الفنى ، وإنه لمما يبعث على الأسف أن نجد أن الأساليب الفنية العلمية قد تقدمت صوب الهدم تقدماً سريعاً لا مثيل له فى تقدمها صوب البناء ، وتلك هى الظاهرة التى نتبينها من الناحية البيولوجية . لقد أصبح الرجل الواحد يستطيع فى مدى برهة من الزمن أن يقتل خمسمائة ألف نفس ، ولكنه لا يستطيع أن ينجب أطفالا بشكل أسرع مما كان ينجب فى أيام أسلافنا المتوحشين . ولو أن الرجل استطاع أن ينجب خمسمائة ألف طفل بالسرعة التى يستطيع بها القضاء على خمسمائة ألف نفس باستعمال القنبلة الذرية لكان لنا — ولو بأبهظ الأثمان — أن نترك المشكلة البيولوجية لتنازع البقاء ، وبقاء الأصلح ، ولكن الأداة التى كانت فعالة فى التطور فى الماضى لا يمكن أن يعتمد

عليها فى الزمن الحديث .

يتضح من هذا أن مشكلة المصلح الاجتماعى لا تنحصر فى البحث عن مسائل الأمن والطمأنينة فقط ، لأن هذه المسائل حتى لو توفرت لن تشبع النفس الإنسانية الإشباع المنشود . وهنا يذهب هذا الأمن وهذه الطمأنينة أدراج الرياح طمعاً فى المجد الذى يقترن بالمغامرات ، فالمشكلة إذن تنحصر فى الجمع بين اثنين : أولهما شعور بالأمن إلى الحد الضرورى لبقاء النوع ، وثانيهما الإبقاء على لون من المخاطر والمغامرات والصراع يتفق مع الحياة المتمدينة ، وإذا ما كنا بصدد أية جهود تبذل فى سبيل حل هذه المشكلة فعلينا أن نتذكر دائماً أسلوب حياتنا وأنظمتنا أو أوضاعنا وما اكتسبناه من معرفة ، وأنه بالرغم مما طرأ على هذه كلها من تغيير ، إلا أن الغرائز البشرية سيان منها الخير والشرير ما زالت على ما هى عليه منذ الوقت الذي بلغ فيه المخ عند أسلافنا مبلغ حجمه الحالى ، ولست أعتقد أن التوفيق بين الغرائز البشرية الأولى وأوضاع المدنية الحديثة أمر غير ممكن ، كما أن الدراسات التى قام بها علماء الإنسان أثبتت ما أودع فى الإنسانية من مقدرة كبرى على تكييف طبيعتها تبعاً لمختلف الأوضاع المتمدينة ، ولكن هذا التوفيق لا يمكن فى اعتقادي أن يتحقق عن طريق استبعاد غريزة واحدة من الغرائز الجوهرية فى الكيان الإنسانى . إن الحياة التى تعوزها روح المغامرة قد لا تبعث على القناعة ولكن الحياة التى تستحل المغامرة فى أى شكل من الأشكال أو صورة من الصور لا بد أن تكون قصيرة .

وربما كان جوهر هذا الموضوع الذى أعرض له هو ما جاء على لسان الهندى الأحمر الذي اقتبست من أقواله آنفاً، وهو الذى يشعر بالأسف على الحياة القديمة لأنها كانت على حد تعبيره « تقترن بالمجد » . ولا جدال فى أن كل فرد نشيط يطمع فى شىء اسمه « المجد » . وهناك من الناس من يستطيع الوصول إليه ، كنجوم السينما وكبار الرياضيين وقواد الحروب ، وكذلك نفر قليل من رجال السياسة ، ولكن هؤلاء أقلية فى حين أن الأغلبية تتلهى بأحلام اليقظة : أحلام خاصة بالسينما وقصص مغامرات الحرب أو مجرد التخيلات الفردية حين يتصور الفرد مبلغ قوته ، وأنا لست كهؤلاء الذين يعتقدون أن أحلام اليقظة هذه شر لا خير فيه لأنها فى الواقع عنصر جوهرى من التخيل الإنسانى ، ولكن إذا ما عاش الإنسان حياة طويلة ثم أعوزه السبيل أو أخفق فى أن يصل بين هذه الأحلام وعالم الحقيقة غدت هذه الأحلام عبئاً ثقيلا مرهقاً بل خطراً إلى حد قد يورث الجنون . قد يكون من الممكن حتى وقتنا هذا وفى وسط هذا العالم الآلى أن نجد لوناً من النشاط فيه تنفيس عن هذه الغرائز التى تنشط فى دنيا الأحلام ، وأجد من مصلحة الاستقرار فى هذا العالم أن نأمل فى إمكان تحقيق هذا ، وإلا فلا مناص من ظهور فلسفات عدة بين ساعة وأخرى تستهدف جميعها محق أعز تراث خلفته المدنية . فلو كان لنا أن نتفادى هذا لوجب أن تجد الغرائز الوحشية فينا مخرجاً لا يتعارض مع الحياة المتمدينة ، وما يجب أن يشعر به الجار من السعادة حين يجد متنفساً لغرائزه الوحشية أيضاً .

التماسك الاجتماعى والحكومة

إن الأداة الأولى للتماسك الاجتماعى – تلك الأداة التى مازالت تعمل عملها فى الشعوب البدائية – كانت تحدث أثرها عن طريق ما يمكن أن يندرج تحت علم النفس الفردى بلا احتياج لأداة أخرى يمكن أن نطلق عليها كلمة « حكومة » ، ولا جدال فى أنه كانت هناك تقاليد قبلية فرضت طاعتها على الجميع ، ولكن يجب أن نفترض عدم وجود وازع يحفز الناس على العبث بهذه التقاليد. وكذلك عدم الحاجة إلى حكام أو نظام بوليسى يفرض هذه التقاليد فرضاً . أما عن السلطة فالذى حدث فى العصر الحجرى القديم ، هو أن القبيلة كانت تعيش فى حالة يمكن الآن أن نسميها فوضى لا ضابط لها ، ولكنها فوضى تختلف فى ماهيتها عن فوضى المجتمعات الحديثة ، والسبب فى ذلك راجع إلى أن الغرائز الاجتماعية تهيمن هيمنة مطلقة على تصرفات الأفراد ، ولكن الناس فى العصر الحجرى الجديد كانوا على النقيض من هذا ، فكانت لديهم حكومة وسلطات تستطيع فرض الطاعة والتعاون الإجبارى على نطاق واسع . كل ذلك واضح فى إنتاجهم لأن التماسك الاجتماعى فى شكله المتواضع إبان القبيلة الصغيرة لم يكن ليستطيع بناء الأهرام . أما عن اتساع رقعة الجماعة ونموها فقد كانت الحرب هى السبب الرئيسى فى هذا النمو ، وتفصيل ذلك أن الحرب التى تستهدف الإبادة قد تنشب بين قبيلتين

فتنتصر واحدة وتمحق أخرى ، ويكون من نتيجة استيلاء الأولى على أرض جديدة أن يزداد عدد أفرادها . أضف إلى ذلك أن الحرب طالما كانت فرصة للاتحاد بين قبيلتين أو أكثر . فإذا ما ظل خطرها ماثلا قائماً فترة طويلة تحول هذا الاتحاد إلى اندماج ، ومن ثم تتسع رقعة الجماعة إلى حد يتعذر معه على الأفراد أن يعرف بعضهم بعضاً ، ويصبح من الضرورى ابتكار أداة يتوصل بها إلى قرارات إجماعية ، وتلك هى الأداة التى تتطور شيئاً فشيئاً حتى تتبلور فى ذلك الشكل الذى نسميه الآن « الحكومة »، ومتى قامت الحكومة كان معنى ذلك أن فريقاً من الناس يتمتع بسلطة لا يتمتع بها غيره، وأن ما يمارسه هذا الفريق الأول من سلطة يتوقف فى الواقع على حجم الجماعة التى تخضع لهذا الحكم . يستتبع ذلك أن حب الحكم لا بد أن يثير فى نفوس الحكام الرغبة فى الحرب وهى رغبة تقوى كلما انتهى الأمر إلى تحويل الجماعة المغلوبة إلى عبيد تعمل فى الأرض بدلا من إبادتها . ونجد على هذا الأساس ، وفى وقت مبكر جداً ، أن ثمة جماعات قد نشأت حيث كانت الغرائز البدائية التى تنشط صوب التعاون الاجتماعى ما زالت قائمة ، ولكن قوة الحكومة كانت العامل الأكبر فى تدعيم مثل هذه الغرائز عن طريق معاقبة الخارجين عليها ، وإنك لتجد فى أقدم الجماعات البشرية وأعنى بها مصر فى التاريخ القديم ملكاً يمارس السلطة المطلقة على شعب كبير يخضع له باستثناء عنصر واحد ، هو القساوسة أو الكهنة ، بالإضافة إلى شعب يدين بالخضوع كل الخضوع للتاج الذى يستطيع أن يستغله

فى القيام بمشروعات الدولة الهامة ، مثل ذلك بناء الأهرامات ، والذى يحدث فى مثل هذه الجماعة هو أن أقلية صغيرة على رأس الطبقات التى يتألف منها المجتمع — تتألف من الملك والأرستقراطية والكهنة — هى التى تعوزها الأداء النفسية اللازمة للتماسك الاجتماعى ، وفيما عدا هذه العناصر ، فالطاعة مكفولة من جانب الشعب . ولا جدال فى أنه كانت هنالك طبقات لاتشعر بالسعادة فى ظل هذا النظام ربما كانت الأغلبية ، وذلك ما نستطيع أن نتبينه من الصورة التى وردت فى سفر الخروج ، ولكنا هنا بصدد قاعدة عامة هى أنه فى حالة عدم الخوف من عدوان خارجى ، لم تكن حالة البؤس هذه لتحول بين الدولة وبين الثراء ، كذلك لم تحرم الحكام لذه الاستمتاع بالحياة . كذلك لا بد أن تكون هذه الصورة التى أوردناها قد بقيت فترة طويلة من الزمن فى الأصقاع التى نسميها الآن الشرق الأوسط ، وكانت (من الوجهة النظرية) تستمد بقاءها من سلطان رجال الدين ومن قدسية الذات الملكية ، فلقد اقترن عدم الطاعة بالكفر أو الزندقة ، وكان الاعتقاد أن العصيان مجلبة لغضب الآلهة ، وطالما اعتقدت السلطات العليا فى هذه الأقاويل فإن سواد الشعب يمكن أن يدرب كما تدرب الحيوانات .

والغريب فى الأمر أن الشعوب المقهورة طالما أظهرت نحو سادتها الغزاة ولاء حقيقياً ، وتلك هى الظاهرة التى اقترنت بمعظم انتصارات روما حتى إنه فى القرن الخامس حين عجزت روما عن السيطرة على شعوبها وإرغامها على طاعتها بقيت بلاد الغال على ولائها للامبراطورية .

ولقد كانت كل الدول الكبرى فى العالم القديم مدينة بوجودها للقوة الحربية، ولكن الأغلبية الكبرى منها كان فى مقدروها لو كتب لها البقاء أن تخلق شعوراً بالتماسك ينساب فى مجموعة الشعوب الخاضعة لها برغم ما أبدته بعضها من مقاومة جدية فى وقت انضمامها . ونجد نفس هذه الظاهرة تتكرر فى نشأة الدول الحديثة إبان العصور الوسطى لأن إنجلترا وفرنسا وأسبانيا أصبحت قوميات موحدة نتيجة للانتصار الحربى الذى أحرزه أحد حكام الأقاليم التى استحالت فيما بعد إلى أمة موحدة .

ولقد كتب على كل الشعوب فى التاريخ القديم ما عدا مصر أن تئن تحت عبء عدم الاستقرار لأسباب فنية فى الغالب ، وما دامت السرعة كلها كانت مقيسة بسرعة الحصان الذى لم يوجد أسرع منه فطبيعى أن يكون من الصعب على الحكومة المركزية أن تبسط يدها على الحكام والقناصل الذين كانوا على استعداد للثورة ، طالما كانوا قادرين على اكتساح الإمبراطورية بأكملها تارة والاستقلال بحكم أجزاء منها تارة أخرى . لقد حكم الإسكندر وأتيلا وجنكيزخان إمبراطوريات شاسعة انهارت عند موتهم — إمبراطوريات كانت تتوقف وحدتها على هيبة غزاتها الفاتحين — ولم تكن تلك الإمبراطوريات المختلفة تقوم على وحدة نفسية ولكنها قامت على أساس وحدة خلقتها القوة ، وكان مسلك روما خيراً من هذا لأن المدنية الإغريقية الرومانية كانت شيئاً يقدره قدره الفرد المتعلم بل كانت مثلا أعلى بالقياس إلى وحشية القبائل التى تقطن خارج الحدود . وحتى اختراع الأساليب الفنية الحديثة كان من العسير السيطرة

على أجزاء أية إمبراطورية ما لم تكن الطبقات العليا للمجتمع على سعته تستشعر عاطفة الوحدة فيما بينها ، على أن الطريقة المنتجة لتنمية مثل هذا الشعور ، لم تكن من الوضوح بالشكل الذى نفهمه الآن : وإذن كان العامل النفسى الأساسى الفعال فى إحداث التماسك الاجتماعى ما زال محتفظاً بقيمته رغم أنه كان محتاجاً إليه فى الأقلية الحاكمة فقط . أما فى الجماعات الكبيرة فإن ما امتازت به هذه ، وأعنى القدرة على تعبئة الجيوش الجرارة ، كانت تقابله سيئة أخرى هى أن تحريك الجيوش من جزء إلى آخر فى الإمبراطورية كان يتطلب وقتاً كبيراً بالإضافة إلى عجز الحكومة المركزية عن اكتشاف الوسائل الكفيلة بقمع العصيان فى الجيش . ولقد بقيت تلك الظروف إلى حد ما حتى وقتنا هذا ، لأن عدم توافر هذه الأساليب التى تكفل سرعة الحركة هو السبب فى ضياع ممتلكات إنجلترا وإسبانيا والبرتغال فى نصف الكرة الغربى ، ولكن باختراع البخار والتلغراف أصبح حكم الأجزاء النائية ، أو تملكها أسهل من ذى قبل ، وكذلك الحال منذ انتشار التعليم العام ، فقد أصبح من السهل استحداث الولاء الزائف بقدر يتفاوت من حيث القوة بين عدد ضخم من السكان .

ولم يقتصر أثر التقدم الفنى الحديث على تهيئة العامل النفسى أو إعداده للاستجابة لداعى التماسك الاجتماعى ، ولكنه جعل اتساع رقعة الجماعة ونموها أمراً لا مفر منه ، سواء كان ذلك من الوجهة الاقتصادية أم من الوجهة الحربية . ولست اعتزم هنا التعرض لفوائد

الإنتاج على نطاق واسع لأنه موضوع قديم مطروق لا محل للخوض فيه ، والكل على بينة من أن فوائده قد أدلِىَ بها دفاعاً عن ظاهرة التماسك وتدعيمها بين شعوب أوربا الغربية . ولقد استطاع النيل منذ العصور الأولى استحداث هذا التماسك فى أنحاء المملكة المصرية كلها ، لأن الحكومة التى تسيطر على مصر العليا وحدها تستطيع أن تعبث بخصوبة مصر السفلى ، ومع ذلك لم يكن هناك تقدم فنى فى هذه الأصقاع ، ولكن السلطات فى وادى التنسى والطريق المائى الذى اقترح فى سنت لورنس ، وأمثال هذه المشاريع إن هى إلا جهود علمية أو امتداد لهذه الجهود التى تستغل الأنهار فى إحداث التماسك بين المجتمعات . والمحطات الكهربائية التى تقوم بتوزيع الكهرباء على أصقاع شاسعة أضحت من الأهمية بمكان، وتزداد قيمتها كلما اتسعت المساحة ، وعلى العكس من ذلك فى المساحات الضيقة .

ولو أتيح للطاقة الذرية (وهو أمر محتمل) أن تستغل استغلالا عملياً أصقاع شاسعة على نطاق واسع ، لكان فى ذلك زيادة كبيرة لتلك المساحات المنتجة التى تدخل فى نطاق التوزيع . والواقع أن كل هذه التطورات الحديثة من شأنها أن تمكن للسلطات فى المجتمعات الكبيرة من السيطرة على حياة الأفراد ، تلك السلطات التى تدير المنظمات الكبرى . وفى نفس الوقت تصبح المنظمات الكبرى القليلة العدد أكثر إنتاجاً وقيمة من منظمات صغرى أكثر منها عدداً ، وما دمنا بصدد هذه المنظمات الضخمة ، اقتصادية كانت أو سياسية ، فنحن لا نستطيع أن نتبين أية

حدود تقف عندها مزايا هذه المنظمات ، اللهم إلا حدود هذا الكوكب الأرضى وحده .

والآن أعرض فى صورة عابرة لنفس هذه التطورات التى قامت على أكتاف الحكومة ولكنى أعالجها عن طريق آخر . وتفصيل ذلك أن الرقابة الحكومية على حياة أعضاء الجماعة اختلفت باختلاف مراحل التاريخ اختلافاً لم يكن لينصب على تلك المساحات الخاضعة للحكومة فحسب ، ولكنه تناول التدخل القوى من جانب الحكومة فى حياة الأفراد . وكلمة « مدنية » بمدلولها الذى نألفه بدأت بقيام إمبراطوريات ذات طابع معين محدود ، أهمها مصر وبابليون ونينوى ، وتجد من نفس هذا اللون إمبراطوريات الأزتيك «Azcte» والأنكاس «Anca» وفى هذه كلها نجد أن الطبقة العليا كانت فى أول الأمر تتميز بشىء كثير من الابتكار الشخصى ، فى حين كانت هذه الظاهرة لا وجود لها فى السواد الأعظم من السكان العبيد الذين أصبحوا رعايا بحكم الغزو والاستعمار ،وفى ظل هذا النظام استطاع القساوسة أن يجدوا السبيل إلى التدخل فى الحياة اليومية للأفراد إلى حد بعيد ، وكان الملك يتمتع بسلطان مطلق ، إلا فى الشئون الدينية ، كما كان فى استطاعته أيضاً أن يحشد القوى كلها فى حروبه الخاصة . نريد أن نقول : إن قدسية الملك واحترام رجال الدين يرجع لهما الفضل فيما نعم به المجتمع من ثبات واستقرار على نحو ما حدث فى مصر التى كانت أكثر المجتمعات ثباتا واستقراراً على ما نعلم ، ولكن هذا الاستقرار اشترى بثمن باهظ هو القسوة . وبلغ الجمود بهذه

الإمبراطوريات القديمة حداً جعلها تعجز عن مقاومة العدوان الخارجى فقضى عليها الفرس كما قضى الإغريق على الفرس فى نهاية الأمر .

وكان الفينيقيون قد بدءوا لوناً جديداً من ألوان المدنية ، فتعهده الإغريق حتى بلغوا به مبلغ الكمال ، ذلك هو قيام المدينة الحكومية « City State » التى أسست على التجارة والقوة البحرية. ولقد اختلفت هذه المدن الحكومية فيما بينها اختلافاً كبيراً فيما منحته من حرية للأفراد . لقد أبقى على قسط كبير من الحرية الفردية فى الأغلبية العظمى من هذه المدن إلا فى اسبرطه التى ضنت على الرعايا بها ، فلم تمنحهم إلا قدراً يسيراً منها هو الحد الأدنى ، ومع ذلك خضعت هذه المدن لجبروت الحكام الطغاة ، وبقى النظام الاستبدادى هو السائد فيها فى فترات طويلة تخفف من حدته الثورة أحياناً ، ولم تكن الثورة فى المدينة الحكومية أمراً عسيراً ، بل لم تكن لتكلف المتذمرين أكثر من البعد أو الرحيل إلى مسافة بضعة أميال ، حتى يصبح هؤلاء فى خارج حدود الحكومة التى أعلنوا الثورة عليها ، وإذا كان العداء فى الغالب محتدماً بين بعض هذه المدن الحكومية وبعضها الآخر ، فمن الطبيعى أن يلقى الثوار عطفاً وتعضيداً من جانب مدن حكومية أخرى غير مدينتهم ، ومعنى هذا أن العصر الإغريقى العظيم شاهد حداً من الفوضى لم تكن لتحتمله العقلية الحديثة بحال من الأحوال ، ولكن رعايا المدينة الحكومية على وجه الإطلاق حتى الثوار فى وجه الحكومة الشرعية احتفظوا بلون من الولاء استساغته هذه النفسية البدائية فى هذا العهد . لقد أحبوا مدينتهم حباً يفيض بالولاء الذى قد

تعوزه الاستنارة ولكنه يفيض بالعاطفة . وفى اعتقادى أن العظمة الإغريقية الممثلة فى الإنتاج الفردى ظاهرة شديدة الارتباط بالإخفاق فى ميدان السياسة ، لأن قوة العاطفة الفردية كانت فى الواقع أساساً للإنتاج الفردى وسبباً فى الإخفاق فى تحقيق الوحدة الإغريقية ، ومن أجل هذا خضع الإغريق لنير مقدونيا أولا وروما ثانياً .

وفى الوقت الذى كانت تتسع فيه الإمبراطورية الرومانية أبقت على شىء كثير من الاستقلال الفردى والإقليمى فى المقاطعات ، ولكن الحكومة نجحت بعد أغسطس فى تحقيق السيطرة على الشعوب إلى حد كبير ، وفى النهاية — نتيجة لقسوة الضرائب — تسببت الحكومة فى إخفاق النظام بأكمله إخفاقاً شمل الجزء الأكبر من تلك المساحة التى كونت الإمبراطورية وقتئذ ، ومع ذلك لم تخف حدة هذه السيطرة فيما تبقى من أجزاء الإمبراطورية ، وإنما كان الاعتراض على هذه الرقابة الصارمة أكثر من أى شىء آخر هو السبب فى أن غزو جستنيان لإيطاليا وأفريقيا مرة ثانية كان غزواً موقوتاً لا استقرار له لأن هؤلاء الذين رحبوا بجنوده فى مبدأ الأمر أملا فى خلاصهم من الوندال والقوط لم يلبثوا أن جزعوا حين فوجئوا بجيش من جباة الضرائب . وقضى بالفشل على محاولة روما فى توحيد العالم المتمدين ، ولعل السبب فى ذلك راجع إلى أنها ، لبعدها ولأنها دولة أجنبية ، عجزت عن أن توفر أبسط قسط من السعادة التى تتطلبها الغريزة حتى لهؤلاء الذين أثروا من رعاياها . وكانت القرون الأخيرة من حياتها تنطق بروح التشاؤم العام الشامل وفقدان

القوة . فاعتقد الناس ألا قيمة للحياة هنا على هذه الأرض ، وهذا هو الشعور الذى استغلته المسيحية فى تحويل الأنظار والأمل إلى الاستمتاع بالعالم الآخر بعد الموت .

وبانهيار روما خضع الغرب لتغيير شامل . فتوقفت التجارة نهائياً وتلاشت عظمة تلك الطرق الرومانية العظيمة ، وانصرف صغار الملوك إلى محاربة بعضهم بعضاً . فحكموا الأقاليم الصغيرة قدر استطاعتهم فى الوقت الذى كان يتحتم عليهم فيه علاج فوضى الأرستقراطية التيوتونية الثائرة ، والمقت من جانب فئة مكتئبة هى الشعوب التى اكتسبت الجنسية الرومانية . أما الرقيق فى شكله الواسع فقد اختفى من عالم المسيحية الغربية ، ولكن حل محله نظام العبيد ، وبدلا من الاعتماد على الأساطيل الكبيرة التى كانت تنقل القمح من إفريقيا إلى روما استطاعت الجماعات الصغيرة ، رغم ضعف الاتصال بينها اتصالا خارجياً لا يكاد يذكر ، الاعتماد على إنتاج أراضيها . كانت الحياة عابسة قاسية ، ولكنها كانت خالية من ذلك الفتور المحزن واليأس الذى بدأ فى أخريات أيام الإمبراطورية الرومانية ، وقد كانت ظاهرة الخروج على القانون متفشية إلى الحد الأقصى طوال العصور الوسطى والعصور المظلمة . فلم يكن بد لكل عاقل من حماية القانون ، والذى حدث بالتدريج هو أن ذلك العنف الذى أثاره العبث بالقانون استحدث قدراً من النظام فكن لعدد من عظماء القوم استطاعوا أن يقيموا على أنقاض القديم مدينة جديدة .

ومنذ القرن الخامس حتى وقتنا هذا ، والحكومة تبسط سلطانها على

الفرد فى ازدياد متواصل ، ويمكن تعليل هذا باختراع البارود فى أول الأمر ، وكما أن العقلاء من الناس فى العهود الأولى للفوضى انصرفوا لعبادة القانون ، فكذلك تراهم ينصرفون لعبادة الحرية فى الوقت الذى أخذ فيه سلطان الدولة فى الازدياد . ولقد شاهد القرنان الثامن عشر والتاسع عشر نجاحاً ملحوظاً فى بسط سلطان الدولة إلى الحد الذى كان لازماً لحفظ النظام مع الإبقاء على قسط من الحرية للرعايا الذين لم يكونوا من الطبقة الدنيا ، ويبدو مع ذلك أن الدافع نحو الحرية كان فى هذه الفترة قد فقد الكثير من حماسته بين المصلحين ، واستبدل به حب المساواة — تلك الروح التى أثيرت عن طريق الثراء والقوة المقترنين بنشأة فئة جديدة تتألف من أقطاب الصناعات الذين لم يكن لهم أى حق تقليدى فى السيادة ، أضف إلى ذلك أن التكاليف أو الأمانة التى فرضتها الحرب العامة قد علمت كل فرد أن نظاماً اجتماعياً ضيق الحدود ، هو ألزم للبلاد من ذلك النظام الذى ارتضاه أسلافنا .

وهناك ظاهرة تبدو فى آفاق واسعة من سطح الكرة الأرضية — ظاهرة لا تختلف فى حقيقتها عن النظرية المصرية القديمة القائلة بالملكية المقدسة — ملكية تخضع لطبقة جديدة من رجال الدين . نعم لم تنتشر هذه الظاهرة فى الغرب انتشارها فى الشرق ، ولكنها مع ذلك سارت فيه شوطاً بعيداً كان خليقاً أن يبعث الدهشة فى إنجلترا وأمريكا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . ذلك أن قوة الابتكار الفردى أصبحت مغلولة إما بتأثير الدولة أو بتأثير الاتحادات القوية ، وكان فى ذلك من الخطر ما فيه . إذ قد ينجم

عنه ما نتج فى روما القديمة من روح الفتور والإيمان المطلق بالقضاء والقدر ، وكلاهما ضربة قاضية على حياة تفيض بالنشاط ، وإنى أتلقى سيلا من الخطابات لا ينقطع يكتب فيها أصحابها ما يلى : « أرى أن العالم قد وصل إلى حالة سيئة ، ولكن ماذا يستطيع الشخص الضعيف أن يصنع ؟ لقد أصبحت الحياة والملكية قصراً على نفر قليل يستطيع تقرير الحرب والسلم ، وكذلك النشاط الاقتصادى على نطاق واسع بات يهيمن عليه هؤلاء الذين بيدهم مقاليد الحكم فى الدولة أو فى الاتحادات الكبري ، وحيث توجد ديمقراطية اسمية . فإن القدر الذى يساهم به الفرد فى ميدان السياسة أصبح من الضآلة بحيث لا يكاد يذكر — أليس الأجدى فى مثل هذه الظروف أن نتناسى المساهمة فى النشاط العام ، ونختلس من اللذة بقدر ما يسمح به الوقت ؟ » والحق الذى يقال هو شعورى بأن الإجابة عن مثل هذه الخطابات أمر عسير ، فى حين أن الحالة النفسية التى تسمح بكتابة هذا تتعارض مع الحياة الاجتماعية السليمة . الواقع أن الحكومة ما دام المجتمع قد تضخم إلى هذا الحد ، لا بد أن تتسع الهوة بينها وبين الشعب المحكوم حتى تغدو أداة مستقلة بنفسها حتى فى ظل الديمقراطية . ولست أدعى لنفسى حق معرفة العلاج الناجع لهذه الحالة السيئة ولكنى أعتقد أن من المهم أن نعترف بوجودها ونخفف من وطأتها بما يمكن أن نكشف عنه من أساليب .

والأداة النفسية الغريزية التى كانت عاملا فى إحداث التماسك الاجتماعى ، ونعنى بها الولاء للقبيلة الصغيرة الحجم التى يعرف أعضاؤها بعضهم

بعضا، شيء يختلف كل اختلاف عن نوع الولاء للدولة الكبيرة التي خلفت هذه القبيلة في العصور الحديثة . ولو فرض أن هناك بقية باقية من هذا الولاء القديم فلا بد أن تختفي في ظل التنظيم الجديد للعالم ذلك التنظيم الذي أملاه الخطر المحدق بالبشرية اليوم . يحتمل أن يشعر الإنجليزي أو الإسكتلندي بشيء من الولاء الغريزي نحو بريطانيا ، وهو يعلم ما كان يقوله شكسبير في هذا الموضوع ثم هو على بينة من أنها جزيرة لها حدودها الطبيعية البحتة ، إنه يعلم هذا كما يعلم تاريخ إنجلترا وما يقترن به من فخار على الأقل ، وهو في الوقت نفسه يعلم أن الناس في هذه القارة يتكلمون اللغات الأجنبية ،ولكن إذا لم يكن بدٌّ من استبدال الولاء لاتحاد الغرب بالولاء لإنجلترا، وجب أن يكون الناس على بينة من ثقافة غربية بوصفها وحدة قائمة بذاتها تسمو على الحدود الإقليمية أو تتخطاها لعالم أوسع ، لأننا لو صرفنا النظر عن هذا الاعتبار لما كان هناك غير وازع نفساني هو الذي يكفل تحقيق الهدف السالف الذكر وهو الخوف من عدو خارجي ، ولكن الخوف وازع سلبي لا يلبث أن يختفي في ساعة النصر ، وإذا ما قورن هذا الوازع بالحب الذي كان يشعر به الإغريقي نحو مدينته الحكومية بدا ما ينطوي عليه من وهن وظهر جلياً أن الولاء المؤسس على الخوف المجرد قل أن يؤثر على غرائز الناس وعواطفهم في حالة عدم وجود خطر محدق بهم وشيك الوقوع .

وللحكومة منذ الماضي البعيد الذي نشأت فيه وظيفتان : واحدة إيجابية وأخرى سلبية . فالوظيفة السلبية هي تحريم استعمال القوة الفردية وحماية

الحياة والملكية بالإضافة إلى سن قانون العقوبات وتنفيذه ، ولكن إلى جانب هذه كان للحكومة هدف إيجابى هو تيسير السبل نحو تحقيق تلك تلك الرغبات التى يمكن أن توصف بأنها رغبات الأغلبية العظمى ، وقد كان هذا الهدف الإيجابى للحكومة فى كل العصور متصلاً بالحرب فلو كان فى حد المستطاع قهر عدو والاستيلاء على أراضيه لكان فى ذلك منفعة مادية لكل فرد من أفراد الأمة المنتصرة تختلف باختلاف الأفراد ، ولكن الذى حدث الآن هو أن تلك الوظائف الإيجابية للحكومة تطورت. أو اتسعت إلى حد كبير ، فنجد أولاها التعليم الذى لا يستهدف الحصول على مؤهلات علمية فقط وإنما يستهدف إلى جانب هذا إشعار النفوس بالولاء تجاه سلطات معينة بالإضافة إلى تربية العقيدة أو سلسلة من العقائد فى نفوس الرعايا ، ونقصد بهذه العقائد تلك التى ترغب فيها الدولة ثم يليها فى المرتبة الثانية العقائد التى يدين بها رجال الدين فيصبح لزاماً على الأفراد الاعتقاد بها فى أوضاع خاصة .

وتأتى بعد ذلك مشروعات صناعية ضخمة ، والذى نلاحظه — حتى فى الولايات المتحدة الأمريكية وهى التى تحاول جهد الطاقة تحديد النشاط الاقتصادى للحكومة — هو أن الرقابة الحكومية على مثل هذه المشروعات فى ازدياد مستمر ، وفيما يختص بالمشروعات الاقتصادية فإن هناك فارقاً بسيطا من الوجهة النفسية بين المشروعات التى تحتضنها أو تديرها الحكومة ، وتلك التى تقوم على أكتاف الاتحادات الشعبية الكبيرة ، وفى أى الحالتين توجد حكومة بعيدة عن حكم الرعايا بطريق مباشر وتلك هى الحقيقة الواقعة

وإن لم تكن مقصودة بالذات . يستتبع هذا أن أعضاء الحكومة فقط بوصفهم أعضاء فى الدولة أو فى اتحاد صناعى كبير هم الذين فى مقدورهم أن يحتفظوا بمعنى الابتكار الشخصى . ولا جدال فى أن هناك من جانب الحكومات ميلا إلى اعتبار المساهمين فى النشاط الحكومى بمثابة آلات حكومية تتفاوت من حيث القيمة ، وبتعبير آخر يعتبر هؤلاء كوسيلة لا بد منها لهدف معين ، على أن خلق الرغبة فى التعاون السهل السلس ظاهرة تزداد وضوحاً بازدياد المؤسسات الصناعية وتضخمها ، وإذن فيها انتقاص من عدد هؤلاء الذين يمارسون حق الابتكار الفردى ، وثمة ظاهرة أخرى هى أسوأ من هذا كله نستطيع أن نتبينها تبعاً لوجهة النظر التى ندافع عنها تلك هى النظام المعمول به فى نطاق واسع فى بريطانيا حيث نجد هؤلاء الذين يمارسون حق الابتكار الأسمى يخضعون لنظام الخدمة المدنية التى تمارس حق الإيقاف فقط ، ولا يجب عليها اقتراح المشروعات ، ومعنى ذلك أنها اكتسبت تلك النفسية السلبية فأصبح من شأنها خلق العوائق بصفة دائمة ، وهذا نظام يورث اليأس فى نفس العامل النشيط ولا بد أن يتسرب الفتور والاستهتار إلى نفس كل عامل كان يحتمل أن ينتج فى بيئة موفقة ، كذلك لا يحتمل فى هذه الحالة أن تنشط الدولة تجاه القيام بوظائفها الإيجابية فى حماسة وقدرة ، ويحتمل أن تسفر دراسة اقتصاديات الحشرات عن أرباح ضخمة تتضاءل أمامها الأرباح التى يحصل عليها الآن ، ولكن هذا قد يتطلب اعتماد مرتبات جيش عرمرم من علماء الحشرات فى حين أن رأى الحكومة فى الوقت الحاضر هو أن سياسة طموحة تستهدف استخدام

الإخصائيين فى دراسة الحشرات يجب أن تطبق فى شيء من الحذر والخوف ولسنا فى حاجة إلى القول بأن هذا هو رأى طبقة من الناس اكتسبت العادة التى كثيراً ما نلاحظها فى الذين تنقصهم الفطنة تلك هى العادة التى تأمرك « ألا تفعل كذا » من دون إدراك لما تنطوى عليه كلمة « كذا » هذه من ضرر أو نفع . نريد أن نقول إن مثل هذه المساوئ من العسير تفاديها حيث تكون الرقابة الحكومية بعيدة بل يحتمل أن تكون الرقابة أبعد من هذا فى أية مؤسسة ضخمة جداً . وسأعرض فى محاضرة تالية لما يمكن عمله ابتغاء تخفيف هذه المساوئ من غير انتقاص لتلك الفوائد الكبرى التى تعتبر بلا شك نتيجة للتنظيم على نطاق واسع . قد تكون الاتجاهات الحديثة نحو المركزية بلغت من القوة حداً تتعذر معه مقاومتها اللهم إلا إذا انتهت تلك السياسة إلى كارثة ينهار معها النظام بأكمله على النحو الذى حدث فى القرن الخامس وحينئذ لا مناص من عودة الفوضى والفقر من قبل أن يتيسر للبشرية مرة أخرى أن تحصل على ذلك القسط من الحرية الشخصية التى تصبح الحياة بدونها جدباء لا طعم لها ، وإنى لآمل أن تسير المسائل فى غير هذا الاتجاه ، ولكن فى الوقت نفسه لا جدال أنها مسوقة إليه إلا إذا استطعنا إدراك الخطر واتخاذ العدة التى تكفل درأه .

وفى هذا العرض الموجز للتغييرات المتصلة بعملية التماسك الاجتماعى فى المراحل التاريخية المختلفة نستطيع أن نتبين حركات ذات اتجاهين :

أما من حيث الاتجاه الأول فهناك نوع من التطور دورى أو متعاقب يعاود الأوضاع بين مرحلة وأخرى — تطور من تنظيم مفكك بدائى يسير

صوب حكومة نظامية تبسط سلطانها على نطاق واسع وتتعهد تنظيم الجزء الأكبر من حياة الأفراد ، حتى إذا بلغ هذا التطور مرحلة معينة فى العصر الحديث الذي شاهد زيادة فى الثراء والطمأنينة مع الاحتفاظ بروح الحيوية والطموح المتوارثين من قسوة القرون الأولى ألفيت إنتاجاً ضخماً لا يلبث أن يسير بالمدينة شوطاً بعيداً ، ولكن إذا ما اتخذت المدنية الجديدة طابعاً أو وضعاً معيناً لا تغيير فيه ولا تبديل ، وأتيح للحكومة الوقت الكافى لتركيز سلطتها ونشطت العادة والتقاليد والقوانين صوب إيجاد اللوائح الدقيقة الصارمة للقضاء على هذا الطموح لم يكن بد للمجتمع الذى نحن بصدده من أن يبتدئ مرحلة الجمود ، سترى الرجال حينئذ يتشدقون بجهود أسلافهم ، ولكنهم يعجزون عن مجاراتهم . سيصبح الفن تعبيراً عن اصطلاحات خاصة وسيختنق العلم تحت أقدام السلطات .

وهذا التطور الذى ينتهى بالأوضاع إلى شيء شبيه بهيكل عظمى أو ينتهى بها إلى الجمود المطلق الذي تعوزه الحياة ، هو ما نشاهده فى الصين وفى الهند ، وأرض الجزيرة ، ومصر[1] وفى العالم الإغريقى الرومانى ، وإنما تنساق الأوضاع إلى هذه النهاية بفعل الغزو الخارجى ، وهناك أمثال قديمة تطبق على قتال الأعداء القدامى ، ولكن إذا ما ظهر عدو من طراز جديد ألفيت الجماعة القديمة ، قد فقدت القدرة على تكييف نفسها تكييفاً يمكنها من التصرف طبقاً لأمثال جديدة يمكن أن تسير وحدها بالجماعة

(١) ربما صح هذا الحكم فى الماضى ، أما الآن فقد تغيرت الأوضاع فى هذه البلاد تغيراً تاماً . «التحرير»

إلى بر السلام — ولو فرض — وهذا ما يحدث غالباً — أن الغزاة أقل مدنية من الشعب المغلوب لما توافرت لهؤلاء المهارة اللازمة لحكم إمبراطورية واسعة أو الاحتفاظ بالتجارة على نطاق واسع ، والنتيجة الحتمية لهذا الوضع هى تناقص عدد السكان ، وتناقص الوحدات الحكومية . ثم إضعاف لقوة الرقابة الحكومية ، وأخيراً يحدث بالتدريج تبعاً للأوضاع الجديدة التى تتفاوت من حيث العنصر أن تعود القوة إلى سابق عهدها ، وفى هذا بدء حلقة أخرى جديدة .

ولكن بالإضافة إلى هذه الحركة الدورية المتعاقبة ، هناك حركة أخرى تلك هى أن الدولة إذ تتركز فى قمة الدائرة لا بد أن تمتد سيطرتها إلى بقاع لم تكن لتسيطر عليها فى مرحلة سابقة ، هذا بالإضافة إلى ظاهرة أخرى هى ازدياد رقابة السلطات على الفرد زيادة لم تتح لها فى حدود جماعة ضيقة . لقد كانت الإمبراطورية الرومانية أضخم من الإمبراطوريتين البابلية والمصرية كما أن إمبراطوريات العصر الحديث أضخم من الإمبراطورية الرومانية ، ولم يحدث فى التاريخ الماضى أن كانت هناك دولة كبيرة استطاعت أن تمارس السيطرة المطلقة على رعاياها كالاتحاد السوفياتى حتى ولا دول غرب أوروبا .

وما دامت هذه الأرض محدودة فإن هذا الاتجاه لا بد أن ينتهى إلى وجود دولة عالمية واحدة إلا إذا قامت فى سبيله العوائق ، ولكن مثل هذه الدولة لن يوجد من ورائها عدو خارجى تخشاه ، فيكون هذا الخوف مدعاة للتماسك بين أعضائها ؛ وبقاء هذا الخوف من الخطر وكونه الأداة النفسية الفعالة فى أفق الجماعة يجعل هذه الأداة تصبح عديمة الجدوى على فرض

تحقيق الوضع الجديد ، وسيتبع هذا أيضاً ألا وجود لفكرة الوطنية أو محل لها فى ظل حكومة عالمية واحدة . سيصبح الوازع النفسى حينئذ هو حب النفس ، وتكون عاطفة البر العام بلا دوافع قوية كالكراهية والخوف . والآن هل يمكن لمثل هذه الدولة أن تبقى وهبها بقيت أتكون خليقة بالتقدم ؟ الحق أن هذه الأسئلة عسيرة ، وسأعرض فى المحاضرات التالية لسلسلة من الاعتبارات التى يجب أن نحسب لها حساباً بصدد الإجابة عنها .

لقد عرضت للكلام عن حركة ذات اتجاهين فى التاريخ الماضى للبشرية ، ولكنى لا أعتقد أن قوانين التطور التاريخى التى نكتشفها فى هذا الصدد تكتسب صفة التأكيد أو الحتمية التى لا محيص عنها ، والسبب فى ذلك هو أن المعرفة الجديدة قد تنحى بالحوادث منحى آخر يختلف كل الاختلاف عما كان يحتمل أن تذهب إليه فى ظروف أخرى ، مثل ذلك ما حدث نتيجة لاكتشاف أمريكا ، ومثل هذا يصدق أيضاً على الأنظمة الجديدة ، فقد تترتب عليها آثار كان من العسير أن يتنبأ بها ، وأنا بدورى لا أستطيع أن أبين كيف كان يمكن لأى رومانى فى عصر يوليوس قيصر أن يتنبأ بشىء اسمه الكنيسة الكاثوليكية ، وما كان يتسنى لأحد فى القرن التاسع عشر ، حتى ولا كارل ماركس نفسه أن يتنبأ بالاتحاد السوفييتى . ومن أجل هذه الأسباب نجد أن كل التنبؤات الخاصة بمستقبل البشرية يجب أن ينظر لها باعتبارها فروضاً جديرة بالدرس لا أكثر ولا أقل .

وفى اعتقادى – رغم أن كل تنبؤ قاطع يعتبر ضرباً من الإسراف – أن هناك من النتائج المؤكدة ما ينبغى أن نرغب عنها ونحسب لها حسابا .

أولها : أن الحرب الطويلة المدمرة فيها قضاء مبرم على الصناعة فى كل الدول المتمدينة وتلك حالة تنتهى إلى فوضى تنتشر على نطاق ضيق ، كتلك التى انتشرت فى أوروبا الغربية بعد سقوط روما . يستتبع هذا نقص ملحوظ فى عدد السكان وسيقترن به فى مرحلة زمنية على الأقل تعطيل لتلك الجهود التى لا بد منها لأساليب الحياة المتمدينة ، ولكن قد يكون من المعقول أن نأمل — على نحو ما حدث فى العصور الوسطى — فى حدوث نوع متواضع من التماسك الاجتماعى يأتى أثره بمرور الوقت ، وحينئذ قد ترجع المياه إلى مجاريها بالتدريج .

وهناك نوع آخر من الخطر قد نستطيع أن نتبينه على حقيقته . ذلك هو أن الأساليب الفنية الحديثة مكنت للحكومة من بسط سيطرتها فى صورة جدية جديدة ؛ وتلك صورة واضحة فى الدول الديكتاتورية التى استطاعت استغلال هذه السيطرة الحكومية على الوجه الأكمل . ويحتمل تحت تأثير الحرب أو الخوف من الحرب أو نتيجة للغزو من جانب الدول الديكتاتورية أن تتقلص تلك الأجزاء من العالم التى ما زالت تنعم بشىء من الحرية الفردية ، وحتى فى هذه الأصقاع قد تختزل الحرية إلى أضيق الحدود ، وليس لدينا من الأسباب ما يبرر افتراض أن مثل هذه الحالة لا بد أن تنتهى إلى عدم الاستقرار وإن يكن من المؤكد أنها ستنتهى بالأوضاع إلى الجمود وعدم التقدم ، بل إنها ستقترن بحالة انتكاس تجلب معها كل الشرور القديمة كالعبودية والتعصب وعدم التسامح الدينى والبؤس المهين للأغلبية الكبرى من بنى البشر ، ويخيل إلى أن فى هذا شراً مستطيراً

يجب أن نفطن إليه بكل ما أوتينا من قوة . وأجد لهذا السبب أن تقديس الكيان الفردى يصبح لزاماً أكثر من ذى قبل .

وهناك مغالطة منطقية أخرى يجب أن نتجنبها . إنى أعتقد فى صواب ما ذهبت إليه من أن الجزء المتوارث فى الطبيعة البشرية باق على ما هو عليه لم يتغير منذ مئات الألوف من السنين ، اللهم إلا بقدر ضئيل ، ولكن هذا الجزء المتوارث فى الإنسان إن هو إلا قدر بسيط بالقياس إلى القوى العقلية البشرية فى الوقت الحاضر . ولا أريد استناداً إلى ما ذكرته أن يستنتج أحد أن الغرائز البشرية ستمحق أو تقتل فى عالم لا يعرف الحرب . مثال ذلك أن السويد لم تعرف الحرب منذ عام ١٩١٨ أى فى فترة أربعة أجيال ، ولكن لا أعتقد أن أحداً يستطيع أن يقول إن السويديين قد محقت غرائزهم محقاً نتيجة لهذا النوع من المناعة ، ولو أن البشرية استطاعت تجنب الحرب لما تعذر عليها التماس ألوان أخرى من النشاط فيها إشباع لروح المغامرات ، وحب الأخطار ، والألوان الأولى من النشاط التى كانت تخدم أغراضاً بيولوجية لا محل لها الآن ؛ فمن الواجب الاستعاضة عنها بألوان أخرى ، ولكن ليس فى خلق الطبيعة الإنسانية ما يبرر لنا حياة الوحشية الدائمة لأن غرائزنا الجامحة بعض الشىء لها خطرها فى حالة واحدة فقط ، تلك هى حالة تجاهلها أو عدم إدراكها على حقيقتها . ذلك هو الخطأ الذى إذا ما تجنبناه لم يعد من العسير أن تلقى هذه الغرائز الإشباع فى ظل نظام اجتماعى صالح ، وهو هدف يستعان على تحقيقه بالذكاء وحسن النية .

دور الفردية

أعتزم فى هذه المحاضرة أن أعرض لأهمية الغرائز والرغبات فى تكوين بعض أعضاء الجماعة لا الجماعة بأسرها ، وسواء أكانت هذه الغرائز خيرة أم شريرة . الواقع أن مثل هذه الغرائز والرغبات تلعب دوراً ضئيلا جدا فى المجتمع البدائى فالصيد والحرب ألوان من النشاط التى قد يفوز فيها واحد على آخر . ولكن الغرض الذى يسعى إليه الجميع غرض واحد ، وطالما كان النشاط التلقائى للرجل نشاطاً مشروعاً تعترف به القبيلة وتساهم فيه ، لم يكن هناك مبرر لبنى جنسه أو قبيلته للحد من هذا الابتكار أو العبث به إلا بقدر محدود حتى إنك لتجد أن تصرفاته بالغة ما بلغت من الابتكار التلقائى لم تخرج عن الأوضاع المتفق عليها فى القبيلة ، ولكن الذى يحدث بتقدم المدنية هو الفارق الملحوظ بين تصرفات فرد وآخر ، وإذا أريد بجماعة معينة أن تتقدم ، فلا بد لها من عدد من الأفراد لا يتقيد بالأوضاع المعمول بها فى هذه الجماعة . وما التقدم فى حقيقته فنياً كان أو أخلاقياً أو عقلياً إلا ثمرة لجهود هؤلاء الأفراد الذين كانوا قوة فعالة فى الانتقال من الوحشية إلى المدنية ، ولو كتب لمجتمع أن يتقدم فلا بد له من أفراد استثنائيين يقومون بلون من النشاط لا ينبغى أن يكون عاماً رغم ما فيه من نفع . ولقد دأبت المجتمعات ذات التنظيم الضخم على إعاقة جهود مثل هؤلاء الأفراد إلى حد مسرف ، ولكنك تجد من ناحية أخرى أن المجتمع

لو أهمل الرقابة إطلاقاً لاستحال هذا الابتكار الفردى إلى كتلة من الإجرام بدلا من ابتداع منتج تتقدم به الجماعة، فالمسألة إذن لاتعدو أن تكون واحدة من تلك المشاكل التى نعرض لها والتى تستهدف الاتزان ، وتفسير ذلك أن الحرية القليلة تورث الخمول والجمود فى حين أن الحرية المسرفة تورث الفوضى .

وهناك اتجاهات شتى يختلف فيها الفرد عن أفراد عشيرته ؛ فقد يكون مجرماً أو فوضوياً لدرجة غير مألوفة ، وقد يكون موهوباً من الناحية الفنية إلى حد يتعذر معه أن يدانيه أحد ، أو قد يأتى بحكمة جديدة فى الدين والأخلاق تتنبأ الحوادث والتطورات أو قد يؤتى من القدرة العقلية الجبارة ما تتضاءل أمامها العقليات الأخرى ؛ ويبدو أن التنوع فى الوظائف كان ظاهرة موجودة منذ العصور الأولى للبشرية لأن الصور التى عثر عليها فى مغارات جبال البرانس ، والتى يرجع تاريخها إلى العصر الحجرى تدل على مرحلة ممتازة من الجدارة الفنية بحيث يصبح من العسير أن نعتقد أن كل فرد فى ذلك العصر كان يتمتع بهذه القدرة ، أو يستطيع مثل هذا الإنتاج ، بل إنه ليبدو أكثر احتمالا أن الفنيين الممتازين لزموا ديارهم وانصرفوا لإنتاج الصور فى الوقت الذى تخرج فيه بقية الجماعة للصيد فى البرية ، نريد أن نقول إن الرئيس والقسيس قد اختيرا فى العصور الأولى على أسس حقيقية أو افتراضية تمت بصلة إلى الكفاية والامتياز ؛ لقد كانت للأطباء قدرة على السحر وكانت روح القبيلة بأكملها متقمصة شخصية الرئيس بقدر يكاد يلمس ، وإنما دأبت الإنسانية منذ العصور الأولى على أن

تخضع كل لون من ألوان هذا النشاط لنظام أو وضع يكيفه ويتكيف به ، فأصبحت الرياسة وراثية ، وغدا الأطباء طبقة اجتماعية قائمة بنفسها كما أصبح حقراء الشعراء أو الذين احترفوا الشعر هم النوع الأصلي لما نسميه الآن أمراء الشعر . ولطالما شق على الجماعات أن تعترف بتلك العناصر النفسية اللازم توافرها فى الفرد الذى يزمع أن يتقدم للجماعة بلون من النشاط أو الخدمات — تلك العناصر التى يخيل إلىّ أنها الجموح فى الطبيعة الإنسانية والانفصال عن الجماعة بالإضافة إلى الخضوع لسيطرة نوع نادر من الغرائز قلما تتبين الجماهير ما فيه من نفع .

وأريد فى هذه المحاضرة أن أعرض للعلاقة بين هذا الفرد الفذ والجماعة ، لا فى عصور التاريخ فقط ولكن فى العصر الحاضر أيضاً . أريد أن أعرض لتلك الظروف التى تيسر للمجتمع الاستفادة من هذه الغرائز الاستثنائية ؛ وأخيراً سأعرض للمشكلة فى نطاق الفن ثم فى الأخلاق والدين وأخيراً فى العلم .

إن الفنان فى عصرنا هذا لا يلعب دوراً هاماً فى الحياة العامة شبيهاً بذلك الدور الذى لعبه فى الماضى ، يميل عصرنا هذا إلى احتقار أمير الشعراء أو شاعر البلاط ، والاعتقاد أن الشاعر لا بد أن يكون شخصاً قد انفرد بنوع من القول لا يأبه له إلا الجهلاء ؛ أما من الوجهة التاريخية فقد كان الأمر شيئاً غير هذا ؛ لقد كان هومر وفرجيل وشكسبير شعراء البلاط يتغنون بمجد القبيلة ونبل تقاليدها .

« أما عن شكسبير فيجب علىّ أن أعترف أن هذا يصدق عليه إلى

حد محدود فقط وهو ما يتضح فى مسرحياته التاريخية» ، وتغنى شعراء ويلز بمدح أعمال الملك آرثر فأضفوا عليها صفة الخلود كما تغنى بمجده كتّاب الإنجليز والفرنسيين ، ودأب الملك هنرى الثانى على تشجيع الشعراء لأغراض استعمارية ، أما تمجيد معبد « البارثنون » بأثينا وكذلك تمجيد كنائس العصور الوسطى ، فقد كان مرتبطاً ببعض مظاهر الحياة العامة ، والموسيقى رغم إمكان استعمالها فى الخطبة قصد بها فى أول الأمر تشجيع الجنود على خوض غمار القتال — وهو الغرض الوحيد من استعمالها فى نظر أفلاطون الذى رأى أن يحدد ذلك بقانون ، أما عن تلك الأعمال المجيدة التى خلفها الفنانون القدامى ، فلا يكاد يكون لها أثر فى عالمنا الحديث إلا المزمار يُنشَدُ أمام فرقة من الجنود تعمل فى المرتفعات ، ونحن لا زلنا على سابق تمجيدنا للفنان ، ولكننا نعزله عن بقية المجتمع ؛ نحن نفكر فى الفن على أنه شىء قائم بذاته لا عنصر جوهرى فى حياة الجماعة ؛ أما المهندس فلأن فنه يخدم أغراضاً اجتماعية خاصة فإنه يحتفظ بشىء من مركز الفنان القديم .

على أن انهيار قيمة الفن فى وقتنا هذا ليس مرده إلى أن وظيفة الفنان فى المجتمع قد فقدت تلك القيمة التى كانت لها فى الماضى فحسب ، وإنما ترجع أيضاً إلى أن لذة الاستمتاع التلقائى التى تنبعث عند سماع الموسيقى قد فقدت قيمتها أيضاً ، والمشاهد بين الجماهير التى لم تصقلها المدنية بعد بالقياس إلى غيرها هو أن الرقص الشعبى والموسيقى الشعبية لا زالت لها قيمتها وأن النفس الشاعرية لا زالت تختلج فؤاد عدد كبير من الجماهير ،

ولكن بخضوع الناس للتصنيع وما استلزمه من حشد الجهود لم يعد الرجل يطرب لما يطرب له الطفل لأن الرجل يأبى لنفسه أن تستغرقه لذة عابرة أو هو يؤثر الآجلة على العاجلة ، ولكن هذا التفكير الدائم الذى يؤثر الآجلة أشد قتلا للذوق الفنى من أية عادة فكرية أخرى تخطر على البال .
وإذا كنا نريد للفن أن يعيش فلن يكون ذلك عن طريق تأسيس المعاهد الفنية الموقرة ، ولكن بأن نستعيد قدرتنا على الاستغراق فى أفراحنا وأحزاننا ، الأمر الذى أفسدته علينا الحصافة وبعد النظر إفساداً لا هوادة فيه .

وثمة عناصر اصطلح على أنها أعظم أفراد البشرية قاطبة وهؤلاء هم الذين استحدثوا كل جديد فى الدين والأخلاق ، وهم برغم ما أضفت عليهم قرون خلت من احترام وإجلال عاشوا طوال حياتهم فى صراع مستمر مع بيئاتهم ، وتنحصر حقيقة التقدم الخلقى فى أمرين اثنين هما الثورة على التقاليد القاسية ؛ ثم ما بذل من محاولات ابتغاء توسيع نطاق الشفقة الإنسانية ؛ لقد قضى على التضحية عند الإغريق فى بداية عهدها التاريخى ؛ كذلك كانت تعاليم الرواقية تحتم ضرورة العطف — عطفاً لا يشمل الإغريق الأحرار فقط وإنما يمتد إلى البرابرة والعبيد أو فى الحقيقة عطفاً عاما يشمل البشرية قاطبة ، ثم أتت البوذية والمسيحية فبشرتا برسالة شبيهة بهذه لا تقف عند حد ؛ والدين الذى كان فى الأصل أداة يرتكز عليها التماسك بين أعضاء القبيلة الواحدة ، ومن شأنه أن يحض على القتال فى الخارج والتعاون فى الداخل ، تطور حتى غدا أصولا أو أسساً عامة للتعامل تتخطى تلك الحدود الضيقة التى رسمتها الأخلاق البدائية ؛ فلاعجب

أن انصبت اللعنات على المصلحين الدينيين فى أيامهم لأنهم حالوا بين الناس ، وبين الاستمتاع بالحرب وبالفرح الجائر الذى ينتج عن الأخذ بالثأر ، ووحشية العصور الوسطى التى كانت تعتبر فضيلة من الفضائل غدت جريمة من الجرائم ، وإذن أصبح لزاماً أن نتبين وجود عنصرين يعملان فى الكيان الإنسانى : عنصر الأخلاق ، وعنصر آخر يتحداه هو الحياة الغريزية — أو بتعبير آخر عنصر الأخلاق الذى بشر به فريق شعر بقوة العاطفة الإنسانية ثم الأخلاق — بمعناها التقليدى — التى كانت محدودة بحدود القبيلة ، وفيما عداها تقسو على القبائل الأخرى .

ولقد تأثرت الحياة إلى حد بعيد بهؤلاء المبتدعين فى عالم الدين والأخلاق تأثراً ما كانوا هم أنفسهم ليتبينوا حدوده فى غالب الأحيان ، ولكنه كان خيراً كبيراً ؛ نعم لقد شاهد القرن الحالى وفى أصقاع هامة من هذا العالم انهياراً فى المعايير الأخلاقية التى طالما آمنا بقوتها وثباتها ، ولكن لنا أن نأمل فى أن تعود هذه القيم إلى مكانتها الأولى ، ونحن مدينون لدعاة الإصلاح الخلقى الذين بذلوا الجهود الأولى فى تحويل الأخلاق إلى مبادئ عامة ، والخروج بها وبمعانيها من حدود القبيلة الضيقة — مدينون لهم باستنكار الرق والشعور بالعطف والواجب نحو أسرى الحرب والحد من سلطة الآباء والأزواج ، ثم الاعتراف — ولو فى حدود ضيقة — بأن الشعوب المغلوبة على أمرها ، يجب ألا تستغل لمصلحة السادة الغزاة ؛ يجب أن نسلم بأن الكثير من هذه المزايا الخلقية تعرض للخطر حين عادت الوحشية الأولى ناشبة أظفارها ، ولكن ليس فى اعتقادى أن هذا التقدم الخلقى الذى تنطق به هذه

المبادئ سيذهب أدراج الرياح أوأن البشرية سترتد عنه يوماً ما: على أن هؤلاء الرسل والحكماء أئمة التقدم الخلقى لم يحظوا بالتقدير فى أيامهم، ولكنهم مع ذلك مضوا قدماً فى تحقيق رسالتهم ، والذى يجرى فى الدول الديكتاتورية أمعن فى الشر مما كان يحدث فى أيام سقراط أو فى أيام الأناجيل لأن الذى يبتدع رأياً جديداً فى ظل النظام الديكتاتورى لا توافق عليه الحكومة القائمة لن يقضى عليه بالموت فحسب ، الأمر الذي لا قيمة له فى نظر الشجاع ، ولكن يحال بينه وبين نشر آرائه بحيث لا يتسرب منها شىء ؛ فإن يكن ثمة ابتداع فى ظل هذه المجتمعات فالحكومة وحدها هى التى تبتدع ، والحكومة الآن كالحكومة من قديم لا تقر من الآراء ما يتعارض مع مصلحتها المباشرة ، وما كان لأحداث هامة كالبوذية والمسيحية أن تظهر أو تنمو فى ظل النظام الديكتاتورى ، ولو أن المصلح الاجتماعى أوتى أكبر قسط ممكن من الشجاعة لما استطاع الاستحواذ على أى نفوذ ، تلك ظاهرة جديدة فى تاريخ البشرية تنبئك عن مدى ما ذهبت إليه الأساليب الحكومية الحديثة فيما فرضت من رقابة على الأفراد ، وذلك أمر خطير فيه أكبر الأدلة على مقدار ما يصيب التقدم الأدبى ، من عسف الأنظمة الديكتاتورية .

والفرد الممتاز فى عصرنا هذا قلما يأمل فى أن يصيب شيئاً يذكر من النجاح أو النفوذ فى المجتمع لو أنه وقف جهوده للفن أو للإصلاح الخلقى أو الاجتماعى أسوة بما حدث لغيره فى عصور خلت ، ولكن هناك مع ذلك أربعة طرق يستطيع مثل هذا المصلح أن يلتمس العظمة عن

طريقها فى الوقت الحاضر ؛ أولها أن يصبح زعيما سياسياً كلينين ، أو أن يكون من أقطاب الصناعات الكبرى كروكفلر ، أو قد يستحدث تغييراً فى معالم الحياة وأوضاعها بفضل اكتشافات علمية جبارة كالطبيعيين علماء الذرة ، وأخيراً لو أنه تنقصه هذه الكفايات اللازمة لكل سبيل من هذه السبل ، أو لم تتوفر لديه الفرصة فإن نشاطه أو تلك الطاقة الكامنة فيه لو سدت دونها السبل قد تدفعه إلى الإجرام ، والمجرمون بالمعنى القانونى قلما يؤثرون تأثيراً جديا فى مجرى التاريخ ، وكذلك نجد الرجل الطموح الذى لا تقف أطماعه عند حد يؤثر التماس طريق آخر إلى العظمة لو أنه وجد السبيل إليه .

وما ظهور علماء المادة (Scientists) وبلوغهم مبلغ العظمة فى الدولة إلا ظاهرة حديثة . لقد كان مثلهم كمثل المبتدعين الآخرين فى صراع دائم يستهدف الاعتراف بجهودهم وإنتاجهم : لقد نفى منهم عدد كبير وأحرق عدد آخر وقضى على آخرين بالمعيشة فى عزلة عن المجتمع فى حين اكتفى بحرق كتب البعض الآخر ولكن ثبت بالتدريج أن هؤلاء قوة يمكن للدولة استغلالها ، مثل ذلك أن الثوار الفرنسيين بعد ما أعدموا لافوازييه (Lavoisier) خطأ أو طيشاً منهم استخدموا زملاءه الذين لم يعدموا فى صنع المفرقعات . وفى الحرب الحديثة ينظر إلى العلماء فى كل الحكومات المتمدينة على أنهم أكثر الرعايا نفعاً للدولة ولكنه تقدير يخضع لشرط واحد هو أن يعمد هؤلاء العلماء إلى الألفة وأن يضعوا خدماتهم تحت تصرف حكومة واحدة لا تحت تصرف الإنسانية بأجمعها .

وكل ما يتميز به عصرنا هذا عن عصور خلت خيراً كان أو شراً مرده للعلم : فنحن فى حياتنا اليومية نستمتع بالضوء الكهربائى والراديو والسينما ، وفى الصناعة نستخدم الآلات والقوة ونحن مدينون لهذا بالعلم ، ثم زادت قدرة العمل على الإنتاج أو بتعبير آخر زادت الطاقة الإنتاجية فنتج عن هذه أن توافرت لدينا طاقة كبرى تفوق الأولى استطعنا استغلالها فى الحرب والاستعداد للحرب بشكل لم يتيسر لنا فى الماضى ، وكذلك نستطيع الاحتفاظ بالأطفال فى المدارس فترة طويلة بشكل لم يتيسر فى الماضى . وبفضل العلم نستطيع نشر الأخبار الصحيحة والكاذبة عن طريق الصحافة والراديو فنسمع صوتنا لكل إنسان أينما كان ، وكذلك نستطيع بفضل العلم أن نضع العقبة الكؤود فى وجه أى إنسان يحاول الهرب من وجه الحكومة التى تمقته عقبات ما كانت فى متناولنا من قبل . نريد أن نقول إن العلم هو صاحب الفضل فى تلك الصورة التى نشاهدها فى حياتنا اليومية وفى تنظيمنا الاجتماعى ، وهذا التطور الذى انتهى بنا إلى هذه المرحلة هو الذى تبقى عليه الدولة أو تدعمه وإن يكن فى نشأته الأولى ناصبها العداء أو تحداها ؛ وحيث رجعت الدولة القهقرى أو عادت لأوضاعها القديمة كما حدث فى روسيا كان هذا إيذاناً بعودة المقاومة القديمة وبعثها من مرقدها لو لم تكن الدولة قد بلغت من القوة والجبروت حداً لم يبلغه طغاة القرون الأولى .

ولم يكن من الغريب أن يلقى العلم مقاومة فى الماضى لأن هؤلاء العلماء أثبتوا من الأشياء ما كان على النقيض من معتقدات الكثيرين كما قلبوا

الأفكار التى كانت سائدة فى عقول الناس رأساً على عقب ولم تكن الشعوب لترمقهم بعين الاحترام . وقديما قال أناكسجوراس إن الشمس حجر أحمر شديد الحرارة وإن القمر صنع من مادة الأرض فحكم عليه من أجل هذه الزندقة بالنفى من أثينا، ولم لا يكون ذلك ، وقد كان معروفاً أن الشمس والقمر من الآلهة ؟ الواقع أن سيطرة العلم على القوى الطبيعية هى التى أدت شيئاً فشيئاً إلى التسامح مع العلماء، وحتى هذا التسامح كان عملية بطيئة تدريجية لأن هذه السيطرة على القوى الطبيعية فسرت فى أول الأمر على أنها من فعل السحر .

وإذن لن يبعث على الدهشة فى وقتنا هذا أن تظهر حركة عنيفة تستهدف مقاومة العلم نتيجة لتلك المخاطر التى تهدد كيان الإنسانية باستعمال القنابل الذرية واحتمال إشعال حرب بكتريولوجية ، ولكن مهما يكن شعور الناس بهذه المخاوف فلا حجة لهم على رجال العلم طالما كانت الحرب أمراً محتملا ، إذ لو كان أحد الطرفين المتحاربين مسلحاً بالعلم والعلماء لكان لزاماً أن يخسر الطرف الآخر الحرب .

وإذا كان هذا العلم « المادى » ينظر إليه باعتباره نوعا من أنواع المعرفة فيجب أن نعترف بما له من قيمة . ولكن إذا انصرفت الكلمة إلى الأساليب الفنية فإن الحكم عليها بالنفع أو الضرر يتوقف على مدى استغلالنا لهذه الأساليب . على أنها فى نفسها إنتاج محايد لا ينفع ولا يضر ، وإذا كنا بصدد التقدير النهائى لقيمة هذه الأساليب أو تلك ، فإن العلم لا دخل له فى القيم فلنبحث عنها فى نطاق آخر . وبالرغم من أن الحياة

الحديثة تأثرت إلى حد بعيد جداً بالعلماء إلا أنهم لم يبلغوا من القوة مبلغ رجال السياسة فى بعض النواحى ، لأن للسياسيين الآن من النفوذ ما لم يكن لهم فى أى عصر من عصور التاريخ الغابرة . وصلة هؤلاء بالعلم والعلماء شبيهة بتلك الصلة التى كانت بين الساحر والجن فى كتاب ألف ليلة وليلة ، فكان هذا يأتى بالمعجزات التى لا يستطيع أن يأتى بها الساحر منفرداً ، ولكنه يأتى بها تلبية لأمر سيده لا استجابة لغريزة فى نفسه . ومثل هذا يصدق على علماء الذرة فى وقتنا هذا لأن بعض الحكومات تلقى القبض عليهم فى ديارهم أو فى عرض البحار ، ومن ثم ينصرفون إلى العمل المتواصل تبعاً لما كتبَ عليهم فى هذا الأسر فهم والحالة هذه عبيد لأحد الطرفين المتحاربين . أما السياسى الذى قدر له أن ينجح فلن يخضع لهذا الإجبار أو الضغط . خذ مثلا على هذا لينين الذى يعتبر تاريخه أغرب ما شاهدته العصور الحديثة فبعد أن حوكم وأعدم أخوه فى عهد حكومة القيصرية عاش عيشة فقيرة بضع سنين فى المنفى ، ولكن لم يلبث فى ظرف شهور قليلة أن حكم دولة من أعظم الدول ، ولكنه لم يكن حكماً شبيهاً بحكم أجزرسيس وقيصر — حكماً يهدف إلى الاستمتاع بالترف والتملق الذى لولا وجوده لاستمتع بهما غيره ، وإنما كان هدفه أن يخلق من دولة صورة أخرى على نسق مثالى يجول بخاطره — لقد أراد استحداث تغيير فى حياة كل عامل وكل فلاح وكل فرد من أفراد الطبقة الوسطى . كان يستهدف إنشاء تنظيم جديد يختلف عن الأنظمة السابقة كلها وليصبح هذا التنظيم فى العالم كله عنواناً على وضع جديد يعجب به بعضهم ويستاء منه بعضهم الآخر ،

ولكن لن يتجاهله أحد . ولم يحدث لمجنون بالعظمة أن تشبث بهذا الحلم المزعج . وقديماً قال نابليون إنك تستطيع عمل كل شيء بالحراب إلا أن تجلس عليها ، ولكن لينين لم يعبأ بهذا الاستثناء أو يقره .

والعظماء البارزون فى التاريخ منهم من خدم الإنسانية ومنهم من كان حرباً عليها . من هؤلاء أئمة الإصلاح الخلقى والدينى الذين حاولوا جهد المستطاع أن يخففوا من قسوة الإنسان على أخيه الإنسان ويفسروا العطف الإنسانى تفسيراً عاما شاملا يتسع للبشرية كلها . وفريق آخر هو رجال العلم الذين تقدموا للبشرية بالمعرفة والفهم اللازمين لتناول عناصر الكون المادى وتلك فى الحقيقة منة كبرى مهما يكن من أمر سوء استعمالها هناك بالإضافة إلى هذين الفريقين كبار الشعراء والموسيقيين المبتكرين وأقطاب النقش والتصوير . وقد استطاع هؤلاء أن يقدموا للبشرية من آيات الجمال وألوان الفن ما هو كفيل بأن يزين للإنسان مصير البشرية إن استشعرت القلوب اليأس أو سوء المصير : وهناك فريق آخر من العظماء لا يقل عن هؤلاء من حيث المقدرة أو من حيث الأثر ، وإنما كان على البشرية شراً مستطيراً . وأنا لا أستطيع أن أتبين أى خير جنت البشرية من وراء جنكيزخان أو من حياة رجل كروبسبير .

وفى اعتقادى كذلك أن ليس هناك ما يستوجب الاعتراف بفضل لينين . ولكن هؤلاء الأقطاب الخير منهم والشرير لهم امتيازهم الذى لا يحسن بهذا العالم أن يهمله أو يتناساه بحال — وأقصد بهذا الامتياز ما أوتيه هؤلاء الأفراد من طاقة كامنة وقدرة على الابتكار الفردى ، ثم استقلال فى الرأى ،

وأفق واسع الإحاطة بالكثير . وتلك ميزات تخلق من صاحبها القدرة الكبرى على الخير أو الشر ، وإذا قصد بالبشرية أو أريد لها ألا تركن إلى الخمول والدعة ، فمثل هذه الكفايات الاستثنائية يجب أن يتاح لها المجال وإن كنا نرغب فى تحديد هذا المجال بخير البشرية ، وقد يتضاءل الفرق بين طبع المجرم وطبع الرجل السياسى إلى حد لا يكاد يلمس ، فلو أن ساحراً استطاع أن يستبدل الضابط كيد بالإسكندر الأكبر يوم ميلادهما لأمكن لأحدهما أن يقوم بنفس الدور الذى قام به الآخر فعلا ، ومثل هذا يصدق على بعض رجال الفن ، لأن مذكرات بنفينيتو سبليني لا تعطينا صورة واضحة عن رجل يحترم القانون على النحوالذى يجب على كل رجل سليم العقلية أن يفعله . ولن يستطيع فرد فى هذا العالم الحديث أو حتى فى المستقبل القريب على نحو ما نتصور أن ينتج إنتاجاً هاما إذا لم يكن على رأس منظمة كبيرة ، فلو أنه استطاع أن يتبوأ حكم دولة كلينين ، أو يكون من أقطاب الاحتكار الصناعى كروكفلر ، أو أميناً على اعتمادات مالية لكان له أثر كبير فى هذا العالم . ولو أنه من رجال العلم لاستطاع إقناع أية حكومة بفائدة عمله للحرب . أما الفرد الذى يعمل بلا استناد إلى منظمة كنبى يهودى أو شاعر أو فيلسوف منفرد كسبينوزا فلن يكون له أمل فى أن يحرز من الأهمية والتأثير ما أحرزه أقرانه فى سابق العهود . وهذا التغيير يصدق على العالم كما يصدق على غيره . ولنعلم أن علماء الماضى أنتجوا ما أنتجوه كأفراد ، ولكن العالم فى وقتنا هذا يحتاج إلى استعداد ضخم ونفقات ضخمة بالإضافة إلى معمل ومساعدين ، وهو

يستطيع أن يحصل على كل هذا عن طريق الحكومة أو عن طريق الأغنياء كما هى الحال فى أمريكا ، وإذن لم يعد فى استطاعته أن يعمل على انفراد ، وإنما هو جزء من منظمة واسعة المدى ، وهو تغيير ينطوى فى الواقع على شيء كثير من سوء الحظ ، لأن الإنتاج الذى يستطيع الفرد أن يؤديه وهو فى عزلة عن الجماعة ، هو أجدى من ذلك الإنتاج الذى يقوم بعمله فى كنف السلطات القائمة ، والفرد الذى يريد أن يؤثر فى الشئون الإنسانية أو فى الحوادث لا بد أن يصطدم بصعوبة تحول بينه وبين النجاح ، اللهم إلا إذا كان عبداً أو طاغية . وهو كرجل سياسى يستطيع أن يجعل من نفسه حاكماً على دولة أو كعالم يستطيع أن يبيع إنتاجه لحكومة من الحكومات ولكنه فى هذه الحالة يخدم أغراضها لا أغراضه الخاصة .

ولا يصدق هذا على العظماء أو على المقدرة النادرة فحسب ، ولكنه يصدق على الكفايات والمواهب فى نطاق واسع ففى عصر الشعراء العظام كان يوجد إلى جانبهم عدد ضخم من صغار الشعراء . وفى عصر النقاشين العظام كان يوجد إلى جانبهم كثير من صغار النقاشين . ولقد نشأ الموسيقيون الألمان العظام فى وسط يقدر الموسيقى ويتيح الفرصة لعدد غير قليل من الكفايات الصغيرة . كان الفن والموسيقى والشعر فى هذه الأيام جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية للرجل العادى كالألعاب الرياضية فى الوقت الحاضر ، وما الرسل العظام إلا نفر قفز بنفسه إلى الأمام من بين رسل أقل منهم شأناً ، وقصور عصرنا هذا عن إدراك هذه الغايات مرده إلى ما استحدث فى المجتمع من تركيز وتنظيم إلى حد لم يبق للفرد على شيء من الابتكار

الفردى ، اللهم إلا الحد الأدنى وحيث انتعش الفن فى الماضى كان انتعاشه بصفة عامة فى المجتمعات الصغيرة المتنافسة فيما بينها كالمدن الحكومية فى اليونان والمدن المستقلة إبان النهضة الإيطالية وفى بلاط صغار الحكام فى ألمانيا فى القرن الثامن عشر ، فقد كان لكل حاكم من هؤلاء موسيقاره الخاص . وكان من بين هؤلاء فى إحدى المرات جون سيباستيان باسن ، وكان خليقاً به أن يتقن إلى هذا الحد حتى لو لم يكن مرتبطاً بهذه الصلة ، وهناك شيء يتعلق بالمنافسة لا بد أن نشير إليه فى هذا الصدد . لقد لعبت هذه المنافسة دورها حتى فى بناء الكنائس ، لأن كل قسيس أراد أن تكون كنيسته خيراً من كنيسة زميله ، وكم كان يحسن بالمدن أن تتيه الواحدة منها عجباً بما أحرزت من آيات الفن لأن فى هذا إذكاء للمنافسة بينها ، وكم كان يجدر بالواحدة منها أن تكون لها مدرستها الموسيقية الخاصة بها وطابعها الفنى الخاص وهى بما أحرزت من تقدم وابتداع فى هذا المضمار تنظر لإنتاج المدن الأخرى نظرات مليئة بالاحتقار . ولكن ألواناً كهذه من الوطنية ذات الطابع المحلى لا يمكن أن تنمو فى عالم الإمبراطوريات وحرية الأنتقال من بلد إلى آخر . إن رجلا من أهالى مانشستر لا يمكن أن ينظر إلى رجل من أهالى شفيلد تلك النظرة التى كان ينظرها الأثينى لآخر من كورنثة ، أو الكورنثى لرجل من فينسيا . ولكنى أجد رغم هذه الصعاب أن هذه المشكلة التى تتعلق بالحياة المحلية وما ينبغى نحوها من اهتمام ، يجب أن تتناول بالبحث إذا أريد بالحياة الإنسانية ألا تكون ثوباً قذراً مرهقا .

والإنسان البدائى رغم عضويته فى جماعة احتفظ لنفسه بقسط من الابتكار الفردى لم تنل منه هذه الحياة الجماعية . لقد كان هدفه الصيد والحرب ، وهو نفس هدف جيرانه ، ولو أنه استشعر الرغبة فى أن يكون طبيباً فما عليه إلا أن يلحق نفسه بطبيب مارس المهنة فنبغ فيها فعلا ، وسيأتى الوقت الذى يتقن فيه عمله فيصبح ساحراً جباراً . ولو أنه أوتى موهبة استثنائية لاستحدث تغييراً قيما فى الأسلحة أو ضرباً جديداً من المهارة فى الصيد ، ومثل هذه الأفعال ليس فيها تحد للروح الجماعية وإنما تلقى ترحيباً منها . أما الرجل فى العصر الحديث فيحيا حياة مختلفة عن هذه ، فلو أنه غنى فى الشارع مثلا لقيل إنه سكران ، ولو أنه رقص لاتهمه البوليس بتعطيل المرور . أضف إلى ذلك أن حياته اليومية فى العمل مرهقة مذلة إلى حد كبير ما لم يكن الحظ قد حالفه ، وتعليل ذلك أنه يعمل لإنتاج شىء ليس له قيمة فنية كأن يكون قطعة من الجمال الفنى الرائع مثلا كدرع أخيل (Achille) وإنما يقاس إنتاجه بمقياس المنفعة المادية فقط . وإذا ما انتهى من عمله اليومى لم يكن كراعى ملتن يستطيع أن يحكى قصته تحت وارف ظلال شجرة فى الوادى ، إذ لا وجود لهذا الوادى على مقربة منه وإن وجد كان مليئاً بالصفائح .

الحقيقة التى لا شك فيها أن الفرد فى ظل هذا التنظيم الاجتماعى الدقيق يقض الخوف مضجعه بما سيأتى به الغد ، ولعمرى إن المسيحيين لم يهملوا فى تعاليم دينهم بقدر ما أهملوا الوصية القائلة : « لا تفكر فى غدك » ، ولو أن الفرد كان بعيد النظر لكان التفكير فى الغد باعثاً على

الادخار ، فإذا لم يكن كذلك كان الغد حلماً مزعجاً ونذيراً بالعجز عن سداد الديون . معنى ذلك أن كل شيء يخضع لتنظيم دقيق فلا محل للتلقائية في التصرف ، ولقد استهدف التنظيم النازى « خلق القوة عن طريق السرور » ولكن السرور الذى تنظمه الحكومة قلما يكون سروراً بالمعنى المقصود ، وسيود" الذين كان يحدوهم الطموح فى تحقيق أهداف قيمة لو أن حياتهم نحت منحى آخر ، فالمركزية ستنتهى بهم إلى أمرين اثنين : أولهما : اشتداد أوار التنافس بين عدد ضخم من المتنافسين ، وثانيهما : الخضوع لمعايير دقيقة مبالغ فيها تنتظم الذوق أو تفرضه فرضاً .

فلو بدا لك أن تكون مصوراً فإنك لن تقنع بمنافسة المصورين فى بلدتك ، ولكنك ستذهب إلى مدرسة تتقن فيها هذه المهنة فى العاصمة ، وحينئذ ينتهى بك الأمر إلى الاعتقاد بأنك ذو كفاية متواضعة متوسطة ، وقد يبلغ بك هذا مبلغ الاستيئاس فتفكر فى التخلص من فرش النقش ثم تنصرف إلى كسب المال أو الإدمان على الخمر ، والسبب فى ذلك أن الإنتاج يتطلب قدراً كبيراً من الثقة بالنفس ؛ أما فى عصر النهضة الإيطالية فقد تمنى نفسك بأن تصبح أحسن مصور فى سينيا (Siena) وكان مثل هذا المركز مرموقاً بعين الاحترام باعثاً على القناعة ، ولكنك فى مجتمعنا الحديث لن تقنع بمحيط متواضع ، كذلك البلد الصغير الذى تعمل فيه بين منافسيك من جيرانك ، وتفسير ذلك أننا نعلم كثيراً ، ولكننا إلى جانب هذه المعرفة نفقد الإحساس بالحياة أو بتعبير آخر نفقد الإحساس بتلك العواطف الفغالة المبتكرة التى هى معين الحياة الطيبة فنقف موقفاً سلبياً

من المسائل الهامة ثم ننشط تجاه المسائل التافهة ، نريد أن نقول إن الحياة لو قصد بها أن تتلخص من هذه السآمة والكآبة التى لا تنقشع إلا فى الكوارث لوجب أن تتخذ الوسائل الكفيلة بالإبقاء على الابتكار الفردى لا فى التافه من الأمور فحسب ، ولكن فيما عظم منها ، وإنى لن أذهب إلى حد القول بضرورة القضاء على عناصر التنظيم الحديث باعتباره الأساس الذى تقوم عليه حياة أغلبية السكان ولكن أقول إن التنظيم يجب أن يكون من المرونة إلى حد أبعد من هذا بكثير ، يجب أن يبقى على أعظم قسط من الاستقلال المحلى ، أو يجب أن يرحم الروح الإنسانية التى لم يعد يمت إليها بصلة بعد ما تطور إلى هذا الوضع السريع الضخم ، وما يستتبعه من مركزية صارمة أسبغت على البشرية بلادة فى التفكير والشعور فعجزت عن مجاراته والانسجام معه .

الصراع بين الأساليب الفنية

والطبيعـــة البشرية

يختلف الإنسان عن سائر الحيوانات الأخرى فى نواح شتى إحداها أنه يقبل القيام بألوان من النشاط لا تبعث السرور فى نفسه ، والسبب فى ذلك هو أن هذا النشاط وسيلة لغاية يستهدفها هذا الإنسان . إن الحيوانات تعمل من الأشياء ما يعده علماء الإحياء نشاطاً نحو هدف معين ؛ فتجد أن الطير مثلا يبنى عشه ، وأن كلب البحر يبنى الخزانات أو الحواجز ، ولكن الحيوان يقوم بعمل هذه الأشياء تلبية لداعى الغريزة ، ولأنه يشعر تجاه إنجازها بدافع غريزى لا لأنه يفطن إلى الفائدة التى تنجم عنها . إن الحيوان لم يُرْزَق المقدرة على ضبط النفس أو الحكمة أو بعد النظر أو كبح جماح الغرائز بقوة الإرادة ، ولكن الإنسان هو الذى يمارس هذا كله ، وإذا ما غالى فى القيام بهذه الأشياء إلى حد أكثر من احتمال الطبيعة الإنسانية كان جزاؤه العقوبة النفسية ، ولا جدال فى أن شطراً من هذه العقوبة لا مفر منه فى الحياة المتمدينة ، ولكن الكثير منها لا ضرورة له ويمكن التخلص منها فى ظل تنظيم اجتماعى يختلف عما نحن فيه ، ولم يكن الإنسان الأول ليشهد هذا الصراع بين الوسيلة والغريزة اللهم إلا قليلا منه ، لأن الصيد والقتال والاحتفاظ بالنسل كل هذا كان لا بد

منه للبقاء وللتقدم التطورى ، ولكنه لم يساهم فى هذا النشاط من أجل هذا السبب ، وإنما ساهم فيه لما يبعثه فى نفسه من سرور ؛ على أن الصيد استحال بمضى الوقت إلى ضرب من ضروب التسلية يستمتع به الكسالى من الأغنياء ؛ لقد فقد قيمته البيولوجية ، ولكنه احتفظ بما فيه من بواعث الاستمتاع ؛ أما القتال فى شكله البدائى الذى تثيره الغريزة فلم يعد مباحاً إلا لطلبة المدارس ، ولكن الميل إليه باق على ما هو عليه ، وإذا لم يستبدل به لون من النشاط أحسن من تلك الصورة البدائية الوحشية ، فلا بد أن يتخذ لنفسه مظهراً جدياً هاماً فى الحرب .

ومع ذلك فلم يكن الإنسان الأول ليتجرد من القيام بألوان من النشاط كان يشعر بفائدتها أكثر من شعوره بما فيها من لذة الاستمتاع الحقيقى ، والذى حدث فى عهد قديم من عهود التطور البشرى هو أن ابتدأ الإنسان فى عمل آلات حجرية ، وبذلك افتتح سلسلة طويلة من التطور انتهت بالبشرية إلى هذا النظام الاقتصادى الشاسع ، ولكن يحتمل أن يكون الاستمتاع بالإنتاج الفنى ، وما يستتبع هذا من طموح مترقب يستهدف ازدياد القوة البشرية قد امتزج بعناء العمل فى العصر الحجرى الأول ، وإذا لم تكن الشقة بعيدة بين الوسائل والغايات كانت الوسائل نفسها باعثة على السرور بقدر السرور المقترن بتحقيق الأهداف فالشاب الذى يتسلق الجبل مستعيناً بعجلة يتجشم المشقة ابتغاء نعمة الاستمتاع ببضع دقائق حين يعود للنزول ولم يكن هناك من يحثه على النشاط ، وهو بالرغم مما يقاسيه من تنهد وضيق صدر يشعر بالسعادة ، ولكن لو أنك عوضاً عن

المكافأة السريعة وعدته بمعاش التقاعد عند السبعين لتراخى وفتر فيما اعتزم القيام به من نشاط .

وثمة جهود أخرى أوسع مدى وأبعد منالا من جهد ذلك الشاب الذى يصطحب عجلة يتسلق بها أعالى الجبل ، جهود توحى بها غريزة الابتكار ، ولكنها رغم ذلك تحتفظ بطابعها التلقائى ، منها أن الرجل قد يقضى السنين الطويلة يتعرض فيها للمشاق والأخطار وذل الفاقة ، ثم هو يستعذب هذه كلها فى سبيل الوصول إلى قمة إفرست أو القطب الجنوبى أو استحداث كشف علمى جديد ، وهو فى طوال هذه المرحلة يشعر بسلام بينه وبين غرائزه ؛ مثله فى ذلك مثل الشاب والعجلة الذى فصلناه آنفاً ، ولكن شترط لهذا اللون من النشاط أن يكون شديد التعلق بهدفه ، حريصاً كل الحرص عليه ، فخوراً بما يجتاز من عقبات فى سبيله ، وقديماً قال الهندى الأحمر فى سياق خبرته عن أهوال الحرب : « إنها السبيل إلى المجد » .

ولقد كان من أمر ظهور الرق أن بدا الانفصال واضحاً بين ظاهرتين : أولاهما هدف العمل نفسه ، أما الثانية فهى هدف العامل . لقد شيدت الأهرامات تمجيداً للملوك الفراعنة ، ولكن العبيد الذين شيدوها لا نصيب لهم من هذا المجد وإنما سيقوا إلى العمل خوفاً من السياط ، وفى الوقت الذى كانت فيه الزراعة تعتمد على العبيد والموالى لم يجد هؤلاء نوعاً من القناعة أو شعوراً بالغبطة فى أداء العمل ، وما كانت القناعة التى أورثوها إلاشعوراً منهم بأنهم أحياء يرزقون وأنهم من حسن الحظ لا يضربون أو يرهقون .

وحدث فى العصر الحديث قبل الثورة الصناعية أن كان إضعاف

الرق بالإضافة إلى التقدم المهنى باعثاً على ازدياد العمال وكانوا هم سادة أنفسهم فكانوا يفخرون بإنتاجهم ، وهذا هو الوضع المسئول عن نشأة لون من الديمقراطية دافع عنه جيفرسون والثورة الفرنسية — ديمقراطية تفترض قيام عدد ضخم من المنتجين يتفاوتون من حيث الاستقلال بدلا من هذا التنظيم الاقتصادى الضخم الذى خلقته الأساليب الفنية الحديثة .

ومثال ذلك مصنع كبير ، وليكن مصنعاً للسيارات . الواقع أن هدف مثل هذه المؤسسة هو عمل السيارات ولكن هدف العمال هو الحصول على الأجور ، وإذن نجد من الوجهة الذاتية البحتة أنه لا يوجد هدف مشترك، وإنما تقوم وحدة الهدف بين أصحاب المصانع ومديريها ، ولكن ليس لها وجود فى أغلبية هؤلاء الذين يقومون بالعمل ؛ قد يكون بعضهم فخوراً بما تمتاز به السيارات التى ينتجها هذا المصنع ، ولكن الأغلبية الساحقة — عن طريق اتحادات العمال — لا تفكر إلا فى الأجر وساعات العمل .

والواقع أن هذا شر يقترن بالتصنيع (الميكانيكى) فى نطاق واسع أو أنه لابد أن يقترن به إلى حد كبير ، وتفسير ذلك فى الشطر الأول من هذه العبارة أن الفرد لا يقوم بعمل السيارة بأكملها ، ولكنه يتولى عمل قطعة صغيرة من جزء صغير من هذه السيارة ، فالعمل الكبير والحالة هذه لا يتطلب من المهارة قدراً يذكر ويصبح على جانب كبير من المرارة يورث الملل . أما فيما يختص بالشطر الثانى من العبارة المذكورة آنفاً « التصنيع على نطاق واسع » فإن الجماعة التى تتعاون على صنع

السيارة لا تقوم على أساس وحدة بينها أو اتفاق من حيث المصلحة مثل ذلك الاتفاق القائم بين هيئة الإدارة والموظفين . هناك وحدة فى المصالح بين العمال ، وقد تكون هناك وحدة بين أعضاء الإدارة ، ولكن وحدة المصالح القائمة بين العمال لا علاقة لها بما ينتجه المصنع وإنما ينحصر اهتمامها فى العمل على زيادة الأجور وإنقاص ساعات العمل . قد تشعر هيئة الإدارة فى المصنع بالفخر إزاء ما تنتجه ، ولكن إذا ما اصطبغت الصناعة بالطابع التجارى البحت انصرف الاهتمام إلى الربح فقط الذي قد يحصل عليه عن طريق الإعلان ، وهو أمر يسير ؛ إلا عن طريق ما يستحدث من دقة وإتقان فى السلع المنتجة .

وثمة اعتبارات نتج عنها فقد الإتقان الفنى شيئاً مما يقترن به من فخر واعتزاز ، أولها اختراع النقد ، وثانيهما الإنتاج الضخم على نطاق واسع ، وتفصيل ذلك أن النقد جعل قيمة السلعة مقيسة بالثمن الذي تشترى به — ذلك الثمن الذى لا يعد أمراً جوهرياً بل مقياساً مجرداً تخضع له قيمة الكثير من السلع أيضاً ، أما السلع التى تنتج لا بقصد التداول (أو البيع والشراء) فيمكن أن تكون قيمتها وقفاً عليها ورهناً بقدر ما أودع فيها من فن وإتقان لا علاقة له بقيمتها الشرائية مثل ذلك حدائق الأكواخ فى القرى التى غالباً ما تكون على شىء من الجمال . وقد تكون استنفدت من الجلد شيئاً كثيراً ، ولكن لم يقصد بها أن تسعر كسلعة من السلع ، وكذلك البزة التى يرتديها الفلاحون ، والتى قلما توجد الآن إلا متاعاً للسياح كانت تصنع فى منازل من يرتدونها ولم تقدر بثمن ، ومثل ذلك يصدق على

معابد أكروبوليس وكنائس العصور الوسطى التى لم تشيد بدافع مالى مطلقاً أو لتكون عرضة للتبادل التجارى . الواقع أن الذى حدث تدريجاً هو إحلال الاقتصاد المالى محل الاقتصاد الذى كان يقوم على أساس إنتاج الشىء المستهلك فحسب ، وكان من نتيجة هذا التغيير أن نظر إلى السلع بمقياس المنفعة المادية لا بمقياس ما فيها من استمتاع .

وجاء الإنتاج الضخم على نطاق واسع فسار فى هذا الاتجاه شوطاً بعيداً . هبك صانع أزرار فستجد أنك مهما أتقنت صنعها لا تحتاج إلا إلى عدد محدود منها لاستعمالك الخاص أما الباقى منها فإنك تريد استبداله مقابل الغذاء والمأوى والسيارة ونفقات تعليم أبنائك وغير ذلك ، وهذه الأشياء الأخرى المختلفة لا صلة لها بالأزرار إلا خضوعها جميعاً لمقياس واحد هو القيمة النقدية ، ومع ذلك ليست القيمة النقدية للأزرار هى التى تهمك ، وإنما المهم هو الربح أى زيادة ثمن البيع على تكاليف الإنتاج التى قد تزيد عن طريق إنقاص قيمتها الجوهرية الممتازة . والحق أن النقص من وجهة الإنتاج الفنى هذه وما يقترن به من جمال غالباً ما يحدث نتيجة لاستبدال الإنتاج المحلى الخاضع للأساليب البدائية الأولى بالإنتاج الضخم على نطاق واسع .

وهناك نتيجتان للتنظيم الحديث بالإضافة إلى النتائج السالفة الذكر من شأنهما إضعاف إحساس المنتج بقيمة ما ينتجه : أولاهما بعد الشقة بين العمل وبين ما ينجم عنه من ربح ، وثانيهما انفصام العروة بين العامل وإدارة المصنع .

أما عن العامل الأول فهبك فى الوقت الحاضر تعمل فى إنتاج جزء صغير من أجزاء سلعة تعد للتصدير ، ولتكن هذه السلعة سيارة على نحو ما أسلفنا . سيقال لك فى كثير من التأكيد إن وازع التصدير ضرورى للحصول على القوت وستجد أن الطعام الزائد على الحاجة الذى يأتى نتيجة لجهودك لن يصيبك منه شىء ، ولكنه سيوزع على الأربعين أو الخمسين مليوناً الذين يسكنون بريطانيا ، ولو حدثتك نفسك بالتغيب عن العمل ذات يوم، فليس هناك من ضرر تستطيع أن تتبينه يصيب الاقتصاد القومى نتيجة لهذا الغياب ، ولو أنك أردت أن تتبين مدى هذا الضرر لكان لزاماً عليك أن تبذل شيئاً من التفكير أو الجهد العقلى ، ولا بد كذلك من استحداث وازع أخلاقى فى نفسك يدفعك إلى إنجاز قدر يومى من العمل أكثر مما يطلب منك حتى تستطيع أن تحتفظ بوظيفتك ، ولكنك ستجد أن هذه الحالة كلها تختلف كل الاختلاف عن حالة أخرى تكون الحاجة فيها ملحة بشكل قوى ظاهر . ولتكن مثلا أزمة تهدد السفينة بالغرق السريع ، فإذا ما حدث هذا الخطر أطاع البحارة الأوامر بلا مناقشة فيما بينهم لأنهم يستهدفون النجاة السريعة التى لا تحتمل الإبطاء ، وليست السبل الكفيلة بتحقيق هذه السلامة من العسير فهمها ، ولكن لو أن الربان كان مضطراً لتفصيل وجهة نظره كما تضطر الحكومة إلى تفصيل أصول النقد إثباتاً لمعقولية أوامرها لغرقت السفينة ولما تنته محاضرته .

أما عن انفصام العروة بين إدارة المصنع وبين العامل ، فتلك مشكلة

ذات مظهرين : مظهرها الأول هو ذلك الصراع بين العمل ورأس المال ، ومظهرها الثانى هو تلك السيئة الكبرى التى تصيب كل المنظمات الكبرى ، ولست أعتزم العرض للصراع بين العمل ورأس المال ، ولكن بعد الشقة بين الحكومة والفرد فى نطاق التنظيم الاقتصادى أو السياسى فى ظل الرأسمالية أو الاشتراكية موضوع لم يتناول بالشكل الكافى ، وخليق به أن يناقش : الواقع أن الهيئة الاجتماعية بالغة ما بلغت من دقة التنظيم ، قلما تخلو من وجود آفاق واسعة تصطدم فيها المصلحة العامة بمصلحة قسم أو آخر من السكان ، مثال ذلك أن الارتفاع فى أسعار الفحم قد تنجم عنه فائدة للصناعات المرتبطة به ، وقد تيسر الزيادة فى أجور عمال المناجم ، ولكنها فيما عدا ذلك تضر بأى فرد آخر ، وإذا قامت الحكومة بتحديد الأسعار والأجور كان من شأن كل قرار فى هذا الصدد أن يضر بمصلحة طبقة من الطبقات ، والاعتبارات التى يجب أن تستند إليها الحكومة اعتبارات عامة ، وإذن تبدو فى ظاهرها بعيدة عما يشعر به العامل فى حياته اليومية لدرجة يصبح من العسير معها أن تبدو هذه الاعتبارات على شىء من القوة أو السداد ، والمنفعة الاقتصادية التى تعم طبقة معينة سرعان ما تقدر أكثر من منفعة أخرى يقصد بها أن تشمل الطبقات كافة ، ومن أجل هذا السبب أو ما يمت إليه بصلة تجد الحكومات أن من العسير عليها مقاومة التضخم ؛ فإذا ما قاومته بالفعل أساءت إلى سمعتها . الواقع أن الحكومة التى تهدف فى تصرفاتها إلى خدمة مصالح الطبقات عامة تتعرض للاتهام من جانب فريق أو آخر ،

وسيقال حينئذ إنها تتعمد عن عناد أو إصرار تجاهل مصالح هذا الفريق، وهو اعتقاد سيعم كافة الطبقات ، وتلك مشكلة تتفاقم فى الديمقراطية نتيجة لازدياد الرقابة الحكومية .

أضف إلى هذا أنه من قبيل التفاؤل الذى لا مبرر له أن تنتظر من الحكومات حتى لو كانت ديمقراطية أن تستهدف فى كل تصرفاتها خير الشعب . لقد سبق لى أن تحدثت عن مساوئ البيروقراطية ، وأعتزم الآن العرض للمساوئ التى تنطوى عليها العلاقة بين الموظف وأفراد الشعب ؛ إن الذى يحدث فى مجتمع يخضع للتنظيم الدقيق ، هو أن هؤلاء الذين يمارسون سلطة حكومية ابتداء من الوزير حتى أقل الموظفين الذين يعملون فى الوظائف المحلية عندهم مصالحهم الخاصة وهى مصالح لا يمكن أن تطابق مصلحة الجماعة ، من هذه المصالح حب السلطة وكراهية العمل ، فالموظف الذى يقول « لا » مشيراً إلى رفضه لمشروع ما إنما يعبر فى الوقت الوقت نفسه عن حبه للسلطة وممارستها كما يعبر عن كراهيته للعمل والجهد، ومن ثم يبدو — أو يصبح فى الواقع إلى حد ما — عدواً لهؤلاء الذين فرض فيه أن يخدم مصالحهم .

خذ مثلا على هذا تلك القرارات التى تتخذ إزاء حالة النقص فى المواد الغذائية ؛ فلو أن لك نصيباً محدوداً فإن صعوبة الحصول على القوت قد تدفعك إلى القيام بمجهود شاق لو سمح لك باستغلال إنتاجك فى زيادة ذلك النصيب المحدود ، ولكن الواقع أنه يجب على أغلبية الناس شراء كل ما يلزم لهم من طعام إلا إذا كانوا من المشتغلين بالزراعة، والذى كان

يحدث فى حالة « عدم تدخل الحكومة » أو طالما كانت هذه النظرية معمولا بها ، هو أن ترتفع الأسعار فتتعرض الجماهير كلها لسوء التغذية أو النقص فيها اللهم إلا الأغنياء ، ونحن مع تسملينا بصحة هذا إلا أن قليلا منا هو الذى يشعر بواجب الشكر نحو أولئك الآنسات اللواتى يعملن فى مكاتب التغذية لقاء ما يقدمن لنا من خدمات ، وقليلات منهن يستطعن الاحتفاظ بالروح الطيبة الخيرة تجاة الجمهور مع ما يعانين من تعب ومرارة فى القيام بهذا العمل ؛ لقد يخيل للجمهور أن هؤلاء الآنسات مستبدات متعسفات رغم ما فى هذا الخيال من قسوة ، وكذلك يخيل للآنسات أن الجمهور متعب صاخب بليد ؛ كثيراً ما يفقد ما لديه من أشياء أو يغير عنوانه ؛ وتلك حالة من العسير أن تتبين فيها كيف يمكن أن يحتفظ فى مثل هذا الموقف بالانسجام الحقيقى بين الحكومة والشعب المحكوم ، وثمة طرق هى ما أمكن التفكير فيها حتى الآن تستهدف تحقيق انسجام جزئى بين تلك المشاعر الفردية الخاصة ، والمصلحة العامة ، ولقد لقيت هذه اعتراضات شتى متفاوته .

تعتبر الحرب أيسر الطرق وأوضحها أثراً فى إحداث هذا الانسجام ، فإذا ما كانت الحرب الشاقة قائمة غدا الكيان القومى فى خطر مفزع ، وأصبح من السهل إثارة عزيمة الفرد ودفعه للعمل ، وإذا ما ساد الاعتقاد فى قوة الحكومة كانت أوامرها نافذة على الفور ، وإنك لتجد أن هذا الموقف شبيه بموقف السفينة المشرفة على الغرق ، ولكن ليس معنى هذا أنه يجب أن تتعرض السفن للغرق كوسيلة من وسائل المران البحرى ،

ولذا نستطيع تحبيذ الحروب لأنها السبب فى إحداث الوحدة القومية ، ولا جدال فى أن شيئاً من هذا يمكن أن يحدث عن طريق الخوف من الحرب ، ولكن لو أن هذا الخوف من الحرب قد اشتد وظل شبحاً ماثلا للعيان فترة طويلة كافية لانتهى الأمر فى الغالب إلى حرب فعلية أو إلى حدوثها فعلا ، وهى وإن كانت فى الواقع أداةهامة فى تدعيم الوحدة القومية إلا أنها تسبب التراخى والجنون فى نفس الوقت .

والتنافس متى وجد كان دافعاً قوياً إلى حد بعيد جداً ، ولطالما استعاذ منه الاشتراكيون كسيئة من سيئات المجتمع الرأسمالى ، ولكن الحكومة السوفياتية استطاعت أن تحله محله الهام فى التنظيم الصناعى ، وتفصيل ذلك أن الطرق التى ابتدعها ستاكنوفيت «Stakhanovite» والتى بمقتضاها يكافأ فريق من العمال لقاء ما أبدى من كفاية استثنائية فى حين يعاقب الفريق الآخر للإهمال لا تعدو أن تكون إحياء للأسلوب القديم وهو نظام العمل المقيس بعدد القطع التى يستطيع إنجازها العامل ، وهو النظام الذى ظلت اتحادات العمل تقاتل فى سبيل القضاء عليه قتالا لا هوادة فيه كلل بالنجاح .

ولست أشك فى أن هذه النظم فى روسيا تحتفظ بتلك المزايا التى كانت تدافع عنها الرأسمالية وإنها فى نفس الوقت مرتبطة بتلك الشرور التى طالما أشفقت منها اتحادات العمال فى الوقت الحالى ؛ أما عن قيمتها كحل للمشكلة النفسية فإنى على ثقة من أنها حل ناقص .

ولكن بالرغم من أن التنافس فى أشكاله المختلفة يتعرض لنقد قاس إلا

أن له على ما أعتقد وظيفته الجوهرية فى بعث الهمة والنشاط ومضاعفة الجهود اللازمة للمجتمع بالإضافة إلى ما فيه من نشاط لا غبار عليه لتلك الغرائز التى لو لم تشبع عن هذا الطريق لكان لزاماً أن تحرك الجماهير للحرب ، ولا يوجد بيننا من ينادى بضرورة إلغاء التنافس فى شىء كالألعاب الرياضية . هب فريقين من لاعبى كرة القدم اتفقا بتأثير المحبة فيما بينهما على التعاون حتى لا يمكن للكرة أن تتخطى هذا الهدف مرة وذلك الهدف مرة أخرى ، هل يحدث مثل هذا اللعب أية غبطة أو سرور فى النفس ؟ ولا يوجد ما يبرر القضاء على لذة المنافسة هذه فى خارج دائرة الألعاب الرياضية ، إذ أن هذه المنافسة بين لاعبى كرة القدم وبين الهيئات المحلية أو المنظمات قد تكون باعثاً قوياً على حفز الجهود ، ولكن لو أن هذا التنافس لم يبلغ مبلغ الغلظة الوحشية لما كان لزاماً أن تكون عقوبة المغلوب فيه كارثة كبرى كما هى الحالة فى الحرب أو الإفلاس الاقتصادى القاتل وكما هى الحال فى الصراع الاقتصادى الذى لا يخضع لنظام بل يكتفى أن يعاقب المغلوب فيه عقوبة من لم يصبح خليقاً بما اقترن باسمه من مجد ، ولو أن السباق فى كرة القدم انتهى بموت الفريق المهزوم أو القضاء عليه بالجوع لما كان متاعاً رياضياً مرغوباً فيه على الإطلاق .

والذى حدث فى بريطانيا فى هذا الوقت هو أن بذلت الجهود القيمة التى تؤثر العمل بما يقتضيه الواجب . الحق أن الخشونة أو القسوة فى هذه الأيام لا مناص منها ولا مخرج ، اللهم إلا كثرة الإنتاج . هذا ما

لا نستطيع أن ننكره ، ولا جدال فى أن أوقات الأزمات لا بد أن يلجأ فيها إلى مثل هذا الإجراء ، ولكن الشعور بالواجب مهما تكن قيمته أو الضرورة الباعثة عليه فى بعض الأحيان لا يمكن أن يكون حلاً دائماً ، وإذا وفق مرة فلن يكتب له التوفيق فى مرات أخرى ، والسبب فى ذلك أنه ينطوى على إجهاد للنفس أو إرهاق لها بالإضافة إلى صراع مستمر بينه وبين الغرائز الطبيعية ، ولو أن هذا استمر فترة طويلة لاستنفد الطاقة الإنسانية ولانتهى إلى إضعاف النشاط الطبيعى ؛ ولو أن فكرة الواجب هذه دوفع عنها لا على أساس معايير أخلاقية تقليدية من النوع البدائى كالوصايا العشر ؛ ولكن على أسس اقتصادية وسياسية معقدة لكان ما تعانيه النفس الإنسانية مدعاة للتشكك فيما تنطوى عليه هذه الأسس من أدلة ولانتهى الأمر بكثير من الناس إما إلى عدم الاكتراث أو العمل وفق نظرية خاطئة فى الغالب توحى بأقرب الطرق إلى الثراء . نعم يمكن أن يثار الناس عن طريق الأمل والخوف ، ولكن الأمل والخوف يجب أن يكونا واضحين مباشرين إذا أريد بهما التأثير الفعال المنتج بعيداً عن الخور والملل .

وهذا هو السبب الجزئى فى أن الدعاية الجنونية أو الدعاية التى يقصد بها إثارة الرغبات الجامحة تتمتع بنفوذ كبير فى هذا العالم الحديث . إنك لتجد الناس على بينه من أن حياتهم اليومية تتأثر بعوامل بعيدة عنهم كل البعد وفى أجزاء مترامية من هذا العالم ، ولكن إدراكهم يقصر عن الكيفية التى تحدث بها هذه العوامل ، اللهم إلا عدداً يسيراً من الخبراء .

يمكنك أن تتساءل: لم لا يوجد الأرز؟ ولماذا كان الموز نادراً إلى هذا الحد؟ ولماذا تبدو لك الثيران وقد فقدت أذيالها؟ أو أنك ألقيت تبعة هذا كله على الهند أو على « الرسميات » أو على المجتمع الرأسمالى أو الدولة الاشتراكية ، إذن لاستحضرت فى أذهان الناس صورة خرافية لشيطان آدمى من السهل أن يكون موضع كراهيتهم . وما من كارثة تنتاب الإنسان إلا وانصرف بحكم غريزته إلى البحث عن عدو يلقى على عاتقه تبعة ما أصابه ، مثال ذلك ما تلجأ إليه القبائل الوحشية من تعليل الشر بوجود قوى معادية تحترف السحر . ونحن كلما عجزنا عن تفهم أسباب متاعبنا لصعوبتها أخذنا بجلال العقلية البشرية البدائية ، فولينا وجوهنا شطرها نلتمس مثل هذه الأسباب لما نحن فيه من شقاء . والجريدة التى تضع نصب أعيننا شقيا نمقته أقرب إلى عقولنا وأفئدتنا من أخرى تعرض لتفصيل أسباب نقص الدولار وكل ما يقترن به من تعقيد ، وحين قضى على ألمانيا بالهزيمة فى الحرب العالمية الأولى كان من السهل إقناع الكثير من الألمان بأن مسئولية الهزيمة تقع على كاهل اليهود .

والقول بأن ما يصيبنا من أوجاع مرده إلى عدو خارجى نصب عليه جام غضبنا وكراهيتنا فى حياتنا كان كارثة قومية كبرى فيها هدم للقوى والعزائم . قد تكون باعثة على قوة الغريزة البدائية فينا ، ولكن فى اتجاهات تنتهى بنا إلى أسوأ النتائج . وهناك طرق مختلفة نستطيع عن طريقها الحد من قسوة هذا التفكير الذى يرجع بنا إلى إلقاء المسئولية على كاهل أعداء ننظر إليهم بعين المقت ، ولعل أحسن هذه الطرق على ما

يبدو هو أن نحاول متى كان ذلك فى حيز المستطاع استئصال هذه الشرور التى تبعث فينا رغبة البحث عن عدو خارجى نخصه بالكراهية ، فإذا عجزنا عن تحقيق هذا ، فقد يمكن أحيانا أن ننشر على الملأ ، وفى أوسع نطاق ممكن تقديرنا لتلك الأسباب التى تأتينا بالكوارث . ولكن هذا أمر عسير طالما كانت هناك قوى جبارة فى السياسة والصحافة تنتعش على حساب الدعاية الجنونية الزائفة .

ولست أعتقد أن ما يعنينا من سوء الحظ وحده يكفى لإثارة هذه الكراهية الجنونية التى قد تؤدى إلى ظهور النازية مثلا ، بل لابد أن تثار الكراهية عن طريق شعور بالخيبة والفشل مضافاً إلى شعور آخر بسوء الحظ ، فلو أن عائلة روبنسون السويسرية وجدت من العمل على سطح الجزيرة ما يستغرق كل نشاطها لما كان لديها متسع من الوقت لكراهية الآخرين ، ولكن الذى يحدث فى موقف أشد تعقيداً من هذا هو أن النشاط الضرورى قد لا يكون له أى أثر مباشر فى تحريك عواطف الأفراد ، ففى هذه الحالة الشاقة التى يعانيها الاقتصاد القومى البريطانى تستطيع جماعة أن تتبين الإجراء اللازم ، وهو زيادة فى الإنتاج ونقص فى الاستهلاك بالإضافة إلى تشجيع التصدير ، ولكن هذه كلها أمور عامة واسعة المدى . قلما يمكن أن نتبين الصلة المباشرة التى تربط بينها وبين مصلحة الرجال والنساء ، ولو أن النشاط الضرورى لمواجهة المشكلة على هذه الأسس العامة التى فصلناها يجب أن يبذل فى شىء كثير من القوة وسعة الصدر لكان لزاماً أن تبتكر السبل التى

تستهدف خلق الأسباب المباشرة للقيام بما يتطلبه الاقتصاد القومى ، وفى اعتقادى أن هذا يتطلب تفويص السلطة تفويضاً يخضع لرقابة السلطات بالإضافة إلى خلق الفرص التى تتيح للأفراد والجماعات الصغيرة حرية التصرف فى حدود متفاوته القدر .

والديمقراطية بالشكل القائم فى الدول الكبرى الحديثة لا تعطى المجال الكافى للابتكار السياسى إلا للأقليات الضئيلة ، ولقد تعودنا القول بأن ما سماه الإغريق « ديمقراطية » فشلت لأنها لم تعترف بوجود النساء والعبيد ، ولكننا قلما ندرك أن نظامهم هذا كان فى بعض النواحى الهامة أقرب إلى الديمقراطية السليمة من أية ديمقراطية أخرى يمكن أن تطبق فى حالة اتساع نطاق الحكومة ، وتفسير ذلك أن أى مواطن كان يستطيع أن يدلى بصوته عند نظر أى مشروع بدون حاجة لأن ينيب عنه من يمثله ؛ كذلك كان يستطيع أن يساهم فى انتخاب أعضاء الهيئة التنفيذية ومن بينهم القواد ، كما كان فى مقدوره العمل على إدانتهم لو أنهم تصرفوا بما لا ترتضيه الأغلبية . لقد كان عدد الموظفين ضئيلا إلى الحد الذى كان يُشعر كل رجل بكيانه الخاص ، وأنه يستطيع أن يستأثر بقسط هام من السلطة عن طريق النقاش مع زميل له ، ولست أقول بصلاحية هذا النظام على وجه الإطلاق لأن له فى الحقيقة مساوئه الكبرى ، ولكن فيما يختص بشىء واحد هو الإبقاء على الابتكار الفردى أرى أن الديمقراطية الإغريقية تسمو على أية ديمقراطية عرفها العالم الحديث .

خذ على هذا مثلا من قبيل الإيضاح ، هو العلاقة بين فرد عادى

يدفع الضرائب وبين قائد بحرى : يمكن أن نقول إن هذا القائد مدين بوظيفته لدافعى الضرائب بصفتهم الجماعية ، وتفسير ذلك أن ممثليهم فى البرلمان يقررون مرتبه ويختارون الحكومة التى تعترف بشرعية السلطة التى عينت هذا القائد ، ولكن لو أن هذا الفرد من دافعى الضرائب ، حاول استناداً إلى ما سبق أن يظهر بمظهر الرئيس على القائد البحرى وهى العلاقة التى يجب أن تسود بين الرئيس والمرؤوس لأوقف عند حده ، ذلك أن القائد البحرى رجل عظيم تعود ممارسة السلطة ، ولكن دافع الضرائب العادى لا سلطة له ، ومثل هذا يصدق بدرجة محدودة على رجال الخدمة المدنية ، فلو أنك رغبت فى تسجيل خطاب فى أحد مكاتب البريد مثلا لوجدت أن الموظف فى مركز يخوله سلطة موقوتة لأنه يستطيع على الأقل أن يقرر متى تسنح له الفرصة فيلتفت إليك ، ولو أنك أردت شيئاً أكثر تعقيداً من هذا فى وقت يشعر هو فيه بضيق الصدر لاستطاع أن يضايقك كثيراً ، لأنه يستطيع أن يبعث بك إلى موظف آخر يستطيع بدوره أن يبعث بك إلى الموظف الأول ، ومع كل ذلك يعتبر هؤلاء « خدام » الجمهور فى حين أن الناخب العادى لا يجول بتفكيره أنه السبب فى قوة الجيش والبحرية والبوليس والخدمة المدنية ، وإنما يشعر بأنه أحد الرعايا الخاضعين ، وأنه على حد تعبير الرجل الصغير « ما عليه إلا أن يرتعد ويطيع » ، وطالما كانت الرقابة الديمقراطية ظاهرة نادرة الحدوث بعيدة عن أن يكون لها مساس مباشر بالفرد فى الوقت الذى تصبح فيه الإدارة العامة مركزية ، وتفويض السلطة يسرى من

مركز الدائرة إلى محيطها فلا بد أن يشعر الفرد بعجزه أمام السلطات القائمة ، ومع ذلك ينبغى إزالة الأسباب أو الأوضاع المسئولة عن هذا العجز لو أريد بالديمقراطية أن تصبح حقيقة ملموسه لا ديمقراطية تصدق على نشاط الأداة الحكومية فحسب .

على أن معظم الشرور التى عرضنا لها فى سياق هذه المحاضرة ليست شيئاً جديداً . لقد كتب على الإنسان فى الجماعات المتمدينة منذ بدء المدنية أن تحيا حياة ملؤها البؤس والهوان وما كان المجد والمغامرة وحق الابتكار فى التفكير والعمل إلا امتيازا لأقلية ضئيلة فى حين قضى على الأغلبية الساحقة أن تحيا حياة العمل الشاق المجهد مع خضوع لضروب من القسوة المرهقة أحياناً ، ولكن أمم العالم الغربى فى أول الأمر ، ومن بعدها الأمم الأخرى فى مراحل مختلفة تدريجية استيقظت من غفلتها تنشد مثلا عليا جديدة ، ونحن لن نقنع بعد الآن بأن تستمتع أقلية ضئيلة بخيرات الأرض تاركة من ورائها الأغلبية الساحقة فى فقر مدقع وبؤس مقيم . إن سيئات الانقلاب الصناعى الأول أثارت موجة من الذعر ما كان ليشهد مثلها العهد الرومانى . كان الرق قد ألغى حين أيقن الناس ألا محل للاعتقاد بأن آدمياً كائناً من كان يجب أن يبقى مجرد آلة لثراء آدمى آخر ، ونحن لن نحاول بعد اليوم من الوجهة النظرية على الأقل أن ندافع عن استغلال الغزاة الأوربيين للشعوب الأخرى ، وما قامت الاشتراكية إلا بدافع الرغبة فى تضييق الهوة بين الغنى والفقير . ولقد اشتعلت الثورة فى شتى النواحى تستهدف القضاء على الظلم وعدم المساواة ثم هى ترفض

رفضاً باتا أن يقام صرح العظمة والجاه على أنقاض من حطام البشرية المهينة الذليلة .

وتلك عقيدة جديدة آمن الناس بما إيماناً أعمى أو سلموا بها تسليما إلى حد تعذر معه إدراك ما كان لها من أثر ثورى فى طوال تاريخ البشرية . وعلى ضوء هذا يبدو لنا أن المائة والستين عاماً الأخيرة إن هى إلا ثورة متواصلة أثارتها هذه الفكرة ، ومثلها كمثل أية عقيدة جديدة تستأثر بالألباب ، أى أنها شاقة تستلزم تكييف الأوضاع بحيث تصبح ملائمة لها ، وليس هذا بالأمر اليسير . هنا نلمس تلك الخطورة التى اقترنت بأية رسالة جديدة وأعنى بها الخطأ فى التمييز بين الوسيلة والغاية خطأ ينتهى بنا إلى نسيان الغاية انصرافاً للوسيلة أو اقتناعاً بها . نريد أن نقول : إن الانسياق وراء المساواة قد ينتهى بنا إلى القول بأن الامتيازات القيمة التى يصبح من العسير توزيعها فى ظل المساواة توزيعاً عادلا ، ليست من قبيل الامتيازات على وجه الإطلاق ، أو ينبغى ألا يبقى عليها ، وتفصيل ذلك أن بعض المجتمعات الظالمة فى الماضى أتاحت للأقليات فرصاً لو لم نفطن لقيمتها لألفينا المجتمع الحديث الذى نهدف إلى بنائه ينكرها على أى إنسان . وإنى إذا ما تكلمت عن آثام العهد الحاضر عرضت لها لا للقول بأن شرور الماضى تتضاءل أمامها ، ولكن للإصرار على أن حسنات الماضى يجب أن نبقى عليها فى المستقبل ، وأن تكون بقدر الإمكان فى مأمن من أن تكتسحها حركة الانتقال ، وإذا ما تحقق هذا كان هناك من الأشياء ما يجب أن نذكره ، أشياء قد تنسى حين

رسم الخطوط الرئيسية للمدنية المثالية .

وإنك لتجد من بين تلك الأشياء التى تتعرض لخطر لا مبرر له أو تذهب ضحية المساواة الديمقراطية شيئاً واحداً قد يفوقها كلها من حيث الأهمية وهو احترام النفس . وأقصد باحترام النفس تلك الناحية المشرفة من الاعتزاز بالنفس أو ما نسميه « الاعتزاز المعقول المشروع »؛ أما الناحية الأخرى منه فهى الشعور بالسيادة ، وهى الناحية السيئة من هذا الاعتزاز ؛ وتفصيل ذلك أن احترام النفس يحول بينها وبين الخضوع المذل المهين إذا ما وقع صاحبها فى يد أعدائه وهو الكفيل بأن يشعره بأنه على حق حتى لو ناصبه العالم كله العداء ؛ وإذا ما فقد إنسان هذه الصفة شعر بأى رأى الأغلبية أو رأى الحكومة يجب أن يكون فى عصمة من الزلل ، ومثل هذا الشعور لو أنه أصبح ظاهرة عامة لاستحال معه تحقيق أى تقدم خلقى أو عقلى .

وكانت الضرورة قد قضت بأن يبقى احترام النفس فضيلة لأغلبية ضئيلة فقط ، وحيث يوجد عدم المساواة فى السلطة ليس من المعقول أن توجد هذه الفضيلة عند من كتب عليه الخضوع لحكم آخر ، ولعل أبرز الخصائص المثيرة التى تطبع الطغيان هى الطريقة التى ينساق بها ضحايا الاستعباد والظلم انسياقاً يحتم عليهم التملق والزلفى لهؤلاء الذين يسومونهم سوء العذاب ؛ لقد كان فرسان الرومان يستقبلون بالبشر والترحاب الأباطرة الذين ما حضروا إلا ليشهدوا مصرع نصف عدد هؤلاء الفرسان ترفيهاً عن أنفسهم ولعباً بأرواحهم ، وحين زج بدوستوفسكى وباليوكنين

فى غياهب السجن ادعيا أنهما ما زالا يحسنان الظن بالقيصر نيقولا ؛ والضحايا الذين قذفت بهم الحكومة السوفياتية حين التصفية كثيراً ما اعترفوا بخطيئاتهم اعترافاً مذلا مهيناً فى حين أن هؤلاء الذين قدرت لهم النجاة من حركات التطهير ينصرفون إلى ضروب من الملق الممقوت ، وطالما عمدوا إلى اتهام زملائهم ظلماً وعدواناً ، وقد يستطيع النظام الديمقراطى الحيلولة بين النفس وبين أن تنحدر إلى هذا الحد من المهانة والإذلال ، وقد يتيح الفرصة الواسعة للاحتفاظ باحترام النفس ، ولكنها قد تذهب إلى عكس ذلك .

وما دام احترام النفس فى الماضى كان وقفاً على أقلية امتازت به دون سواها فمن السهل ألا تلقى هذه الصفة تقديراً من جانب هؤلاء الذين يناصبون الأوضاع الأوليجركية[1] العداء ، والذين يعتقدون أن صوت الشعب هو صوت الله خليق بهم أن يستنبطوا من هذا أى رأى غير عادى أو ذوق ذى لون خاص إن هو إلا انحراف عن التقوى وعصيان آثم فى وجه السلطات الشرعية التى تدين لها الجماعة بالخضوع ، وتلك عاقبة لا نخرج منها إلا باعتبار الحرية على قدم المساواة مع الديمقراطية ، ومعلوم أن المجتمع الذى يصبح فيه كل فرد عبداً للجماعة لا يسمو بكثير عن المجتمع الذى يصبح فيه كل فرد خاضعاً للحاكم المستبد . نريد أن نقول إن هنالك مساواة متى كان الكل عبيداً ، وكذلك هناك مساواة متى كان الكل أحراراً ، ومعنى هذا أن المساواة المجردة لا تكفى لخلق المجتمع المثالى .

---

(١) أن تستأثر طبقة ضئيلة العدد بالحكم .

وربما كانت أعظم المشاكل التى تواجه المجتمع الصناعى بل أخطرها وأشقها فى الواقع هى الكيفية التى يمكن أن تجعل العمل شيئاً ممتعاً تستعذبه النفس فلا ينظر إليه على أنه مجرد وسيلة للحصول على الأجور ، وهذه ظاهرة تتضح بوجه خاص فى أنواع العمل التى لا تتطلب مهارة خاصة ، ومن شأن العمل الشاق أن يجذب انتباه من توافرت له المقدرة على المضى فيه . إن الألغاز التى تدور حول الألفاظ ، وكذلك الشطرنج ، كثيراً ما تكون شبيهه كل الشبه ببعض الأعمال التى تتطلب مهارة خاصة ، ومع ذلك ينصرف إليها كثير من الناس بكل جهودهم لمجرد التسلية ، ولكن الذى حدث نتيجة لازدياد الآلات هو ازدياد نسبة عدد الذين يعملون بأجور أعمالا سهلة مملة إلى الحد الأقصى . يقول الأستاذ إبركرومبى فى المشروع الأكبر للندن (١٩٤٤) فيما له ارتباط بما أسلفنا : إن معظم الصناعات الحديثة لا تتطلب الكفايات المتخصصة فى العمل ، وإذن لا محل لبقائها فى المقاطعات ذات المهارة التقليدية . ثم يذهب إلى أن « عدم الاعتماد على أية شركة عمالية يبدو ظاهرة مؤكدة بفضل طبيعة العمل الحديث الذى لا يتطلب سوى القليل من المهارة النسبية إلى جانب قدر كبير من الثبات والثقة ، وتلك هى الصفات التى يمكن أن توجد فى أى مكان بين طبقة العمال فى عصرنا هذا » .

نعم لا ريب أن الثبات والثقة من الصفات القيمة المنتجه ، ولكن لو كان المقصود هو أن هذه الصفات هى كل ما يتطلبه العمل من العامل ، فليس من المحتمل أن يشعر هذا العامل بالاستمتاع بما يقوم به

من جهد . ويكاد يكون من المؤكد أن تلك القناعة النفسية التى ينشدها هذا العامل فى الحياة لابد له أن يبحث عنها فى خارج نطاق العمل . ولست أعتقد أنه من المستحيل تفادى هذا حتى فيما لو كان العمل نفسه متعباً غير ممتع .

والخطوة الأولى فى تفادى هذا هى أن يستعيد العامل بعض تلك المشاعر التى اقترنت بالملكية الشخصية فى الماضى ، ولم يعد من الممكن فى عصر الآلات أن يستمتع الفرد العامل بالملكية ، ولكن هناك من السبل ما يمكن ابتكاره للإبقاء على هذا الاعتزاز بالنفس المقترن بشعور العامل إذ يقول : «إن هذا من عملى» أو على أى حال من « عملنا جميعاً » حين يشير بهذا الجمع إلى فئة صغيرة من أقرانه يعرف بعضهم بعضاً وتربطهم جميعاً وحدة المصالح ، ولن يتحقق هذا عن طريق التأميم الذى يجعل المديرين وهيئة الموظفين بمعزل عن طبقة العمال ، وبنفس الصورة القائمة فى المجتمع الرأسمالى ، وإنما الأمر المرغوب فيه هو الديمقراطية المحلية على نطاق ضيق « Small-scale demo » فى كل الشئون الداخلية ، فرئيس الفعلة والمدير يجب أن يتم انتخابهم بواسطة هؤلاء الذين سيخضعون لرياستهم .

نريد أن نقول إن ما اتسمت به السلطات المهيمنة على المشروعات الصناعية الضخمة من طابع لا يمت إلى شخصية العامل بصلة ، بل هو بعيد كل البعد عن أن يكون له مساس مباشر بالطبقات العاملة ، أمر من شأنه القضاء على حق الاستمتاع بالملكية فى نفس العامل العادى ، ولنا فيما قاله المستر برنهام عن « ثورة مديرى المؤسسات الصناعية الكبرى »

صورة لا تبعث على شيء من التفاؤل بصدد ما يمكن أن يحتويه المستقبل أو يجود به . ولو أننا رغبنا في أن نربأ بأنفسنا عن تلك الحياة القاتمة الموحشة التي يتنبأ بها هذا الكاتب لكان لزاماً علينا أن نهتم بشيء واحد في أول الأمر هو خلق الإدارة الديمقراطية . وهذا هو الموضوع الذي أفاض في علاجه المستر جيمس جيلسبي في كتابه « حرية الرأي في الصناعة » ولست أرى في هذا الصدد أقوى من عبارة كتبها جاء فيها ما يلي :

« هناك شعور بالفشل أو الإخفاق حين يعاني الفرد أو مجموعة الأفراد مشكلة يكون من العسير عرضها على الرياسة . إن ما يحدث في البيروقراطية المدنية هو عين ما يحدث في البيروقراطية الصناعية . هناك نفس التأجيل والتسويف والإشارة إلى س ، ص ثم الرجوع لتفهم أو تفصيل القواعد واللوائح وأخيراً نفس الشعور بالإخفاق واليأس . وإذا ما استطعت الوصول للرياسة استطاع الرئيس أن يعرف واستطاع أن يرى بعيني رأسه . . . ! وهذه الرغبة في الوصول للرياسة إنما تصدر عن عقيدة ، والاجتماع الشهري لممثلي جماعات الموظفين أمر لا يخلو من قيمة ، ولكن هذا لن يستعاض به عن علاقة مباشرة بين المالك والعامل (الموظف) ولن يشفع أو يجدي في هذا الموقف أن يذهب موظف في محل تجارة أو عامل من عمال الآلات إلى كبير العمال الذي لم يعد يمارس أية سلطة بعد أن انتقلت هذه السلطة أو الرقابة على العمل إلى يد غيره ، فيتقدم له بمسألة من المسائل فلا يجد هذا بداً من إحالتها على المراقب فيرسلها بدوره إلى المدير المختص بالأعمال فيضعها في جدول

الأعمال للجلسة المقبلة . وقد تحال هذه المشكلة إلى إدارة رعاية مصلحة العمال ، وتلك إدارة كبرى فى الشركات الكبرى حيث يوجد مدير قد استعيض به عن مدير هيئة العمال أو المدير المختص برعاية مصالح العمال وهو الآخر بدوره قد استعيض به عن وظيفة واحدة من وظائف المدير أو المالك وهذا هو الذى ينظر فى الشكوى أو يحولها .

« والذى يحدث فى الشركة الكبرى هو أكثر من الشعور بالفشل ، إذ تصبح كل هذه التصرفات ذات طابع خاص لا معنى له فى نظر أفراد العمال من مختلف الدرجات ، فالفرد العامل لا يعرف إلا اليسير عن ماهية وظيفته فى الشركة بأكملها . هو لا يعرف من هو الرئيس الحقيقى ، وكثيراً ما يجهل من هو المدير العام ، وقد يحدث فى الغالب إلا توجه إليه أية عبارة على الإطلاق من المدير المسئول عن إدارة الأعمال . الواقع أن مدير المبيعات ومدير التكاليف ومدير المشروعات ومدير رعاية المصالح الخاصة وغيره من المديرين كل هؤلاء مجرد عناصر تتمتع بمناصب ممتازة وساعات عمل قليلة ، ولا يوجد ثمة رابطة تربط بين العامل وبين هؤلاء ولا هم يدخلون فى نطاق جماعة » .

ولن تكون الديمقراطية حقيقة نفسية فى عالم الصناعة أو فى عالم السياسة ، طالما كانت الإدارة فى الأولى أو الحكومة فى الثانية معتبرة كهيئة يشار إليها بقولهم : «هؤلاء السادة» — هيئة تمضى قدماً فى أرستقراطيتها وجبروتها — هيئة من الطبيعى أن تثير فى النفس الضغينة والعداء ، ولكنه العداء المتخاذل العاجز اللهم إلا إذا استطاع أن يظهر فى شكل ثورة

أو عصيان . والذى يحدث فى عالم الصناعة هو ما يشير إلى المستر جيسلبي إذ يقول : إن الشوط الذى قطع فى هذا الاتجاه المشار إليه لضئيل جداً حتى إن إدارة العمل باستثناء طفيف لم تزل تحمل طابع الملكية أو الأوليجركية (حكم أقلية صغيرة) ولكن هذا شر لو لم يتدارك لازداد كلما ازداد التنظيم تضخماً واتساعا .

ولقد عاشت أغلبية الجماعات البشرية منذ فجر التاريخ عيشة ملؤها الفقر والكيد والقسوة يضنيها شعور يعجزها أمام سلطان هذه القوى العدوانية التى لا تمت إلى الآدمية بصلة . وتلك شرور لم تعد ضرورية لبقاء المدنية الحديثة بل يمكن إزالتها بمساعدة العلم الحديث والأساليب الفنية الحديثة بشرط أن تطبق هذه تطبيقاً يتفق مع الروح الإنسانية وإدراك أسباب الحياة والسعادة ، فإذا تعذر هذا الإدارك فسنمضى فى غير وعى منا فى العمل على خلق سجن جديد ، ولعل السبب الحق فى وصفه هذا الوصف هو أنه سيكون سجناً يضم الناس كافة لا يفلت من بين جدرانه أحد ، ولكنه موحش محزن مقفر من الروح وأسباب الحياة ، وتلك كارثة سأعرض لطرق تفاديها فى المحاضرتين الأخيرتين .

ملحق للمحاضرة :

ولنا فى صناعة الصوف الإسكتلندى مثل لما طرأ من تغيير على الصنف من حيث الجودة (أو من حيث الكيف لا الكم) نتيجة الأساليب الآلية الميكانيكية فى عالم الصناعة . لقد كان هذا الصنف يغزل باليد

أو كان صناعة يدوية ذائعة الشهرة لها طابعها من الامتياز والإتقان ، وكانت تغزل فى مرتفعات إسكتلندة منذ زمن طويل ، وكذلك فى المرتفعات وفى جزر الهبرديز وأوركنى وشتلند ، ولكن المنافسة بين الصنف المغزول باليد وبين الآخر المصنوع على الآلات كان صاعقة أصابت عمال النسيج اليدوى فى حين أن ضريبة الشراء بما أثير حولها من نقاش فى مجلس البرلمان أجهزت عليها الإجهاز الأخير ، وكان من نتيجة ذلك أن هؤلاء العمال الذين عجزوا عن الحياة من عملهم اضطروا إلى مغادرة هذه الجزر للحياة فى المدن أو للهجرة .

وإذن يبدو أننا فى مقابل كسب اقتصادى قصير الأجل من جراء ضريبة الشراء يتراوح بين مليون ومليون ونصف جنيه فى السنة يجب أن نتحمل خسارة طويلة المدى من العسير تقديرها .

أولا : تلك الخسارة التى تضاف للخسائر التى تكبدناها إبان النشوة الأولى للانقلاب الصناعى وما اقترن به من جشع أعمى — أقصد تلك الخسارة التى أصابت ضرباً آخر من ضروب المهارة المحلية التقليدية التى طالما أورثت من مارسوها الشغف بالمهنة والاستمتاع بالنشاط بالإضافة إلى لون من الحياة قد يكون مريراً أو شاقاً بعض الشىء ، ولكن اقترن بالعزة واحترام النفس والاستمتاع بالإنتاج الفردي وما اكتنفه من مهارة وجهد فى ظروف شاقة خطيرة .

ثانياً : هناك نقص فيما امتاز به الإنتاج من جمال وإتقان ، نقص فى ناحيتى : الذوق الفنى والقيمة المادية النفعية .

ثالثاً : يلاحظ أن قتل مثل هذه الصناعة المحلية أمر من شأنه تشجيع الاتجاه نحو إنشاء المدن إلى الحد الذى لا يقاوم ، وهو ما نحاول الآن أن نتجنبه فى تخطيط مدينتنا القومية . بذلك يصبح هؤلاء العمال — عمال النسيج المستقلون — مجرد وحدات فى صرح ضخم أجوف مرير متعفن ، ولم يعد أمنهم أو استقرارهم الاقتصادى وقفاً على جهودهم الخاصة وعلى قوى الطبيعة . لقد ضاع هذا فى بعض المؤسسات القليلة الضخمة التى لو فشل فيها واحد لكان هذا إيذاناً بفشل الكل ولكان من العسير تفهم أسباب هذا الفشل .

وهناك عاملان هما السبب فى أن هذه العملية — بوصفها دنيا الانقلاب الصناعى الصغيرة — فقدت أى مبرر لوجودها فى هذا الوقت . العامل الأول هو أننا الآن على غير ما كان عليه أسلافنا من رجال الصناعة الذين عجزوا عن التكهن بعواقب أعمالهم نستطيع أن نتبين فى شيء كثير من التأكيد ما يقترن بهذا التنظيم من شرور . ونجد من ناحية أخرى أن هذه الشرور لم تعد ضرورية لزيادة الإنتاج أو لرفع مستوى المعيشة المادية للعامل . لقد علمتنا الكهربا وحركة النقل بالسيارات أن الوحدات الصناعية الصغيرة لا غبار عليها من الوجهة الاقتصادية ، بل هى فى الواقع أمر مرغوب فيه لأنها تحول دون نفقات ضخمة تنفق على النقل وعلى المنظمات ، وحيث تنتعش صناعة ريفية ، يجب أن تخضع للأساليب الميكانيكية بالتدريج ، على أن تترك فى مكانها الأصلى وفى وحدات صغيرة .

ونجد فى أصقاع أخرى من العالم حيث الصناعة لم تزل فى بدايتها أن هنالك احتمالا قوياً فى تفادى تلك المساوئ التى جزعنا لها أو كابدناها ، فالهند مثلا من الوجهة التقليدية عبارة عن مساحات كلها جماعات قروية . فلو أن هذه الحياة التقليدية بكل ما فيها من مساوئ استبدلت بها بغتة وبلا هوادة الحياة الصناعية فى المدن بكل ما يستتبع الأخيرة من مساوئ لكانت تلك هى المأساة الكبرى لا سيما أن مساوئ التصنيع الضخم ستطبق على الشعب الذى ما زال يعانى من مستوى معيشة حقير محزن . وكان غاندى على بينة من هذه المخاطر ، فتراجع القهقرى وعمل على إحياء المغازل اليدوية فى أنحاء القارة كلها . ولقد كان فى تصرفه هذا على حق أو هو أصاب نصف الحقيقة ، لأنه من الغباء أن نرفض تلك الخدمات التى يقدمها لنا العلم ، بل يجب أن نتمسك بها عن شغف ونستغلها فى زيادة الثروة المادية ، وفى نفس الوقت نستفيد منها فى الاحتفاظ بهذه الامتيازات البسيطة كالهواء النقى والمركز الشخصى فى الجماعات الصغيرة والاعتزاز بالمسئولية وإتقان العمل . وقلما تتاح هذه كلها لعامل فى مدينة صناعية كبرى . يجب على أنهار الهيملايا أن تنتج كل القوى الكهربائية المائية اللازمة للقرية الهندية فى المراحل التدريجية لتصنيعها تصنيعاً آلياً ، وكذلك القوى اللازمة لتطور غير محدود يطرأ على الكيان الآدمى يحيط بنواحيه المادية ، وبدون تلك المأساة الماثلة للعيان — مأساة المستنقعات الصناعية أو تلك الخسارة الخفية وذلك الانهيار الذى ينتج حين العبث بتقاليد الشيخوخة والعدوان عليها فى غير لين أو رحمة .

بين الرقابة الحكومية والابتكار

تحديد نطاق كل منهما

لا بد لكل مجتمع سليم تقدمى من استيفاء ظاهرتين : أولاهما الرقابة المركزية ، وثانيتهما القدرة على الابتكار الفردي أو الجماعى؛ إذ الواقع أن المجتمع بلا رقابة مركزية يتعرض للفوضى وبلا ابتكار يتعرض للجمود ، وإنى أعتزم فى هذه المحاضرة أن أصل إلى مبادئ عامة من شأنها تحديد نوع المسائل التى يجب أن تخضع للرقابة والتفرقة بينها وبين مسائل أخرى يجب أن تترك للابتكار الفردى أو ابتكار يساهم فيه الفرد بقدر النصف ؛ على أن بعض الصفات التى نطمع فى توافرها فى مجتمع ما تعتبر فى جوهرها ثابتة دائمة فى حين أن بعض الصفات الأخرى تعتبر بحكم طبيعتها فياضة بالحياة والحركة «dynamic» ، كذلك نستطيع بصفة عامة أن نذهب إلى أن تلك الصفات الثابتة التى لا تتغير تلتئم مع الحكومة أو هى تلازم الحكومة فى حين أن الصفات الأخرى التى تفيض بالحياة والحركة يجب أن تكون خاضعة لما يجريه عليها الابتكار الفردي أو الجماعى ، ولكن لو أن هذه الطاقة الابتكارية كانت أمراً ممكناً أو لو أنها انصرفت إلى الابتكار الإنشائى المنتج لا الابتكار الهدام لكان لزاماً أن يدعم على أسس من الأنظمة والأوضاع المناسبة . وسيقع حينئذ على عاتق الحكومة أو سيكون من وظيفتها حماية هذه الأوضاع

وهذه الأنظمة ، وظاهر أن الفوضى حالة لا يستقيم معها وجود جامعات أو بحث علمى أو نشر كتب أو حتى الترفيه البسيط مثل قضاء عطلة على شاطئ البحر ، ولنعلم أنه فى هذا العالم المعقد الذي نعيش فيه لا محل لابتكار منتج بدون حكومة ، ولكن من سوء الحظ يمكن أن تقوم حكومة بلا ابتكار .

وأستطيع القول بأن هناك ثلاثة أهداف رئيسية يجب أن تضعها الحكومة نصب أعينها هى توفير أسباب الأمن والطمأنينة ثم العدالة ثم رعاية الموارد الطبيعية والاحتفاظ بها ، وتلك أشياء جوهرية من حيث أهميتها للسعادة البشرية ، بل هى أشياء لا يمكن أن تتحقق بدون الحكومة ، وأجد فى نفس الوقت أنه لا يوجد عنصر من هذه العناصر الثلاثة يجب أن يؤخذ به على وجه الإطلاق ، أى أن كل واحد من هذه العناصر قد يضحى به فى ظروف معينة تضحية جزئية يكون من ورائها غنم كبير تأتى به طيبات أخرى ، وسأعرض لكل عنصر من هذه العناصر على حدة .

أما عن « الأمن » بما يتضمنه من معنى حماية الحياة والمتاع فلطالما اتفق على أنه هدف من الأهداف الأولى للدولة ، وبالرغم من أن حكومات كثيرة قامت بحماية رعاياها الذين يدينون بالطاعة للقانون ضد عدوان الرعايا الآخرين إلا أنها لم تفكر فى ضرورة حماية الفرد من الدولة ، وطالما استحلت الحكومات لأنفسها إلقاء القبض على الأفراد بأمر إدارى وتوقيع العقوبة بلا إجراء قانونى ؛ فليس هناك من أمن للأفراد مهما

كانت الدولة موطدة الأركان ، وحتى مجرد التمسك بضرورة الإجراء القانونى لا يكفى إلا إذا كان القضاة مستقلين عن السلطة التنفيذية، ولقد كان التفكير على هذا النسق فى مقدمة مسائل القرنين السابع عشر والثامن عشر حين نادت الجماهير « بحرية الفرد » أو « حقوق الإنسان » ولكن الحرية والحقوق التى كانت تنشدها الجماهير كانت الدولة وحدها هى الكفيلة بتحقيقها ؛ ونقصد بالدولة الدولة الحرة ، ولم يحدث فى غير دول الغرب أن كانت هذه الحرية ، وهذه الحقوق فى مأمن من العدوان .

وعند سكان العالم الغربى فكرة عن نوع آخر من الأمن ينصرف إلى تأمين الدولة ضد العدوان الأجنبى ، وهذا فى الواقع أكثر أهمية لأنه لم يتحقق ولأنه يصبح أكثر أهمية بتطور وسائل الحرب وأساليبها ، ولن يكون هذا الأمن مكفولا إلا بقيام حكومة عالمية واحدة تحتكر كل وسائل الحرب ، وإنى لن أعرض لتفصيل هذا الموضوع لأنه بعيد عما أعرض له الآن ، ولكن أصر بكل ما يمكن من قوة على أن البشرية ما لم تشعر ، وحتى تشعر ، بالأمن فى كنف حكومة عالمية واحدة، فكل شىء آخر ذى قيمة مهما يكن نوعه لا ثبات له ولا استقرار وقد تأتى عليه الحرب فى أية لحظة فلا تبقى ولا تذر .

ولقد كان الأمن الاقتصادى أحد أهداف التشريع الحديث فى بريطانيا وكذلك كان للتأمين ضد البطالة والمرض والفقر المدقع فى الشيخوخة أثره فى تخفيف ما كان يساور العامل من جزع وفزع ينتظرانه إبان شيخوخته ، وكذلك التأمين الطبى قد تقدم بفضل ما اتخذ من

إجراءات كانت كفيلة بتطويل متوسط العمر وتخفيف وطأة المرض ؛ الواقع أن الحياة فى مختلف نواحيها فى ممالك الغرب – لو استثنينا أهوال الحرب – أقل خطورة بكثير عما كانت عليه فى القرن الثامن عشر ، والفضل فى هذا التغيير كله راجع إلى الرقابة الحكومية فى أشكالها المختلفة .

والأمن أو الطمأنينة فكرة قيمة بلا شك إلا أنها قد ينصرف إليها المرء بكامل تفكيره ونشاطه فتصبح تميمة من التمائم فى نظره ، وليس من الضرورى أن تقترن الحياة الآمنة المطمئنة بالسعادة ؛ فقد تصبح مريرة بما يكتنفها من كآبة وملل ، وقد يلجأ كثير من الناس خصوصاً فى سن الشباب إلى شىء من المغامرات الخطيرة أو قد يجدون لأنفسهم متاعاً وتغييراً شائقاً فى حالة الحرب كمخرج من تلك الطمأنينة الكئيبة الراكدة . نريد أن نقول إن الطمأنينة المجردة هدف سلبى يوحى به الخوف فى حين أن الحياة التى تبعث على الغبطة يجب أن تكون ذات هدف إيجابى يمليه الأمل ، وهذا النوع من الأمل الذى تكتنفه المغامرات يقترن بالمخاطر ثم بالخوف نتيجة لذلك ، ولكن الخوف الذى يختاره الإنسان بمحض إرادته لن يكون شراً كذلك الخوف الذي يفرض نفسه على الإنسان نتيجة لظروف خارجية لا قبل له بها ، وإذن فلا محل للاقتناع بالأمن وحده أو الاعتقاد بأنه كفيل بتحقيق السعادة البشرية إلى ألف سنة .

والآن أعرض للعدل :

لقد أصبح العدل خصوصاً العدل الاقتصادى فى هذا الزمن الحديث هدفاً حكومياً ، ويفسر العدل الآن على أنه المساواة إلا فيما يختص بميزة استثنائية يُعتقد أنها خليقة بمكافأة استثنائية ، ولكن فى حدود معقولة ؛ أما العدالة السياسية أى الديمقراطية فقد كانت هى الهدف منذ الثورتين الأمريكية والفرنسية ، ولكن العدل الاقتصادى هدف حديث ، ويتطلب قسطاً كبيراً من الرقابة الحكومية ، ويذهب الاشتراكيون ــ وهذا صحيح فى اعتقادى ــ إلى أن هذا النوع من العدل يتطلب أو يتضمن ملكية الدولة للصناعات الرئيسية بالإضافة إلى شىء كثير من التنظيم يفرض على التجارة الخارجية ، وقد يقول معارضو الاشتراكية إن العدالة الاقتصادية إنما تشترى بثمن باهظ ، ولكن لا يستطيع أحد أن ينكر أنها لو تحققت فإن قدراً كبيراً من رقابة الدولة على الصناعة والمالية يصبح أمراً جوهريا .

ومع ذلك فهناك حدود تفرض على العدالة الاقتصادية ، وهى حدود أو قيود يعترف بها أشد الناس تحمساً لها من رجال الغرب بصفة ضمنية على الأقل ، مثال ذلك ــ مما له أهمية قصوى ــ أن نلتمس علاجاً يحقق المساواة الاقتصادية عن طريق تحسين حالة المتعبين فى أصقاع أخرى من هذه الأرض لا ابتغاء تخفيف شقاء مقيم فحسب ، ولكن لأن العالم لا يمكن أن ينعم بالأمن والاستقرار من خطر الحروب الكبرى ما دامت ظاهرة عدم المساواة قائمة بهذا الشكل الجائر . ولكن أى مجهود

يبذل لتحقيق المساواة الاقتصادية بين دول الغرب وآسيا الجنوبية الغربية عن طريق استخدام وسائل غير تلك الوسائل التدريجية أمر من شأنه أن يهبط بمستوى الدول الموسرة إلى مستوى الدول الأخرى الأقل منها يسراً ، وبدون أن تستفيد الأخيرة فائدة تذكر .

وما يصدق على الأمن يصدق على العدالة فى دائرة أوسع (أو إلى حد أبعد) أى أن العدالة مبدأ يخضع لقيود أو حدود ، هناك لون من العدالة يساوى بين الناس جميعاً فى الفقر أو يساوى بينهم جميعاً فى الثراء ، ولكن يبدو ألا جدوى من أن يصبح الأغنياء فقراء ، إذا لم يستتبع هذا جعل الفقراء أغنياء ، ويصدق هذا على العدالة بشكل أقوى متى تبينا أن السعى وراء تحقيق المساواة أمر من شأنه أن يجعل الفقراء أشد فقراً ، وكان من الممكن أن يحدث هذا لو أن هبوطاً عاماً بمستوى التعليم أو إنقاصاً من الجهود المنصرفة للبحث المجدى المنتج كان متضمناً فيما نستهدفه من مساواة على النسق السابق ، ولو لم توجد عدم المساواة الاقتصادية فى مصر وبابليون لما اخترع فن الكتابة على الإطلاق ، ومع ذلك فلا محل للقول بضرورة قيام عدم المساواة الاقتصادية فى الأمم التى تطورت تطوراً صناعياً بعيداً حتى يمكن أن ترتقى فنون المدنية عن هذا الطريق ما دمنا نخضع لطرق الإنتاج الحديثة ، ولكن هناك خطراً يجب أن نكون على بينة منه ، لا استحالة فنية كما كانت الحال فى الماضى .

والآن أعرض للعنصر الثالث من العناصر التى تكلمت عنها :

مثل الاحتفاظ « بالموارد والقوى الطبيعية » كمثل الأمن والعدالة فى أنه

يتطلب إجراء من قبل الدولة ، ولست أقصد بالاحتفاظ مجرد الاحتفاظ بالتماثيل القديمة ومواطن الجمال أو صيانة الطرق أو المنافع العامة وما شاكلها فتلك أشياء تعمل الآن ، اللهم إلا فى وقت الحرب . ولكن ما أقصده بالتحديد هو الاحتفاظ بموارد العالم الطبيعية ، وهذا أمر من الأهمية بمكان عظيم ، وقلما يبحث بما هو خليق به من اهتمام . لقد حدث فى غضون القرن والنصف الأخيرين أن إستنفذ الإنسان المواد الخام للصناعة كما استنفد التربة التى كانت تتوقف عليها حياة الزراعة ، وكانت تلك عملية قاسية من الاستهلاك المتواصل لا تعرف ليناً أو هوادة ولعل أصدق الأمثلة على هذا الإسراف فى عالم الصناعة هو الزيت . ذلك أن كمية الزيت التى يمكن الحصول عليها من آبار العالم لا يمكن أن تقدر بالضبط ، ولكنها مع ذلك محدودة ، أما عن الحاجة إليه فقد بلغت من الأهمية حداً ينذر بخطر إشعال حرب عالمية ثالثة من أجله ، وإذا ما عز الحصول على الزيت بكميات كبيرة كان هذا نذيراً بضرورة استحداث تغييرات كبيرة فى أسلوب حياتنا ، ولو أننا حاولنا الاستعاضة عنه بالطاقة الذرية لكانت النتيجة الحتمية لهذا هى استنفاد كل موارد العالم من اليورانيوم والثوريوم . والصناعة بالشكل القائم الآن إنما تعتمد بصفة جوهرية على إنفاق رأس المال الطبيعى ، ولن نستطيع الاستمرار زمناً طويلا على أساس هذا الإسراف .

ويذهب بعض الثقاة إلى أن ثمة مشكلة أخطر من هذه هى الموقف فيما يختص بالزراعة على نحو ما جاء بالتفصيل فى كتاب المستر فوجت

«Vogt» : « السبيل إلى البقاء » ، وتفسير ذلك أن الأساليب التى تطبق الآن فى زراعة معظم أصقاع الكرة الأرضية فيما عدا مساحات قليلة حبتها الطبيعة بالوفرة والخصوبة كفيلة باستنفاد الطاقة الإنتاجية للأرض ؛ والطريقة التى يلجأ إليها الأمريكيون والمعروفة باسم « Dust Bowl » هى أسطع الأمثلة المعروفة لعملية هدامة تطبق فى كل أنحاء المعمورة — وبما أن عدد السكان الآن فى تزايد مستمر فالنقص فى المواد الغذائية كارثة محتومة لا بد أن يشاهدها نصف القرن التالى ما لم تبتكر الأساليب العنيفة لدرء هذا الخطر ، وتلك أساليب معروفة للطلبة الذين يدرسون فن الزراعة ولكن الحكومات وحدها هى التى تستطيع تطبيقها بشرط أن تقبل وتتحمل الإساءة لسمعتها ، إنها مشكلة لم تلق ما تستحقه من اهتمام اللهم إلا القدر اليسير ، مشكلة يجب أن يواجهها كل من يمنى نفسه بالحياة فى عالم مستقر لا يتعرض لحروب الفناء . ولو أن هذه الحروب استطاعت أن تحل مشكلة نقص المواد الغذائية بعض الشىء لكان معنى ذلك أنها حروب تتضاءل أمامها تلك الحروب التى كابدناها لأن الذى حدث بين الحربين العالميتين هو ازدياد عدد السكان فى هذا العالم ؛ فالمشكلة الخاصة بإصلاح الزراعة هى أولى المشاكل التى تحتمل أن تواجهها الحكومات المستقلة فيما عدا مشكلة أخرى ، هى العمل على تفادى الحرب .

لقد تكلمت عن الأمن والعدالة والاحتفاظ بالموارد الطبيعية بوصف هذه العناصر الثلاثة أهم الوظائف الجوهرية للحكومة ، ولأن هذه هى

الوظائف التى لا تستطيع قوة غير الحكومات القيام بها ، ولكنى لم أقصد أن الحكومات ليست لديها وظائف أخرى جديرة بنشاطها . أريد أن أقول : إن للحكومة وظائف أخرى جوهرية فى ميادين النشاط المختلفة هى تشجيع القوى الابتكارية فى النطاق غير الحكومى ، والعمل على خلق الفرص التى تكفل ممارسة وتطبيق هذا الابتكار بشكل يعود على المجتمع بالنفع . وهناك من ألوان الابتكار ما هو فوضوى أو إجرامى ، بحيث لا يحتمله مجتمع متمدين — وثمة ألوان أخرى من الابتكار كالتى يقوم بها ذوو القدم الراسخة فى عالم الابتداع والاختراع والتى يعترف الكل بفائدتها . ولكن هناك طبقة أخرى من المبتدعين — طبقة ضخمة العدد من متوسطى الكفايات الذين لا نستطيع التنبؤ بقيمة ما ابتدعوا قبل أن نعلم ما تسفر عنه جهودهم من نفع أو ضرر ، ويهمنا بصفة خاصة فيما يتعلق بجهود هذه الطائفة التى لم تزل موضع البحث ضرورة الحث على حرية التجربة ، لأن هذه الطبقة تحمل بين طياتها خير إنتاج تمخض عنه تاريخ البشرية .

والتناسق بوصفه نتيجة طبيعية لرقابة الدولة أمر مرغوب فيه فى بعض النواحى ومرغوب عنه فى نواح أخرى . لقد حدث فى فلورنسا قبل عهد موسولينى أن كانت هناك قاعدة للمرور فى المدن فى حين كانت هناك قاعدة أخرى على النقيض منها تماماً فى الريف المجاور . وقد كان هذا الاختلاف مدعاة لعدم الارتياح ، ولكن كانت هناك شئون أخرى كثيرة عمدت فيها الفاشية إلى القضاء على ضروب من التنوع والاختلاف كان .

يجب الإبقاء عليها . نريد أن نقول إنه من الخير في المسائل المتصلة بحرية الرأى أن يحتدم النقاش بين مختلف المذاهب الفكرية ؛ وما دمنا بصدد العالم العقلى فلا جدال فى أنه فى حد المستطاع الدفاع عن الصراع من أجل البقاء استناداً إلى مادة علمية ضخمة ، ومثل هذا الدفاع ينتهى بنا لحسن الحظ إلى نظرية بقاء حكم الأصلح ، ولكن لو سلمنا بوجود التنافس العقلى لاستتبع ذلك وجود الطرق الكفيلة بتحديد الوسائل التى تستخدم فى هذا الصراع ؛ ولا ينبغى أن يكون القول الفصل فى هذه المشاكل للحرب أو للاغتيال أو عن طريق السجن يزج فيه بمن لهم آراء خاصة أو عن طريق الحيلولة بين أصحاب الآراء غير الشعبية وبين التماس الرزق المشروع ، وحيث يتسع المجال للابتكار والطموح الفردى أو حيث يكون الوضع على صورة عدد كبير من الدويلات الصغيرة كما كانت الحال فى إيطاليا فى عصر النهضة أو فى ألمانيا إبان القرن الثامن عشر ، فإن هذا التنوع وتلك الألوان المختلفة من النشاط المتعدد النواحى تكفله المنافسة بين زعامات فردية تحتضن مختلف المشروعات ، ولكن إذا ما تبدل الحال كما حدث ويحدث فى أوربا ، ثم تضخمت الدولة بحيث يضيق نطاق الفرص الفردية كان لزاماً أن تفشل تلك الجهود التقليدية الكفيلة بالإبقاء على تنوع الجهود العقلية وتعددها ، ولم يبق هناك إلا طريقة واحدة يلجأ إليها هو أن تستولى الدولة على حلبة السباق ، ثم تعمد إلى وضع القواعد اللازمة لتنظيم الصراع على نحو ما فعلت فى قوانين كوينزبرى « Queensberry Rules » .

والفنانون والكتاب فى هذه الأيام هم وحدهم الذين قد يواتيهم الحظ فيما يمارسون من ابتكار قوى هام كأفراد وبمعزل عن الارتباط بجماعة أو جماعات ، وحين كنت فى كاليفورنيا رأيت رجلين أخذا على عاتقهما أن يشرحا للعالم هجرة العمل فى تلك الدولة والظروف التى أحاطت بها والحالة التى انتهت إليها . كان أحدهما روائياً وكان الثانى مدرساً فى جامعة حكومية ، وقد عالج الأول الموضوع فى عرض روائى ، وعالجه الثانى كبحث علمى جامعى على شيء كثير من الدقة والتفصيل . وكانت النتيجة أن أثرى الروائى ، أما المدرس الجامعى فقد فصل من عمله وقاسى مرارة الحاجة بل تعرض لخطر الفقر المدقع .

ولكن ابتداع الكاتب رغم أنه ظاهرة لم تزل قائمة ، إلا أنه يتعرض للتهديد من نواح عدة . فلو أن الدولة كانت هى التى تتحكم فى إصدار الكتب كما هى الحال فى روسيا ، فإن الدولة وحدها إذن هى التى تقرر ما ينشر على الناس ، وما لم تفوض سلطتها لهيئة مستقلة لا تمت إلى الحزبية بصلة فمن المحتمل ألا ينشر من الكتب إلا ما كان فيه مرضاة أقطاب السياسة ، ويصدق هذا بالطبع على الصحافة ، وهناك فى هذا النطاق نستطيع أن نتبين كيف يكون التناسق كارثة ولكنه فى الواقع نتيجة محتملة جداً لاشتراكية صارمة تفرضها الدولة .

وكان فى مقدور رجال العلم على نحو ما بينت فى محاضرتى السابقة أن يعملوا ساكنين إلى أنفسهم بمعزل عن أى مؤثر كما لا يزال يعمل بعض الكتاب اليوم ، والواقع أن كافنديش وفارادى ومندل ، قلما

اعتمدوا فى دراساتهم على الأوضاع القائمة ، ويصدق هذا على داروين فيما عدا الفرصة التى مكنته فيها الحكومة من المساهمة فى رحلة كلاب الصيد (الجاسوسية) ولكن عزلة العلماء على هذا النحو كانت ظاهرة فى الماضى ،والواقع الآن هو أن معظم البحوث العلمية تعوزها الأجهزة ، وبعض أنواع البحث العلمى يتطلب نفقات لتمويل الحملات التى تذهب للكشف العلمى فى أنحاء نائية من الأرض ، وما لم تتقدم الحكومات والجامعات بالتسهيلات اللازمة للبحث العلمى فلن يستطيع العلماء إنتاج شىء فى العلم الحديث اللهم إلا عدداً قليلا منهم ، وإذن فنحن أمام أمر هام جداً : ما الشروط التى تقرر من هو صاحب الحق فى الحصول على هذه التسهيلات وإذا ما كان الجواب هو أن أصحاب الحق هم أولو العقيدة الصحيحة النقية ــ عقيدة مقيسة بالمناقشات الجارية التى يقرها العرف العام ، فمعنى هذا ختام التقدم العلمى وإخضاع العقل لسلطان آراء مدرسية عتيقة صورية كتلك التى قضت على العلم فى العصور الوسطى ، أما الذى يحدث فى السياسة فهو ارتباط بين الابتكار الفردى والجماعة ،بل إن تلك ظاهرة واضحة جوهرية ، والذى يحدث فى العادة هو ارتباط بين جماعتين : الحزب والدائرة الانتخابية ، فلو أنك أردت المضى فى ضرب من ضروب الإصلاح فعليك فى أول الأمر إقناع الحزب الذي تنتمى إليه حتى يقر وجهة نظرك فى هذا الإصلاح ، ومتى تم هذا يتعين عليك إقناع دائرتك الانتخابية بانتخاب هذا الحزب . وقد تستطيع بالطبع أن تنفذ غرضك عن طريق التأثير على الحكومة بشكل

مباشر ، ولكن قلما يمكن هذا فى مسألة تثير اهتمام الجماهير إلى حد كبير . فإذا ما تعذر هذا كان معناه أن المشروعات المبتكرة تتطلب شيئاً كثيراً من الجهد والوقت ، وخليق بها أن تفشل فى النهاية إلى حد يجعل أغلب الناس يقنعون بالوضع الراهن إلا فيما يختص بالتصويت مرة كل خمس سنوات لأى مرشح برلمانى يعد الجماهير بالإصلاح .

وإذا ما كنا بصدد عالم يخضع للتنظيم الدقيق الشامل كان لزاماً على الابتكار الفردى المرتبط بجماعة ما أن يقتصر على فئة قليلة إلا إذا كانت هذه الجماعة ضئيلة العدد بطبيعتها ؛ فإذا كنت أنت عضواً فى لجنة صغيرة كان من المعقول أن تطمع فى التأثير فيما تصدره هذه اللجنة من قرارات ؛ أما فى السياسة القومية حيث تصبح صوتاً واحداً ضمن عدد يربو على عشرين مليوناً من الناخبين ؛ فليس لك نفوذ يذكر ، اللهم إلا قدراً ضئيلا لا يكاد يلمس ما لم تكن فرداً استثنائياً أو كنت من أصحاب المتاجر الضخمة ، نعم لك الحق فى أن تساهم فى الحكم بنسبة جزء من عشرين مليوناً بالنسبة لبقية الشعب ، ولكنك تساهم بمثل هذا القدر فقط فى حكم نفسك أيضاً ، ومن ثَمَّ تصبح أكثر إحساساً بأنك محكوم لا حاكم ، وتستحيل الحكومة فى تفكيرك إلى هيئة سيئة النية بعيدة عنك كل البعد تشير إليها بقولك : « أولئك الذين فى الحكم » وليست هى مجموعة الرجال الذين اخترتهم أنت وفريق من الناس يلوذ بك ويساهم فى آرائك ابتغاء تمثيلكم والعمل وفق رغباتكم ؛ وإذن تصبح مشاعرك الفردية من وجهة السياسة فى هذه الظروف بعيدة كل البعد عما قصد

بالديمقراطية أو عن تلك الرسالة التى كتب على الديمقراطية تحقيقها ، بل يخيل إليك أنك تحكم حكماً شديد الصلة والشبه بالحكم الديكتاتورى.

ولا سبيل إلى الاحتفاظ بروح المغامرة الجريئة والقدرة على استحداث نتائج يشعر الناس بقيمتها إلا عن طريق تفويض السلطة لهيئات صغيرة يستطيع الفرد فى ظلها أن يحتفظ بكيانه ؛ فلا تستغرقه كثرة العدد ، نعم لا بد من وجود رقابة مركزية تفرض إلى حد كبير تبعاً لتلك الأسباب التى عرضت لها فى أول هذه المحاضرة ، ولكن ما دمنا بصدد الحد الأقصى الذى يتفق وهذا المطلب السابق ، فلا بد من تفويض سلطات الدولة لهيئات مختلفة — جغرافية وصناعية وثقافية — تبعاً لما تقوم به كل هيئة من عمل أو ما تمارس من اختصاص ، كذلك يجب أن يكون اختصاص هذه الهيئات من الكفاية بحيث تكتسب الأهمية وتكون باعثة على حفزهم همم الناشطين من الرجال فيستشعرون الغبطة إذا ما استطاعوا التأثير فيها ، ولا بد لهؤلاء تيسيراً لمهمتهم من أن يحتفظوا بقسط كبير من الاستقلال المالى ، ولعل شر ما يصيب الابتكار أو يقضى عليه هو عرض خطة موضوعة فى دقة وإحكام على سلطة مركزية لتتولى مناقشتها والتصويت عليها فى حين أنها لا تعرف عنها شيئاً ، ولا تعطف على مراميها ، ومع ذلك فهذا هو الذى يحدث باستمرار فى بريطانيا تحت نظام واحد للرقابة المركزية تعتمد عليه ، ونحن إنما نهدف إلى نظام أكثر مرونة وأقل قسوة رغبة فى الاحتفاظ بجهابذة العقول وضناً بها أن تركن إلى الجمود ؛ هنالك أيضاً طابع جوهرى يجب أن يتميز به أى نظام سليم قويم هو أن يبقى

على أكبر قسط ممكن من السلطة لهؤلاء الذين يهمهم أو يعنيهم ما انصرفوا إليه من عمل .

يستتبع هذا مشكلة لا بد أن تثير صعاباً كثيرة ، تلك هى تحديد الاختصاصات لمختلف الهيئات ، والمبدأ العام الذى ينبغى أن يقرر فى هذا الصدد هو أن يبقى على اختصاصات أو سلطات الهيئات الصغيرة ما دامت لا تتعارض مع اختصاصات الهيئات الكبرى ، وإذا ما عرضنا الآن للهيئات الجغرافية بصفة خاصة فإنما نقول بوجوب وجود نظام هرمى يبتدئ بمجالس الأبرشيات ، وينتهى إلى حكومة عالمية ، أما عن وظيفة الأخيرة فهى تفادى الحرب ، وإذن يجب أن تمارس من الاختصاصات ما هو كفيل بتحقيق هذا الهدف فحسب ، ولا جدال فى أن هذا يستتبع احتكار القوى المسلحة ، وكذلك سلطة توقيع وتعديل المعاهدات ، والحق فى تقرير ما تراه فى الصراع بين الدول الأخرى ، ولكن لا ينبغى للحكومة العالمية أن تتدخل فى الشئون الداخلية للأمم الأعضاء إلا فيما يختص بما هو ضرورى لضمان تنفيذ المعاهدات ، وكذلك يجب على الحكومة المركزية فى الدولة أن تبقى لمجالس المقاطعات قسطاً وافراً من السلطة كما يصبح لزاماً على مجالس المقاطعات هذه أن تتصرف بالمثل مع مجالس المدن ومجالس الأبرشيات . نعم قد يستتبع هذا الوضع نقص موقوت فى الكفاية يسرى فى نطاق محدود من هذا التنظيم ، ولكى لو أن اختصاصات هذه الهيئات المحلية أعطيت من الأهمية ما هى خليقة به لاغتبط كل فرد بالانضمام إليها ولأمكن أن يستبدل بالنقص الموقوت فى

الكفايات طاقة إنتاجيه أبعد أثراً وأكثر استقراراً .

والمشاهد الآن هو أن الحكومة المحلية إنما تعتبر هواية للأغنياء الذين اعتزلوا النشاط لأن القاعدة العامة عند هؤلاء هى أنهم ادخروها لوقت فراغهم ؛ لهذا ولأن أمثال هؤلاء قد عجزوا عن المساهمة الجدية فى النشاط نجد فريقاً من ذوى الكفايات الشبان والشابات يشعرون بقيمة ما يعملون فى هذه الحكومات المحلية ويغتبطون بما ينجزون ، وتلك سيئة لو أريد علاجها لكان لزاماً أن يتعاطى أعضاء هذه الحكومات المحلية مرتبات لنفس الأسباب التى تدفع من أجلها مرتبات لأعضاء البرلمان .

وسواء أكانت المنظمة جغرافية أم ثقافية أم فكرية ؛ فلا بد أن تنطوى على نوعين من العلائق : علاقة تربط بين المنظمة وبين الأعضاء ، وأخرى تربط بين المنظمة وبين العالم الخارجى ، أما عن العلاقة الأولى فينبغى كقاعدة عامة أن تترك لما يقرره الأعضاء فيما بينهم وبمحض إرادتهم إذا لم يكن فى هذا عدوان على القانون ، ومع أن العلاقة بين الهيئة وبين الأعضاء أمر يقدره الأعضاء أنفسهم إلا أن هناك بعض المبادئ التى يجب أن يحسب لها الأعضاء حساباً لو أريد للديمقراطية أن تحتفظ بشىء من الحقيقة . خذ على سبيل المثال مؤسسة كبيرة من مؤسسات العمل . لقد كان الهجوم الذى تعرضت له الرأسمالية من جانب الاشتراكية منصباً على مسائل تتعلق بالدخل ولا تتعلق بالسلطة ، بل ربما كان هذا هو عنصر الصراع بينهما بالتحديد ؛ فإذا ما انتقلت صناعة من الصناعات إلى الدولة انسياقاً وراء سياسة التأميم فقد يستتبع

هذا ظهور عدم المساواة فى توزيع السلطة بنفس الشكل الذى كان سائداً فى عهد الرأسمالية الفردية مع تغيير واحد هو أن أصحاب السلطة هم طبقة الموظفين لا طبقة الملاك . هناك بالطبع ظاهرة لا يمكن تفاديها فى أية مؤسسة ضخمة ، تلك هى وجود هيئة تنفيذية من الموظفين يمارسون من السلطات مالا يمكن أن يتاح لبقية أفراد المؤسسة على اختلاف درجاتهم ، ولكن يجدر بنا أن نحاول ما أمكن الهبوط بهذه الظاهرة إلى حدها الأدنى ، فلا نسمح بعدم المساواة فى توزيع السلطة إلا حيث يصبح ذلك أمراً لا مفرمنه كما يجب فى نفس الوقت الإبقاء على أكبر قسط ممكن من الابتكار يمارسه كل الأعضاء الذين تضمهم المؤسسة .
وهنا أشير إلى كتاب قيم جداً عرض لهذا الموضوع عنوانه : « مشاركة تضم الجميع » تأليف المستر جون سيدان لويس (تجارب أربعة وثلاثين عاماً فى الديمقراطية الصناعية) . والذى يجعل هذا الكتاب ممتعاً هو أنه بنى على أساس تجارب عملية طويلة بعيدة المدى لرجل استطاع أن يجمع بين الروح العامة والابتداع التجريبى الجرىء ، ونجد فيما يختص بالناحية المالية أن الكاتب جعل لكل العمال المساهمين فى مشروعاته نصيباً فى الأرباح بوصفهم شركاء فى العمل ولكنه بالإضافة إلى هذا بذل كل ما يمكن نحو إشعار كل موظف بأنه يساهم مساهمة فعلية فى إدارة المشروع بأكمله ، ولكنى مع ذلك أشك فى أن تكون هذه الأساليب التى ابتدعها الكاتب كفيلة بأن تسير بنا شوطاً بعيداً يجب علينا المضى فيه تحقيقاً لما ننشده من ديمقراطية صناعية . لقد ابتدع كذلك وسيلة

فنية كفيلة بإسناد الوظائف الهامة لأصحاب الكفايات فى أدائها . ومن الممتع فى هذا الصدد أن نلاحظ ما أورد الكاتب من أدلة تفنيداً لمبدأ المساواة فى الأجور — أدلة لا تستند إلى القول بأن صاحب المجهود الشاق أحق بالأجر الأكبر ، ولكنها تستند إلى مبدأ هو النقيض من هذا ، يقول بأن الأجر الأكبر هو السبب فى الإنتاج الأكثر قيمة ؛ يقول : « من الخطأ ما ذهبوا إليه من أن المقدرة مضافة إلى الرغبة فى استغلالها يتألف منهما ما يسميه الرياضيون : " المقدار الثابت" على ما أعتقد ، وأن كل ما يتغير بعد ذلك هو الدخل الذى يتقاضاه العامل مقابل ذلك ، الواقع أن مبلغ ما تتعاطى من أجر لا يحفزك إلى العمل ما وسعك الجهد فحسب ، ولكن تتوقف عليه مقدرتك الفعلية أيضاً ، إن الناس لا يتقاضون ضخام الأجور لقاء مقدرتهم على الإنتاج القيم ، ولكن مقدرتهم هذه مردها أيضاً إلى ضخامة ما يتعاطون من أجور » .

وهذا المبدأ يمكن أن يطبق فى نطاق أوسع مدى مما أراد المستر لويس فلا ينطبق على الأجر فحسب ، ولكن على اللقب والمركز أيضاً ، وفى اعتقادى أن القيمة الأساسية ازيادة المرتب تنحصر فى ازدياد قيمة المركز الشخصى ، والعالم المشتغل بالبحث العلمى ، والذى يعترف الجميع بأهمية عمله يجد من هذا الاعتراف وازعاً يحفزه إلى النشاط كنفس الوازع إلى العمل الذى تخلقه زيادة الدخل عند رجل يشتغل فى نطاق آخر ، ولعل أهم الحقائق التى تبرز أمامنا فى هذا الصدد هى سعة الأمل والاستبشار ، وهى الظاهرة التى أصبحت تنقصنا فى أوروبا إلى حد

كبير نتيجة للحربين العالميتين ، ومن العسير الآن أن ندافع عن النشاط الاقتصادى الحر حرية غير محدودة استناداً إلى النظرية القديمة القائلة بعدم « تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية » ، ولكن من المهم جداً أن يحتفظ بحرية الابتكار وأن يفسح المجال للكفايات .

وتلك ناحية واحدة فقط من تلك النواحى المرغوب توافرها فى مؤسسة ضخمة ، والناحية الأخرى هى أن هؤلاء الذين يهيمنون على المؤسسة لا ينبغى أن يمارسوا سلطاناً مطلقاً غير محدود على الآخرين . لقد جاهد المصلحون قروناً طويلة ضد سلطة الملوك ثم انصرفوا بعد ذلك لصراع بينهم وبين الرأسمالية ، ولكن انتصارهم فى هذا الصراع لن يجدى لو أنه أسفر عن الخضوع لسلطة طبقة الموظفين بدلا من طبقة الرأسماليين . ولا جدال فى أن هناك صعوبات عملية مردها إلى أن الموظفين يتحتم عليهم أن يصدروا القرارات بلا انتظار للأداة الديمقراطية البطيئة ولكن ولكن هذا لا ينبغى أن يتعارض مع أمرين نجد لزاماً الاحتفاظ بهما : أولهما أن الاتجاهات العامة للسياسة يجب أن تقرر على أسس ديمقراطية ، وثانيهما إخضاع تصرفات الموظفين وأعمالهم للنقد المشروع من دون أن يتعرض الناقد لعقوبة ، وما دام حب السلطة أمراً طبيعياً فى نفس كل رجل طموح نشيط فلا بأس من الافتراض بأن الموظفين يغلب عليهم حب السلطة فى أغلب ما يعرض عليهم من مسائل . سلطة تتخطى ما كان قانونياً مشروعاً بالنسبة لهم ، وإذن يتضح لنا أن الرقابة الديمقراطية اليقظة أمر تحتاج إليه أية مؤسسة صناعية مثلها فى ذلك كمثل الديمقراطية

فى عالم السياسة سواء بسواء .

أما عن العلائق بين المؤسسة وبين العالم الخارجى فهذا أمر يختلف عن سابقه : يجب ألا تقرر هذه العلاقة أو تحدد على أساس السلطة ، وبتعبير آخر على أسس من تلك القوة التى تأنسها المؤسسة فى نفسها فتساوم أو تتعنت على حسابها ، ولكن ينبغى أن يكون مرد هذه العلائق إلى سلطة محايدة إذا ما عجزت عن تحديدها المفاوضات الودية . وحرى بهذا المبدأ أن يطبق بلا استثناء حتى يشمل العلائق فى ضرح هذا العالم كله ، ذلك العالم الذى لن يرتبط بعد هذه المرحلة بعلائق خارجية ، ولو صدق ما قاله ولسن من احتمال وجود حرب بين العوالم المختلفة فلا فلا مندوحة لنا من البحث عن سلطة تنتظم العلاقة بين الكواكب .

أما عن الخلافات بين الدول فلا محل للجزع إزاء ما يطرأ عليها من توتر أو تغيير ما لم يكن ذلك باعثاً على إثارة العداوة والبغضاء فيما بينها . إن المعيشة الموقوتة فى بلد أجنبى تثير أمام أعيننا من المزايا ما عجزت بلادنا عن توفيره ، ويصدق هذا القول على أى بلد من بلاد العالم ننتمى إليه ، كما يصدق على الفروق بين مختلف الأجزاء من بلد واحد وعلى النماذج التى تنتجها حرف مختلفة . نريد أن نقول : إن تناسق الطابع وتناسق الثقافات من الأمور التى تبعث على الأسف . لقد اعتمد التطور البيولوجى على العناصر المختلفة المتوارثة أو الكامنة بين الأفراد أو بين القبائل فى حين أن التطور الثقافى يعتمد على الفروق المكتسبة ، فإذا ما اختفت عناصر الاختلاف هذه لم يبق هناك مجال للاختيار . إن

ما يحدث فى العالم الحديث ينذر بخطر حقيقى من جراء ما قد يحدث من تشابه عظيم بين إقليم وآخر من الناحية الثقافية ، ولعل أقوم الطرق لإضعاف هذا الخطر هو ازدياد الطابع الاستقلالى لمختلف الجماعات .

وفى اعتقادى إذا لم أكن مخطئاً أن المبدأ العام الذى ينبغى أن يتحكم فى تحديد النطاق المشروع لكل من السلطة والابتكار يمكن أن يحدد تحديداً صريحاً على أسس من تلك « الغرائز » التى تتألف منها الطبيعة الإنسانية وتفسير ذلك أن فينا أولا غرائز التملك التى تحدونا إلى الاستيلاء على ما نمتلك بل على مالا نمتلك فى أغلب الأحيان وهنالك من ناحية أخرى تلك الغرائز الابتكارية أو الإنشائية التى تعمل على استحداث الجديد فى هذا العالم الجديد الذى لم نكن لننقله أو ننتزعه من إنسان آخر . وقد يكون هذا ألواناً متواضعة من الابتكار كعمل حديقة للكوخ ، أو إنتاجاً جباراً هو أقصى ما تسمو إليه الجهود البشرية كإنتاج شكسبير ونيوتن . وإذن نستطيع أن نقول فى صراحة إن تنظيم غرائز التملك والسيطرة عليها سيطرة قانونية مشروعة أمر مرده إلى وظائف الحكومة ، تلك الوظائف الجوهرية التى تناط بها ، فى حين أن غرائز البناء والابتكار — رغم ما قد تلقى من تشجيع الحكومة — يجب أن تستمد سلطتها الجوهرية من الاستقلال الفردى أو الجماعى .

وإن ما فى الحياة من متاع مادى يمكن أن يكون موضع التملك أو الإيثار ، ولكن هذا لا يصدق على الإنتاج العقلى أو على العلم فى الصدور ، فالرجل الذى يأكل قطعة من الطعام قد حرمها على غيره ، ولكن الذى

يؤلف أو يستمتع بقصيدة لا يحول بين آخر وبين أن يؤلف أو يستمتع بمثلها أو بأحسن منها ، وهذا يفسر معنى تطبيق العدالة على توزيع الطيبات من الرزق ، أما فيما يختص بالإنتاج العقلى فالشىء المطلوب هو توافر الفرصة والبيئة التى توحى بأن الجهود البشرية التى تستهدف الإنتاج لن تضيع سدى لما تنطوى عليه من معقولية . وليست المكافآت المالية الضخمة هى التى تحفز همم الرجال الخليقين بالابتداع والابتكار ، وقليل جداً من الشعراء أو رجال العلم استطاع أن يكون ثروة أو أراد أن يكون ثرياً . لقد قضت السلطات بالموت على سقراط ولكنه احتفظ بصفاء نفسه حتى اللحظة الأخيرة لأنه أدى رسالته ، ولو أنه أوتى من ألقاب الشرف والمجد ما ينوء بها ثم حيل بينه وبين أداء الرسالة لخيل إليه أن ما لقى من عقوبة يتضاءل أمامها الجزاء السالف .

وفى الدولة ذات السلطة الواحدة التى تنتظم عناصرها جميعاً ، وحيث تتحكم هذه السلطة فى كل وسائل النشر لابد للعقلية المبتكرة الأصيلة أن تلقى مثل هذا الجزاء السالف ، وسواء فرضت على هذه العقلية أم لم تفرض عليها العقوبات القانونية فإنها لن تستطيع نشر آرائها ، وإذا ما انتهت حالة أى مجتمع إلى هذا الوضع ، فلن يكون فى مقدوره أن يقدم للحياة الإنسانية فى مجموعها شيئاً ذا قيمة .

وثمة ضرورة تفرض نفسها علينا فرضاً هى السيطرة على تلك الغرائز الجشعة أو التى تنشط وراء السلب والنهب ، ومن ثم كان وجود الحكومات وكذلك وجود حكومة عالمية أمراً لا بد منه للحياة ، ولكن يجدر بنا

ألاّ نقنع بمجرد الحياة ونؤثرها على الموت ، وإنما نرغب فى حياة سعيدة فياضة بالقوة والابتكار الإنشائى . وما دمنا بصدد هذا الهدف فالدولة هى التى تستطيع توفير بعض الأوضاع والأنظمة الكفيلة بذلك ، ولكن يشترط لهذا أن تكون بما تبذل من جهد فى سبيل الأمن والطمأنينة لاتبغى عدواناً على تلك الغرائز التى لم تنظم إلى حد كبير والتى تجعل الحياة مستساغة ذات قيمة . إن الحياة الفردية لم تفقد مكانتها بعد ، ولا ينبغى أن تخضع خضوعاً كلياً لرقابة تأتى من بجانب المنظمات الضخمة ، وفى هذا العالم الذى ابتدعته الأساليب الفنية الحديثة نجد من الضرورى العمل على اتقاء هذا الخطر .

الأخلاق الفردية والاجتماعية

أعتزم فى هذه المحاضرة الأخيرة أن أعرض لشيئين ، أولهما : التلخيص الموجز لما أسفرت عنه المحاضرات السابقة ، وثانيهما : الصلة التى تربط بين النظريات الاجتماعية والسياسية من جهة وبين الأخلاق الفردية من جهة أخرى – صلة ينبغى أن تسير على هدى منها أو تتكيف بها الحياة الفردية ، ونريد رغم ما تبينا من شرور ولمسنا من أخطار أن نعتقد اعتقاداً جازماً – قياساً لما أسلفنا من قول – فى إمكان تحقيق آمال كبيرة تسمو إليها البشرية فى مستقبل ليس ببعيد ، وهذا فيما أعتقد يمكن تبريره على ضوء تقدير متزن معقول لما يمكن أن تسفر عنه الجهود .

ولنبدأ الآن فى هذا التلخيص الموجز . لقد عرضنا بشكل عام إلى التفرقة بين هدفين رئيسيين للنشاط الاجتماعى ، فهناك الأمن والعدالة ولا بد لهما من رقابة تفرض من جانب حكومة مركزية يجب أن يتسع نطاقها حتى يشمل قيام حكومة عالمية لو قصد بها أن تكون أداة فعالة فى كنف النظام . ولكن التقدم على النقيض من هذا يتطلب إفساح أكبر مجال ممكن للقوى الابتكارية والفردية التى يمكن أن تتفق مع النظام الاجتماعى . والوسيلة الوحيدة لتحقيق كل ما يمكن تحقيقه من هذين الهدفين هى تفويض السلطة ، وتفصيل ذلك أن الحكومة العالمية

يجب أن تترك الحكومات القومية مطلقة التصرف فيما ليس له علاقة بتفادى الحرب ، وعلى الحكومات الوطنية بدورها أن تبقى على أكبر قسط ممكن من حرية التصرف للسلطات المحلية . ولا ينبغى أن ينصرف التفكير إلى أن المشاكل الصناعية يمكن أن تحل عن طريق التأميم ، مثال ذلك أن صناعة كبرى كالطرق الحديدية يجب أن تمارس قسطاً كبيراً من الاستقلال الذاتى ، والعلاقة بين الموظفين وبين الدولة — إذا ما أممت صناعة من الصناعات — لا ينبغى أن تكون لوناً آخر من ألوان تلك العلاقة التى كانت سائدة بينهم وبين رؤسائهم فى ظل النظام الرأسمالى ؛ وكل ما يتصل بتداول الآراء كالصحافة والكتب والدعاية السياسية يجب أن يترك للمنافسة الحرة النزيهة وأن يكون فى مأمن من عدوان الرقابة الحكومية أو أية صورة من صور الاحتكار ، ولكن المنافسة يجدر بها أن تكون ثقافية عقلية لا منافسة اقتصادية ، ولا منافسة حربية الطابع أو عن طريق فرض قانون العقوبات .

وأجد أن التنوع والاختلاف شرط أساسى من شروط التقدم فى الشئون الثقافية ؛ والهيئات التى تمارس نوعاً من الاستقلال عن الدولة كالجامعات والجمعيات العلمية لها قيمة كبرى فى هذا المقام وإنه لمن دواعى الأسف أن نرى رجال العلم — على النحو السائد فى روسيا — يضطرون برغم إرادتهم إلى الموافقة على لغو فارغ لا يمت بصلة إلى الاستنارة العقلية إذعاناً لأمر فريق من رجال السياسة جاهل بالعالم يقبل بل يرتضى أن يفرض ما يعن له من قرارات تبعث على السخرية

فرضاً عن طريق استخدام النفوذ الاقتصادى أو سلطة رجال الشرطة .
ولا سبيل إلى تفادى تلك المآسى المحزنة إلا عن طريق تحديد نشاط رجال السياسة تحديداً يفرض عليهم ألا يعملوا إلا فى ميادين اختصاصهم ، فلا ينبغى عليهم أن يفترضوا أن لهم حقاً فى تقرير الموسيقى الجديدة أو علم الحياة الصحيح من الوجهة العلمية أو الفلسفة القيمة . ولا أريد لهذه المسائل أن تقرر فى هذا البلد عن طريق قرارات يفرضها ذوق أى رئيس للوزارة فى الماضى أو الحاضر أو المستقبل ، حتى ولو تصادف من حسن الحظ أن توافر لديه الذوق الفنى فكان فى عصمة عن الزلل .

وأعتزم الآن أن أعرض لمشكلة الأخلاق الفردية لا مشكلة الأوضاع السياسية والاجتماعية ، الحق أنه لا يوجد إنسان يتمتع بحرية مطلقة أو يخضع لعبودية مطلقة ، ولا مناص للفرد من الاحتياج إلى قانون أخلاقى يحكم تصرفاته إلى الحد الذى يستمتع فيه بحريته ، وقد يذهب بعضهم إلى القول بأن الفرد ما عليه إلا الإذعان للعرف الأخلاقى الذى اصطلحت عليه الجماعة ، ولكنى لا أستطيع أن أجد فى هذه الإجابة ما يقنع أى طالب يشتغل بدراسة علم الإنسان . لقد شاهدت الإنسانية ألواناً من المآسى كأكل لحوم البشر والتضحية بالإنسان وقطع رؤوس الآدميين [1] ، ولكن قضى على هذه المشاهد المؤلمة كلها نتيجة ليقظة الضمير الأخلاقى واحتجاجه على هذه الوحشية التى طالما اصطلح عليها الرأى العام ، ولو

(١) تذكاراً لما أحرزته القبيلة المنتصرة على قبيلة أخرى فى اللعب ـ ولا زال معمولا بهذا فى جزيرة بورنيو .

أن إنساناً أراد أن يحيا الحياة المثالية الميسرة له لوجب عليه أن يتعلم نقد ما اصطلحت عليه القبائل حوله من تقاليد واعتقادات .

ولكن فيما يختص بالخروج على تلك الأوضاع التقليدية التى اصطلحت عليها الجماعات – خروجاً يستند إلى أحكام الضمير – نجد لزاماً علينا أن نفرق بين سلطان العادات التقليدية وبين سلطان القانون إذ لا بد من أسباب قوية جداً نستند إليها فى تبرير عمل غير قانونى فى حين أن الخروج على المعايير الخلقية المصطلح عليها لا تعوزه مثل هذه المبررات القوية ، والسبب فى هذا أن احترام القانون شرط لا محيص عنه للاحتفاظ بأى نظام اجتماعى يمكن أن يحتمل ، وإذا ما بدا لإنسان أن أى قانون من القوانين المعمول بها سيئ أو جائر فله الحق بل ربما وجب عليه أن يعمل على تغييره ، ولكنه لن يستطيع كسر هذا القانون إلا فى أحوال نادرة جداً ، ولست أنكر وجود مواقف تفرض علينا كسر القانون بل إن كسره ليصبح واجباً إذا ما اتضح للإنسان عن عقيدة خالصة أن طاعة هذا القانون معناها ارتكاب خطيئة ، وإنك لتجد فى هذا حلاً لقضية إنسان يتحدى القانون استجابة للضمير ، وحتى لو كنت مقتنعاً بأنه مخطئ فيما ذهب إليه فلن يكون فى مقدروك أن تقول إنه ما كان ينبغى عليه أن يستجيب لضميره ؛ والعقلاء من المشرعين هم الذين يتجنبون بقدر الإمكان صياغة القوانين بشكل يحتم على كل ذى ضمير يقظ أن يكون واحداً من اثنين : إما مخطئ فى حق الضمير أو مرتكب لما يعاقب عليه قانوناً .

وطبيعى أن تنتهى بنا دراسة مثل هذه المشاكل إلى ثنائية فى المعايير الأخلاقية ذات أثر عميق ، وتلك حقيقة ينبغى الاعتراف بها رغم ما يكتنفها من تعقيد .

الواقع الذى تؤيده السجلات التاريخية منذ أقدم العصور هو أن المعتقدات الأخلاقية ترتكز على أساسين مختلفين كل الاختلاف بعضهما عن بعض : أحدهما سياسى ، والثانى خاص بالمعتقدات الأخلاقية والدينية . ونجد فى « العهد القديم[١] » أن هذين المصدرين لا علاقة تربط بينهما فالأول يندرج تحت اسم القانون ، والثانى يندرج تحت اسم الرسل The Prophets ، ونجد أن نفس هذه التفرقة بين الاثنين كانت سائدة فى العصور الوسطى ، فكانت هناك الأخلاق الرسمية تمليها الأوضاع القائمة التى تنتظم السلطات فى شكل هرمى إلى جانب القداسة الشخصية التى بشر بها المتصوفون والتزموا العمل بها فى حياتهم ، وهذه الثنائية فى المعايير الأخلاقية — ثنائية قوامها الأخلاقية الشخصية والأخلاق كما يمليها الوضع السياسى على الصورة التى ما زلنا نشاهدها الآن — أمر يجب أن تعرض له أية نظرية أخلاقية دقيقة . الواقع أن المجتمع بلا أخلاق وطنية قوية لا بد مقضى عليه بالزوال ، وبلا أخلاق شخصية لن يكون لبقائه قيمة ، وإذن لا بد من معايير أخلاقية شخصية ، وأخرى قومية وطنية حتى يستقيم لنا هذا العالم .

ولا يقتصر علم الأخلاق على أن يعرض لواجبى نحو جارى فقط

---

(١) The Old Testament.

مهما كنا على حق فى تقدير مثل هذا الواجب . والحياة السعيدة لا يمكن أن تتحقق ، إذا ما اعتقدنا أن نشاط الإنسان يجب أن ينصرف لأداء الواجبات الهامة وكفى ، إذ لا بد من هدف آخر خليق ببذل أقصى الجهود هو تحقيق أسمى معانى الشخصية . نعم إن الإنسان مخلوق اجتماعى ، ولكن مثل هذا القول لا يطلق إطلاقاً إذ ليس الطابع الاجتماعى للفرد هو كل شىء . لقد زرق الإنسان الأفكار والمشاعر وللغرائز التى قد تكون حكيمة أو غير حكيمة ، نبيلة أو وضيعة ، فياضة بالحب أو مستوحاة من الكراهية ، ولكن لو أن حياته تغدو أمراً محتملا للزم أن يتسع المجال لأحسن ما فى هذا التفكير وفى هذه المشاعر ، إذ لو صدق أن فئة قليلة تشعر بالسعادة فى كنف العزلة لصدق أن فئة أخرى أقل عدداً من هذه تستطيع أن تشعر بالسعاذة فى مجتمع لا يقر حرية التصرف للفرد .

والكمال الفردى المثالى ، ولو أن كثيراً منه يقوم على المسلك القويم تجاه الناس الآخرين إلا أن له ناحية أخرى ، فلو أنك أهملت واجباتك ابتغاء متاع موقوت تافه لشعرت بوخز ضميرك ، ولكن لو أنك انصرفت عن الجد إلى الاستمتاع بالموسيقى استمتاعاً عابراً انسياقاً وراء فيض قوى من عواطفك أو إلى الاستمتاع بجمال غروب الشمس لما استتبع هذا شعور من جانبك بالخجل أو بأنك أضعت الوقت سدى ، ومن الخطر أن نمكن للسياسة أو للواجب الاجتماعى من أن يكون لهما الأثر الأكبر فى تكييف عقيدتنا تكييفاً يحدد لنا معنى الكيان المثالى

الفردى.(أو تحقيق أسمى معانى الشخصية) وأنا هنا إنما أحاول التدليل على شىء ينسجم كل الانسجام مع الأخلاق المسيحية رغم عدم اعتماد الدليل على عقيدة دينية . لقد أوضح سقراط والرسل أنه يجب علينا أن نطيع الله لا الإنسان ، ويذهب الإنجيل إلى حد القول بحب الله حباً قوياً كذلك الحب الذى نشعر به تجاه جيراننا . ولقد أثبت كبار القادة من رجال الدين ما أثبته أقطاب الفن وأقطاب الابتداع العقلى من أن هناك شعوراً أخلاقياً يفرض علينا ضرورة تحقيق ما تهدف إليه غرائزنا الابتكارية بالإضافة إلى شعور آخر بالقوة والغبطة يستتبع إشباع هذا النوع من الغرائز بالشكل السالف الذكر وتلك العاطفة هى الأساس لما سمته الأناجيل واجبات نحو الله ، وهى واجبات على نحو ما أريد أن أقول وأكرر لا علاقة لها بمعتقدات دينية . ذلك أن واجبى نحو جارى مهما يكن من أمر تفكيره فى هذا الواجب قد لا يكون كل ما على من واجبات أو يتضمنها جميعاً . معنى ذلك أنه يجب على أن أستجيب لضميرى إذا ما اعتقدت عن إخلاص أنه من الضرورى أن أتصرف تصرفاً لا تقره السلطات الحكومية ، وعلى النقيض من ذلك ينبغى على الحكومة أن تبيح لى مطلق الحرية فى الاستجابة لمعتقداتى ما لم توجد أسباب قوية تبرر الحد من هذه الحرية .

ولكن ليست الأعمال التى يمليها الواجب هى وحدها التى يجب أن تكون فى مأمن مما تفرضه الجماعة من قيود قوية مسرفة ؛ ذلك أن الفنان أو العالم المنصرف للكشف العلمى قد ينتج إنتاجاً يعود بالنفع

الكثير على المجتمع ، ولكنه فيما تسفر جهوده عن إنتاج لا يكون متأثراً بما عليه من واجب فحسب بل يجب أن يحس بغريزة تلقائية تدفعه إلى التصوير والكشف وإلا فلا قيمة لتصويره ولا أهمية لمكتشفاته .

ولا يجدر النظر إلى مجال الإنتاج الفردى على أنه من الوجهة الأخلاقية أقل قيمة من ذلك المجال الذى ينتج فيه الفرد بوحى الواجب الاجتماعي ، بل إنك لتجد على النقيض من هذا أن ألواناً مثالية من النشاط الإنسانى قد اتسمت بطابع الإنتاج الفردى لا الجماعى من وجهة الشعور الإنسانى على الأقل . وكما قلت فى المحاضرة الثالثة : إن الرسل والمتصوفين والشعراء والعلماء المكتشفين كل أولئك كانت حياتهم متأثرة بتلك الصور التى صورتها لهم أفئدتهم عن المثالية ، وما عاشوا فى الأصل إلا بمعزل عن بنى البشر ؛ وإذا ما بلغت الغريزة المسيطرة عليهم مبلغ القوة أيقنوا أنهم لا يستطيعون الإذعان للسلطات إذا ما اعترمت إتيان عمل يتعارض مع فهمهم للخير وتكييفهم له . نعم طالما اضطهدوا من أجل هذا الجنوح فى أيامهم ، ولكنهم من دون الناس جميعاً هم الصفوة التى يمجدها السلف ويقرنها بكل معانى الإجلال ، وهؤلاء وأمثالهم هم الذين زودوا العالم بخير ما فيه من قيم لا فى الدين والفن والعلم فحسب ، ولكن فيما نشعر به نحو الجار ، والسبب فى ذلك أن ما طرأ من تقدم على معنى الالتزامات التى تفرضها الجماعة وسائر المعانى الخلقية الأخرى كذلك مرده إلى حد كبير لهؤلاء الذين آثروا العزلة فلم تخضع أفكارهم ومشاعرهم لسلطان الجماعة .

وإنه لمن المهم جداً أن ندرك أن هناك من الأشياء ما يحتفظ بقيمته لا علاقة لها بالنفع المادى إذا قصد بالحياة الإنسانية أن تسمو على مستوى الدنس والكآبة ؛ والشيء النافع نافع لأنه وسيلة لغاية أخرى ، وهذه الغاية الأخرى إذا لم تكن وسيلة أيضاً يجب أن تقدر إكباراً لقيمتها الذاتية فقط وإلا فلا معنى للنفع فى هذا المقام ، اللهم إلا النفع الزائف .

ومن شاء الموازنة بين الوسائل والغايات ليتبين أيهما أقوى لألفى نفسه أمام مهمة شاقة عسيرة ، وإن تكن هامة فى الوقت نفسه ، ولو كنت ممن يؤكدون أهمية الوسائل لكان لك أن تقول بأن الفرق بين الإنسان المتمدين وغير المتمدين كالفرق بين الشاب والطفل ، وبين الإنسان والحيوان ، إنما ينصرف إلى الفارق بين الوسيلة والغاية ، وما يعلق عليهما من أهمية فى السلوك ، وتفصيل ذلك أن الإنسان المتمدين يؤمن على حياته ، ولكن غير المتمدين لا يفكر فى ذلك ، والشاب يعنى بتنظيف أسنانه ، ولكن الطفل لا يقدم على هذا إلا إذعاناً للقوة ، ويعمل الرجل فى الحقول ابتغاء توفير الطعام لفصل الشتاء ، ولكن الحيوان لا يفعل ذلك ، والتفكير الذى يستبق الحوادث بما يستتبعه من القيام بجهود شاقة مرة فى الحاضر ابتغاء سرور فى المستقبل يعتبر من أهم الصفات الجوهرية التى يتميز بها التقدم العقلى ، ولما كان هذا التفكير السابق أمراً شاقاً علاوة على ما يتطلبه من كبح جماح الغرائز فقد انصرف علماء الأخلاق إلى تأكيد أهميته كما أشادوا بفضيلة التضحية بملذات الحاضر العابر بوصفها فضيلة يتضاءل أمامها الاستمتاع بالجزاء المادى الذى

يعقب الصبر على الجهد الشاق ، وإذن يجب عليك أن تفعل الحق لأنه حق لا لأنه الطريق إلى الجنة بعد الموت ، وكذلك يجب عليك أن تدخر نقودك لأن كل إنسان معقول يفعل ذلك لا طمعاً فى أن الادخار قد يعود عليك بدخل يمكنك من الاستمتاع بالحياة وقس على هذا .

ولكن الذى يريد أن يؤكد أهمية الغايات لا الوسائل قد يستطيع أن يورد من الأدلة القوية السلمية ما يتعارض مع هذا التدليل السابق ، وإنه لمما يدعو للإشفاق أن ترى أحد المتقدمين فى السن من رجال الأعمال الأثرياء ، وقد غدا ممعوداً إثر حياة طويلة قاسية من الجهد المتواصل فلم يعد يأكل غير الخبز الجاف ويشرب غير الماء فى حين ينعم ضيوفه بما لذ وطاب ، وهم فى غفلة من أمرهم ؛ لقد ضلله حب الثراء الذى تملك زمامه فى خاتمة مطافه ، ولم يعد يسره إلا أن يستخدم ثراءه كوسيلة لإجبار أولاده على المضى فى مثل هذه الحياة المرهقة المضنية التافهة التى اختارها لنفسة ، ذلك أن البخلاء الذين استغرقهم حب الوسائل فأورثهم مرضاً نفسياً قد اصطلح على أنهم أغبياء ، ولكنك تجد ألواناً أخرى من هذا المرض النفسى فى شكل مخفف يغدق عليه من الثناء مالا يستحقه — الحق أن النشاط إذا فقد ما يستهدفه من غايات بدت الحياة ثقيلة مكتئبة ، تورث صاحبها البلادة والجمود . والنفس إن لم تجد ما يثيرها ويلهب عاطفتها ، عمدت إلى ألوان أخرى من إشباع هذه الناحية العاطفية ، ما كانت لتلجأ إليها لو انسجمت الأوضاع ، مثل ذلك الانصراف إلى الحرب ، أو ضروب من القسوة والدس ،

إلى غير ذلك من أنواع النشاط العنيف الهدام .

والذين يفخرون بأنهم آثروا الناحية « العملية » من الحياة هم هؤلاء الذين انصرفوا بكامل تفكيرهم إلى الوسائل لا الغايات . ولكن تفكيرهم هذا هو نصف الحكمة لا الحكمة كلها ، وإذا ما عمدنا إلى تقدير النصف الآخر من الموضوع ، وأعنى به « الغايات » ألفينا النشاط الاقتصادى ، بل الحياة الإنسانية كلها تبدو فى مظهر جديد يختلف كل الاختلاف عن سالفه ، وإذن لا محل للتساؤل عما أنتج المنتجون ، وعما استطاع المستهلكون بدورهم أن ينتجوا ، لقاء ما استهلكوا. وإنما نتساءل عن أشياء أخرى [مردها إلى القيم] فنقول : ما هو الطابع الذى تميزت به حياة المستهلكين والمنتجين ، ففرحوا بالحياة واستبشروا بها ؟ ما الذى شعروا به أو عرفوه أو أدوه من خدمات إلى غير ذلك من أسباب قد نجد فيها تبريراً لخلقهم ؟ هل أتيح لهم أن يستسيغوا مجد العلم الحديث؟ هل فهموا حقيقة الحب والصداقة ؟ هل يستمتعون بشروق الشمس والربيع وعبيق الأزهار ؟ هل اغتبطوا بألوان من الحياة كالرقص والغناء تستمتع بها الجماعات المتواضعة ؟ أذكر ذات مرة حين كنت فى لوس أنجلس أنى دعيت لزيارة المستعمرة المكسيكية — قيل لى إن هؤلاء هم الأغبياء الكسالى أولاد الشوارع ، فلما رأيتهم وجدتهم يستمتعون بألوان كثيرة من المرح تجعل الحياة نعمة لا نقمة — حياة تختلف كل الاختلاف عن حياة هؤلاء السادة الذين رحبوا بى — حياة فياضة بالكدح والكفاح ، ولما أن حاولت شرح هذه

الظاهرة وتبيان هذه المشاعر رأيت أفئدة وعقولا لا تعى ما أقول .

أريد أن أقول : إن الناس قلما يذكرون أن السياسة والاقتصاد والتنظيم الاجتماعى بصفة عامة كل هذه تدخل فى نطاق الوسائل لا الغايات ، بل إن تفكيرنا السياسى والاجتماعى أميل إلى الاعتقاد بما يمكن أن يسمى « عقيدة خاطئة فى تفكير المدير » وأقصد بها ذلك الاعتقاد التقليدى الذى يصور الهيئة الاجتماعية على أنها كيان كلى ينتظم سائر أجزائه — كيان يحلو لنا التفكير فيه بوصفه صورة ممتعة لما ينبغى أن يكون عليه وضع مثالى تماسكت مختلف العناصر فيه ، مثله فى ذلك كمثل الكائن الحى تشابكت أجزاؤه فى دقة وإحكام ولكن المجتمع لم يوجد أو على الأقل لا ينبغى أن يوجد ليكون صورة موضوعية أو تطبيقية تقاس بمثل هذا التقدير النظرى ، وإنما وجد ابتغاء تحقيق الحياة السعيدة لأفراده ، إذ الواقع أن القيمة النهائية التى يصبو إليها المجتمع هى قيمة الأفراد لا قيمة المجتمع كنظام قائم بذاته ، وما قصد بالمجتمع السليم إلا أن يكون وسيلة لتوفير أسباب الحياة السعيدة للأفراد الذين يعيشون فيه، لا شيئاً مثالياً له كيانه الخاص بمعزل عن هؤلاء الأفراد .

فإذا قيل بأن الأمة كائن حى فلنا فى هذا ضرب من المماثلة أو المقارنة التى قد تكون خطيرة لو لم نتبين ما تنطوى عليه من نقط ضعف . الواقع أن الإنسان وكذلك الحيوانات العليا يمكن أن توصف بأنها كائنات حية بكل معانى الكلمة، وكل ما يصيب الفرد من خير أو شر ينصب عليه كشخص واحد ، فلا يصيب عضواً واحداً من أعضائه

الأخرى . فلو أنى شعرت بألم فى أسنانى أو ألم فى مؤخرة القدم لكنت أنا الذى أشعر به كشخصية متماسكة ، وما كان ليحدث هذا الألم لو لم تكن هناك سلسلة من الأعصاب تصل بين هذا الجزء الذى هو مصدر الألم وبين المخ . ولكن لو أن فلاحاً فى هرفوردشير تعرض لعاصفة ثلجية فلن يكون معنى هذا أن الحكومة فى لندن تشعر ببرد قد أصابها ، وهذا هو السبب فى أن الإنسان بمفرده هو الذى يتحمل تبعة الخير والشر لا عضواً واحداً من أعضاء هذا الإنسان أو مجموعة الناس ، والاعتقاد بأن الخير والشر قد يصيب هيئة اجتماعية بأكملها بمعزل عما يصيب أفرادها من خير أو شر اعتقاد خاطئ . زد على ذلك أنه خطأ ينتهى بنا إلى النظم الديكتاتورية ومن ثم كان له خطره .

وثمة فريق من الفلاسفة ورجال الحكم يعتقد أن الدولة يمكن أن تحقق لنفسها نوعاً من الكمال المثالى ، وإذن فهى ليست مجرد وسيلة لإسعاد الأفراد ولست أجد مبرراً للاعتقاد بصحة هذا الزعم ؛ إذ الواقع أن « الدولة » كلمة من قبيل التصوير النظرى المجرد الذى لا يشعر باللذة ولا بالألم، لا يحفزه الأمل أو يدفعه الخوف. وكل ما نفكر فيه من «أهداف الدولة » إن هى إلا أهداف الأفراد الذين يديرون دفة الحكم فيها ، وإذا ما انصرف التفكير عن هذه الناحية النظرية المجردة إلى الأوضاع العملية وجدنا بدلا من الدولة فريقاً من الناس قدر له أن يمارس من السلطان مالم يقدر لعامة الناس ، وإذن ينصرف تمجيد الدولة فى الواقع إلى تمجيد تلك الأقلية القابضة على زمام الحكم، وتلك نظرية خاطئة

فى جوهرها بل جائرة بحيث لا يمكن لديمقراطى أن يستسيغها ، وهناك نظرية أخرى أخلاقية هى فى اعتقادى ناقصة أيضاً ويمكن أن نسميها النظرية البيولوجية رغم أنه لا ينبغي أن أذهب إلى حد القول بأن علماء الحياة يعتقدون فى صحتها : تقوم هذه النظرية على أسس فكرية تقترن بنظرية التطور ، وتفصيل ذلك ما فرض من أن تنازع البقاء أدى فى مراحله المختلفة إلى بعث كائنات حية أكثر تعقيداً من سالفتها ذلك التعقيد الذى يبدو فى الهيكل الإنسانى فى صورته الحاضرة على الأقل ، وعلى هذا الأساس يعتبر البقاء هو الهدف الأسمى أو بتعبير آخر يستهدف الإنسان بقاء سلالته ويكون معنى ذلك لو صحت النظرية أن كل العوامل التى تعمل صوب زيادة عدد سكان الكرة الأرضية يمكن أن تتسم بالخير وعلى النقيض من ذلك تلك العوامل التى تتعاون على إنقاص عدد السكان فإنها تتسم بالشر .

ولست أجد الآن أى مبرر للاعتقاد فى صحة مثل هذه النظرية الآلية الحسابية إذ من السهل أن تجد فداناً واحداً من الأرض يحتله عدد من النمل أكثر عدداً من الإنسان على سطح الأرض ، ولكن لن نعترف على هذا الأساس بسمو النمل على الإنسان ؟ وأى إنسان عاطفى هذا الذى يفضل أن يرى المعمورة مكتظة بسكان يعيشون فى فقر مدقع وبؤس مقيم بدلا من عدد قليل منهم يستمتع بالحياة فرحاً بما لديه من متاع أو رزق يكفيه ؟

ولا جدال بالطبع فى أن البقاء هو الشرط الأساسى لأى شيء آخر ،

ولكنه شرط فقط للاستمتاع بما له قيمة ، أما مجرد البقاء فليست له قيمة مقصورة عليه بمعزل عن القيم الأخرى . والبقاء فى هذا العالم الذى تمخض عنه العلم الحديث والأساليب الفنية يتطلب رقابة حكومية واسعة ، ولكن الذى يجعل لهذا البقاء قيمة يجب أن يأتى عن طريق مصادر جوهرية أخرى فى خارج نطاق الحكومة ، فلا بد إذن من التوفيق بين هذين المطلبين المتعارضين وتلك هى المشكلة التى عرضنا لها فى هذه المناقشات .

وأعتزم الآن – على أساس الاتجاهات الرئيسية المختلفة التى عرضنا لها فى هذا النقاش ومحاولة الجمع بينها برغم ما يكتنف وقتنا هذا من أخطار – تكرار بعض النتائج التى أسفر عنها هذا العرض ، وأهمها تبيان تلك الآمال التى أجدها فى اعتقادى معقولة تستند إلى أساس من الواقع .

لقد كانت ثمة معركة طويلة مرة بدأت منذ فجر الحياة الإغريقية بين فريقين ؛ فريق يقول بضرورة الوحدة والتماسك[1] بين أفراد المجتمع ، وآخر يقول بضرورة الإبقاء على القوى الابتداعية الابتكارية للفرد[2] . ولكن الذى يحدث فى مثل هذا النقاش الدائم هو ما يتذرع به الطرفان من حق ، وإذن لا يوجد لهذه المشكلة حل يمكن أن يقطع به . ولن يكون الحل المرتجى غير ضرب من التوفيق يستهدف الانسجام والملاءمة بين مختلف الأوضاع .

---

(١) Social Cohesion

(٢) Individual Iniative

وقد أشرت فى محاضرتى الثانية إلى ما حدث فى طوال عصور التاريخ من تعاقب موجتين أو ظاهرتين : فوضى ضاربة أطنابها تارة ورقابة حكومية صارمة تارة أخرى . والحادث فى وقتنا هذا إلا فيما يختص بالحكومة العالمية (حتى الوقت الحاضر على الأقل) هو ميل شديد نحو الرقابة الحكومية إلى جانب عناية قليلة توجه للاحتفاظ بالابتكار الفردى . أضف إلى هذا أن المهيمنين على شئون المنظمات الضخمة التزموا الجانب النظرى المجرد فى إدارتهم للأعمال فتجاهلوا حقيقة الطبيعة الإنسانية وانصرفت جهودهم إلى تكييف الآدميين تكييفاً يلائم بينهم وبين النظام المفروض لا تكييف النظام بحيث يلتئم مع الآدميين .

الحق أن عدم توافر هذه الناحية الابتكارية التلقائية — وتلك هى المأساة التى تهدد صرح المجتمعات ذات التنظيم الدقيق — ظاهرة تقترن بتلك الرقابة الصارمة التى تفرضها السلطات فى نطاق واسع — رقابه بعيدة كل البعد عن أن تشعر الأفراد بقيمتهم .

إن إحدى الفوائد التى يمكن أن يتمخض عنها النظام اللامركزى هى إتاحة الفرص للأمل ولألوان من النشاط الفردى باعتبارها المظهر لهذا الأمل . ولو أن أفكارنا السياسية كلها منصرفة لكبريات المشاكل والكوارث المحيقة بالعالم لكان من السهل أن يتسرب إلى نفوسنا اليأس والقنوط إذ الواقع أن الخوف من الحرب والخوف من الثورة ومن الرجعية قد يكون له أسوأ الأثر فى النيل من نشاطك جزعاً وكرهاً ، وتلك ظاهرة

تكبر أو تتضاءل بقدر تكوينك العاطفى وميولك الحزبية ، وإذا لم تكن أنت واحداً من تلك الأقلية الضئيلة ذات العزم والشكيمة فلا بد أن تشعر بعجزك أمام هذه المشاكل الكبيرة ولكن فيما يختص بصغرى المشاكل — كمشاكل البلدة واتحاد العمل الذى تنتمى إليه أو اللجنة المحلية لحزبك السياسى — قد يكون لديك بعض الأمل فى السيطرة على الحوادث ، وفى هذا أمل يضىء جوانب النفس ، وخلق النفس التى يحدوها الأمل هو الأمر الذى لا بد منه إذا كان ثمة طريق منتج تعالج به هذه المشاكل الضخمة . الواقع أن الحرب وضروب النقص فى أسباب الحياة المادية بالإضافة إلى قسوة النظام المالى كان لها كلها أسوأ الأثر فى إرهاق النفس البشرية حتى غدا الأمل رياء زائفاً . والنجاح وإن يكن بقدر متواضع فى أول الأمر هو خير علاج لهذا الإعياء المقترن بالتشاؤم وهذا النجاح بالنسبة لأغلب الناس معناه تجزئة هذه المشاكل الكبرى حتى تتاح الفرصة للاهتمام بتلك المشاكل التى لم تبلغ بعد مبلغ اليأس .

ولقد أصبح العالم فريسة لعقائد سياسية يؤمن بها إيماناً قاطعاً أقواها الرأسمالية والشيوعية . ولست أعتقد أن أى المذهبين — بما ينطوى عليه من قواعد صارمة وبما يفرض من إيمان بمبادئه — يمكن أن يكون علاجاً لتلك الشرور التى يمكن تفاديها : الواقع أن الرأسمالية تبقى على الابتكار الفردى للأقلية والشيوعية تستطيع (وإن كان هذا لا يحدث فى الواقع) أن توفر نوعا من الأمن المهين لرعاياها كافة ، ولكن لو أن الناس

استطاعوا أن يتخلصوا من تأثير تلك النظريات البسيطة إلى حد مسرف وما يستتبع هذه النظريات من صراع لكان من الممكن بفضل الاستقلال المنتج للأساليب العلمية الفنية إتاحة الفرص لابتكار الجميع وأمن الجميع ولكن الواقع لسوء الحظ هو أن نظرياتنا السياسية تقصر عن إدراك مدى الذكاء العلمي ، ونحن لم نتعلم بعد كيف نستغل معرفتنا ومهارتنا استغلالا يكفل لنا أسباب الحياة السعيدة بالإضافة إلى ما ننشده من مجد . وليست تجربة الحرب أو الخوف منها هي التي أورثت البشرية ضيقاً في الصدر وانقباضاً في النفس . ولو أن هذه في الواقع هي كبرى الكوارث التي يعانيها وقتنا الحاضر وإنما تنال منا وتوهي من عزائمنا أيضاً تلك القوى الجبارة التي لا تمت إلى الشخصية بصلة والتي تسيطر على حياتنا اليومية فتورثنا عبودية للظروف رغم أننا لن نصبح بعد الآن عبيداً للقانون ، ولكن ما كان ينبغي لنا أن نساق إلى هذا الوضع الذى ما جاء إلا نتيجة لعبادة آلهة زائفة . لقد انصرف أولو النشاط من الناس إلى عبادة القوة بدلا من السعادة المتواضعة والصداقة ، أما الأقل منهم نشاطاً فقد اقتنعوا أو أضلهم التشخيص الخاطئ لأعراض ما نعانى من حزن وابتئاس .

ومنذ اخترع الإنسان العبودية أيقن القوى أن السبيل إلى إسعاده لا بد أن يتضمن بؤس الآخرين ، ولكن الذى حدث في مراحل تدريجية تبعاً لتقدم الديمقراطية والتطبيق الحديث لمبادئ الأخلاق المسيحية فى نطاق السياسة والاقتصاد هو انتشار مثل أعلى غير ذلك المثل الذى قال به دعاة

الرق ، فى حين أن ما أثير من مطالب باسم العدالة لقيت من الاستجابة لها والاعتراف بها ما لم تكن تلقى من قبل ، ولكن البحث عن العدالة عن طريق فرض الأنظمة التفصيلية أمر له من الخطر ما قد ينسينا أن العدالة وحدها لا تكفى ، ذلك أن المسرات وأوقات التحرر من المتاعب والمغامرت والفرصة للنشاط الابتكارى المنتج ، كل هذه لها من الأهمية ما للعدالة على الأقل إذا ما أريد بالبشرية أن تحيا الحياة الخلقية بالاسم ، وقد يكون السأم أو الملل باعثاً على قتل النشاط بشكل أقوى من تعاقب السرور والحزن .

على أن أغلب الذين يفكرون فى ضروب من الإصلاح الإدارى ويضعون المشروعات الكفيلة بتحسين حالة المجتمع قوم من النوع المخلص الذى أدركه الهرم ، وطالما نسى هؤلاء أن التصرف التلقائى وحده لا يشعر النفس بما تصبو إليه من غبطة وسعادة ، ولكن لا بد أن يضاف إليه ضرب من ضروب الاعتزاز بالنفس — أقول ضرباً من الاعتزاز لأن الزهو والكبرياء الذى يشعر به قادة الغزو والاستعمار أمر لا يمكن أن يستسيغه الآن عالم يخضع لهذا التنظيم الدقيق ، ولكن اعتزاز الفنان بنفسه كاعتزاز المكتشف وكاعتزاز ذلك الإنسان الذى حوّل الغابة الموحشة إلى حديقة ، أو استطاع توفير أسباب السعادة لقوم لولا جهوده لأمسوا فى بؤس مقيم . كل هذه ألوان من الاعتزاز لا غبار عليها ، بل يجب على نظامنا الاجتماعى أن يتيح الفرص لتحقيقها ولعدد كبير من الناس لا لنفر قليل .

والغرائز التى كانت منذ القدم حافزة للإنسان على الصيد والقتال وغير ذلك من ضروب نشاط الإنسان البدائى لا بد أن توجه أو تستغل طاقتها فى اتجاهات أخرى فإذا تعذر السبيل إلى هذا نشطت هذه الغرائز فى إثارة البغضاء والحقد الكظيم، ولكن هناك مخرجاً لتلك الغرائز التى ليست شريرة إذ يمكن الاستعاضة عن غريزة القتال بالتنافس والنشاط الرياضى وعن الصيد بروح المغامرات والكشف والجهود المنصرفة للابتداع والابتكار . ويجدر بنا ألا نتجاهل هذه الغرائز أو نأسف على أنها خلقت فينا لأنها هى نسيج الإنسانية الأصيل ومصدر كل ما توفر للإنسانية لا من شر فقط ولكن من خير أيضاً . وإذا ما أتيحت لنا أسباب الأمن والاستقرار كانت أهم الواجبات الملقاة على عاتق الذين يعملون لخير البشرية لا تنحصر فى فرض القيود على هذه الغرائز القوية الجامحة أو إفساح مجال الهدم أمامها ، ولكن توفير كل ما يمكن توفيرة من أسباب النشاط التى تورث الإنسانية البهجة والاعتزاز بالنفس بل المجد ، نشاطاً من شأنه أن يستنفد طاقة هذه الغرائز « outles » .

ولقد خضع الإنسان فى طوال تاريخ البشرية لنوعين من أنواع البؤس : بؤس فرضته العوامل الطبيعية الخارجة عن إرادتنا ، وبؤس فرضه الإنسان على أخيه الإنسان نتيجة لسوء التوجيه . وتفصيل ذلك أن الطامة الكبرى التى أصابت الإنسان فى مقدمة عهده بالحياة مردها للبيئة . لقد كان الإنسان فى هذه الظروف فصيلة نادرة الوجود لم تكفل له أسباب البقاء . لم تتح له سرعة القردة ولا ما يكسو به جسمه من فراء ، وإذن لم

يستطع الهرب من الوحوش الكاسرة ولم يكن ليحتمل برد الشتاء القارس فى معظم أصقاع الأرض . لم يكن له فى الواقع غير ميزتين بيولوجيتين : كان له من انتصاب قامته ما كفل حرية يديه فى الحركة كما كان له من ذكائه ما يمكنه من الاستفادة مما يتعلمه وكان من نتيجة هاتين الميزتين أن كتبت له السيادة على المخلوقات ، فازداد عدد الفصائل الإنسانية زيادة تفوق الزيادة فى الحيوانات الثديية الكبرى ، ولكن حتى هذه المرحلة كان فى مقدور الطبيعة أن تخضعه لجبروتها ، فتفرض عليه الطوفان والمجاعات والأوبئة ، كما كانت تفرض عليه الجهاد المر الطويل ثمناً لخبزه اليومى .

وكان من نتيجة تقدم العقلية العلمية فى زماننا هذا أن تضاءلت عبودية الإنسان لهذه العوامل الطبيعية . نعم تحدث المجاعات والأوبئة عاماً بعد عام ولكننا نعرف الطريق إلى تفاديها ، كذلك لا بد من الجهد الشاق ثمناً للحياة ، ولكن السبب فى ذلك هو عدم نضوج قوانا العقلية . ولو أننا نعمنا بالسلم والتعاون لاستطعنا الحياة بثمن من الجهد زهيد . وبفضل تطبيق الأساليب العلمية الحديثة نستطيع لو تذرعنا بالحكمة التخلص من ألوان كثيرة من العبودية للطبيعة تعرض لها الإنسان الأول .

ولكن ما يصيب الإنسان من شر نتيجة لعدوان أخيه من البشر لم يتناقص بقدر ما تناقصت متاعب الإنسان من بيئته . نعم ما زالت هناك الحروب والمظالم وحروب القسوة الجائرة والمحاولات التى يبذلها الجشعون لاختطاف الثروة ممن هم أقل منهم مراناً على التلصص أو أقل قسوة وغلظة . وما زال حب السلطة باعثاً على طغيان بغيد المدى حتى إذا لم

يمكّن من هذا حاول العبث بالنظام وإعاقة الجهود . والخوف — الذى سرى إلى قرارة النفس — وقلما يكون على بينة من هدفه — لا زال هو الدافع المسيطر على حياتنا .

والحق أنه لا يوجد ما يبرر كل هذا الشقاء ، ولا يوجد فى الطبيعة البشرية ما يبرر القول بأن هذه الشرور قدر مقدور لا محيص عنه ، وبودى أن أؤكد بكل ما أوتيت من قوة كفرى بما ذهب إليه بعضهم من أن الغرائز العدوانية فينا لا بد أن تفرض علينا الحرب وألواناً أخرى من الصراع الهدام ، وإنما أعتقد اعتقاداً جازماً فى صحة الرأى الذى يتعارض مع هذا ، وهو أن غرائز القتال فينا تلعب دوراً هامًّا فى الحياة ، وإذا ما اتخذت مظهر العنف والإضرار كان من اليسير التخفيف من حدتها إلى حد كبير .

ولن يكون هناك مجال لغريزة الجشع التى تستهدف التملك متى أمن الإنسان شر الفاقة بل لا بد لها أن تتضاءل . ويمكن لحب السلطة أن يشبع عن طرق عدة لا تتضمن الإضرار بالآخرين كالسيطرة على العوامل الطبيعية نتيجة للكشف والاختراع أو إنتاج الكتب التى تبعث على الإعجاب أو إنتاج آيات الفن الرائع أو من طريق التوجيه وإسداء النصح . أريد أن أقول إن « الطاقة » الإنسانية والرغبة التى تنصرف إلى التأثير فى الحوادث ، كل هذه صفات لا بأس بها بل صفات نافعة فى الواقع لو وجهت التوجيه السديد ، ولكنها ضارة متى أعوزها هذا التوجيه — مثلها فى ذلك كمثل البخار ، إما أن يجر القطار أو يحدث انفجاراً فى القاطرة .

وكان من نتيجة تحررنا من استعباد العوامل الطبيعية أن أصبح فى مقدرونا تحقيق قسط من الكمالْ الإنسانى لم يكن من اليسير أن نحققه من قبل فى عصر من العصور ولكن إذا كان لهذا الهدف أن يصبح حقيقة واقعة وجب الإبقاء على حرية الابتكار فى كل الأمور التى لا خطر منها بالإضافة إلى تشجيع ألوان من الابتكار من شأنها السمو بمستوى حياة البشر . ونحن لن نستطيع أن نخلق عالماً سليما إذا انصرفت الجهود كلها إلى الحد من طباع الإنسان الوحشية حتى يصبح أليفاً جباناً وإنما يجب أن يتعلم الإنسان الشجاعة والمغامرة الجريئة وعدم الخوف إلا إذا اعتزم الإضرار بالآدميين أمثاله . ولنعلم أن العالم الذى نعيش فيه يمكن أن يفيض بالطيبات التى لا تحد ولكن مثل هذا يصدق على ما يمكن أن يفيض به من شرور أيضاً . ونحن الآن نخضع لتجربة قاسية ولكن مرد ذلك إلى أسباب أهمها أننا تعلمنا كيف نفهم بل نسيطر على العوامل الطبيعية الخارجة عن إرادتنا إلى حد لا يكاد يصدق ولكنا فشلنا إزاء تلك العوامل النفسية التى خلقت فينا .

لقد تحدث علماء الأخلاق طوال العصور عن فضيلة ضبط النفس فكانت نبراساً لهم فى كل آن ، ولكنها فى الماضى كانت « ضبطاً للنفس » لا فهماً لحقيقة تلك النفس . ولقد حاولت فى هذه المحاضرات تبيان احتياجات الإنسان فى إسهاب لم يتح لمعظم رجال السياسة والاقتصاد إذ الواقع أن فهم هذه الاحتياجات الإنسانية وتقديرها هو وحده الطريق لتحقيق آمالنا — تلك الآمال التى مازالت تتعثر تبعاً لما نحن عليه من غباء وحماقة ، ولكن ليس من العسير تحقيقها بفضل ما اكتسبت البشرية من مهارة .

الفهرس

يهنئون الرئيس جمال عبد الناصر بسلامة العودة

المعهد العالى للتربية الرياضية للمعلمين ، المعهد العالى للتربية الرياضية للمعلمات .
مدرسة الرمل الثانوية الجديدة للبنين ، مدرسة الرمل الثانوية القديمة للبنين .
مدرسة الإسكندرية الثانوية للبنين ، مدرسة العباسية الثانوية للبنين .
مدرسة النيل الثانوية للبنين ، مدرسة إسكندرية الصناعية الثانوية للبنين.
مدرسة محرم بك الثانوية للبنات ، مدرسة الرمل الثانوية للبنات .
مدرسة نبوية موسى الثانوية للبنات ، المدرسة الثانوية النسوية بلوران للبنات .
المدرسة الثانوية التجارية الجديدة للبنات ، المدرسة القومية الإعدادية الثانوية للبنات (كلية البنات سابقاً) .
مدرسة المعارف الإعدادية للبنين ، مدرسة رياض الإعدادية للبنين .
مدرسة رأس التين الإعدادية للبنين ، مدرسة العروة الوثقى الإعدادية للبنين .
مدرسة كرموز الإعدادية للبنين ، مدرسة النيل الإعدادية للبنين .
مدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية الإعدادية للبنين ، مدرسة أبو قير الإعدادية للبنين .
مدرسة الزراعة الإعدادية للبنين ، مدرسة الشاطبى الإعدادية الصناعية للبنين .
المدرسة النموذجية التجريبية الإعدادية للبنين (الملحقة بمعهد التربية العالى) .
المدرسة الإعدادية التابعة لجمعية المحافظة على القرآن الكريم .
مدرسة محرم بك الإعدادية للبنات ، مدرسة العروة الوثقى الإعدادية للبنات
مدرسة التجارة الإعدادية الجديدة بالرمل للبنات ، مدرسة جانا كليس الإعدادية للبنات .
مدرسة زيزينيا الإعدادية للبنات ، مدرسة أبو قير الإبتدائية للبنات .
مدرسة المعمورة الإبتدائية للبنات .

روبير بولاد وشركاه بالأسكندرية
مخازن البن البرازيلى – أحمد ومحمد صبرى
شركة اسطاطى دى لافيرى وشركاه للملاحة بالأسكندرية .
شركة أولاد محمد ياقوت النجار – ٢٣ ميدان التحرير ص . ب : (٩١) اسكندرية .

شركة إخوان سلوم ٤١ ش . الدرداء بالاسكندرية .
محل واقراط وبوبلى بالأسكندرية
سينما الشرق – ١١ ش . البورصة القديمة
مطاحن السورى بالأسكندرية ٤٩ ش . تشودى بالقبارى
حنفى السجلابى ٧٠ ش . صفية زغلول

شركة
مساهمة
مصرية

بنك القاهرة

الادارة العامة ٢٢ شارع عدلى باشا

الفروع

الجمهورية العربية المتحدة

إقليم مصر :

القاهرة	٤٧ شارع قصر النيل	طنطا	شارع البورصة
	١٩٠ شارع عدلى	الزقازيق	شارع أحمد عرابى
	٢٢ شارع عدلى	دمياط	شارع محمد على
الأزهر	٧٠ شارع الأزهر بالقاهرة	مكتب كفر الزيات	شارع أحمد ماهر
مصر الجديدة	٢٦ شارع ابراهيم اللقانى	المحلة الكبرى	ميدان المحطة
الاسكندرية	٢٨ شارع طلعت حرب	ميت غمر	شارع المركز الشرقى
	٥ شارع شريف	بنها	شارع محمد على
	١٦ شارع سيزوستريس	الفيوم	شارع الحرية
مكتب باكوس	١ شارع حجر النواتية	المنيا	شارع السلطان حسين
بورسعيد	٣١ شارع الجمهورية		
المنصورة	شارع البحر — عمارة سرور		

إقليم سوريا :

دمشق : ساحة يوسف العظمة ، بناية بشير اللحام

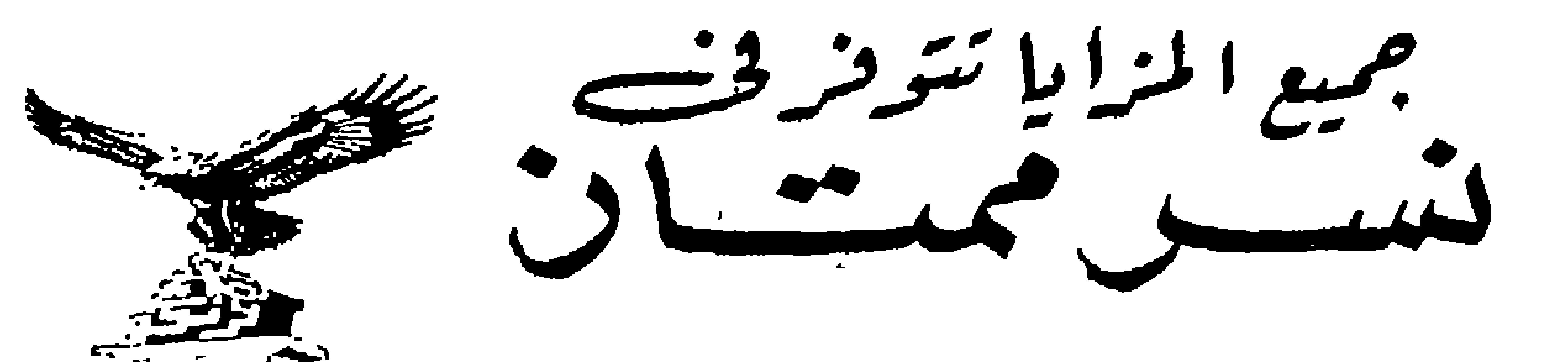
الجمهورية اللبنانية : بيروت : بناية فتال — المرفأ

المملكة الأردنية الهاشمية : عمان : شارع الملك حسين

المملكة العربية السعودية : جده : شارع الملك عبد العزيز آل سعود

الرياض : شارع الملك سعود

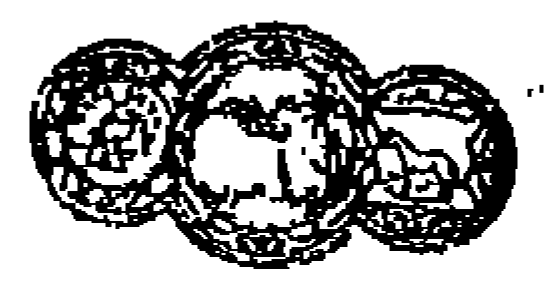
الخبر : عمارة الشيخ محمد سرور الصبان



قوة الاحتمال
توفر الأمن
اعتدال الثمن

انتاج شركة النقل والهندسة
مصنع الاطارات والكاوتشوك

البنك العربي
المحدود



تأسس سنة ١٩٣٠

رأس المال ٥,٦٠٠,٠٠٠ جنيه

الموجودات ٧٥,٧١٣,٧٤٢ جنيه

٣٦ فرعاً فى عشرة أقطار عربية : المملكة الأردنية الهاشمية . العراق . لبنان. المملكة العربية السعودية. المملكة الليبية المتحدة. السودان . قطر .

فروع الجمهورية العربية المتحدة: القاهرة (فرع ن). الاسكندرية. بورسعيد. المنصورة طنط . المحلة الكبرى . غزة . دمشق. حلب. حمص . بانياس . اللاذقية . القامشلى .

وللبنك مراسلين فى جميع أنحاء العالم

المحلات الصناعية للحرير والقطن
« اسكو » شركة مساهمة مصرية

مصانعها :

شبرا الخيمة :

مسطرد :

بهتيم :

رأس مالها ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى

انتاجها يغزو الأسواق المحلية والأسواق الخارجية بفضل جودة الخامات ودقة الصناعة .

تحرص على الارتفاع بمستوى صناعة الغزل والنسيج وتفتح أسواق العالم لتصدير منتجاتها للخارج .

مجموعة "اخترنالك"

تصدر نصف شهرية باللغات العالمية

ويشترك في تحريرها وإعدادها

لجنة "اخترنالك"

المشرف على اللجنة

عبد القادر حاتم

سكرتير اللجنة

محمد عطا

المراسلات : ص . ب ١٠٩٤ القاهرة

دار المعارف للطباعة والنشر

ملتزم التوزيع مؤسسة المطبوعات الحديثة

ج ١٠